

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة / قسم العلوم السياسية

البعد الديني في العلاقات الدولية: "سياسة ايران الخارجية: دراسة حالة"

(1979-2017)

Religious dimension in international relations Iran's foreign policy case study

( 1979- 2017 )

اعداد الطالب

عبد العزيز بركات الجبور

الرقم: 177060006

المشرف

الدكتور: عبد السلام سلامة عبد ربه الخوالدة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

2018

## التفويض

أنا الطالب عبد العزيز بركات الجبور أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

## إقرار

الرقم الجامعي: 177060006

أنا الطالب: عبد العزيز بركات الجبور

الكلية : معهد بيت الحكمة

التخصص: العلوم السياسة

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

البعد الديني في العلاقات الدولية سياسة ايران الخارجية دراسة حالة(1979-2017)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية. وتأسيساً على ما تقدم، فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:.....

التاريخ: / / 2018م

قرار لجنة المناقشة

البعد الديني في العلاقات الدولية سياسة ايران الخارجية دراسة حالة

(١٩٧٩-٢٠١٧)

Religious dimension in international relations Iran's foreign policy  
case study

(١٩٧٩-٢٠١٧)

اعداد الطالب: عبد العزيز بركات سلامة الجبور

اشراف الدكتور: عبد السلام سلامة عيد ريه الخوادة

اعضاء لجنة المناقشة

الدكتور: عبد السلام سلامة عيد ريه الخوادة (مشرفاً و رئيساً) .....

الاستاذ الدكتور: عني عواد الشرعة (عضواً) .....

الاستاذ الدكتور: هاني عبد الكريم اخو ارشيدة (عضواً) .....

الدكتور: مجمد جمال الخريشا (عضواً خارجياً) .....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية في جامعة  
البييت ونوقشة يوم ..... الموافق...../...../..... واوصي  
باجازتها للعام الدراسي ٢٠١٨م الفصل الاول

## الإهداء

إلى مصدر الحياة ونعيمها والدي الغالي على قلبي

إلى مصدر الحنان والذقي الغالية

إلى أخواني الاعزاء على قلبي

إلى زوجتي العزيزة

إلى فلذات كبدي

اولادي

إلى اصدقائي الذين يملئون حياتي بحبهم

إلى كل من دعمني ووقف بجانبني أهديكم وعداً صادقاً بأذن الله

أني لن أتوقف مادمت معي

الباحث

## الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير الى الدكتور عبد السلام الخوالدة في معهد بيت الحكمة في جامعة ال البيت التي كان لجهوده المشكورة الأثر في انجاز هذه الرسالة على الصورة التي وصلت اليها له مني الشكر الجزيل والتقدير،،  
كما أنقدم بالشكر العميق والتقدير البالغ لأساتذتي اعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة الرسالة واثرائها بالآراء والملاحظات القيمة

الباحث

## قائمة المحتويات

ب.....	التفويض
ج.....	إقرار
د.....	قرار لجنة المناقشة
ه.....	الإهداء
و.....	الشكر والتقدير
ز.....	قائمة المحتويات
ط.....	ملخص
ي.....	Abstract
1.....	المقدمة:
2.....	اولا: أهمية الدراسة:
3.....	ثانيا: أهداف الدراسة:
3.....	ثالثا: مشكلة الدراسة:
4.....	رابعا: فروض الدراسة:
5.....	خامسا: حدود الدراسة:
5.....	سادسا: متغيرات الدراسة ومفاهيمها:
5.....	سابعا: مفاهيم الدراسة:
7.....	ثامنا: مناهج الدراسة:
9.....	تاسعا: الدراسات السابقة:
14.....	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
15.....	الفصل الاول العلاقة بين الدين والدولة في ايران
16.....	المبحث الأول: موقع الدين في ايران
32.....	المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي الإيراني ودوره الإقليمي

48	الفصل الثاني المحددات الدينية في العلاقات الإيرانية الإقليمية وموقفها من الثورات العربية
49	المبحث الأول : المحددات الدينية في العلاقات الإيرانية الإقليمية
55	المبحث الثاني: الموقف الإيراني من الثورات العربية:
70	الخاتمة:
73	نتائج الدراسة والتوصيات:
76	التوصيات
77	المراجع



البعد الديني في العلاقات الدولية: " سياسة ايران الخارجية: دراسة حالة "

(1979-2017)

اعداد الطالب: عبد العزيز بركات سلامة الجبور

اشراف الدكتور: عبد السلام سلامة عبد ربه الخوالدة

## ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى بيان البعد الديني في العلاقات الدولية سياسة ايران الخارجية دراسة حالة في الفترة ما بين (1979-2017)، من خلال الاجابة على السؤال الرئيسي المتمثل: الى اي مدى يؤثر الدين في السياسة الخارجية؟ وقد بينت الدراسة دور البعد الديني في ايراني كأحد الثوابت والمرتكزات لسياستها الخارجية وعلى علاقاتها الدولية، وقد ابرزت الدراسة تطورات الدولة الايرانية منذ انطلاق الثورة الاسلامية الايرانية عام 1979 وتصديرها الى الشعوب العربية كاحد الأدوات الأيدلوجية في سياسات التوسع والتمدد الإيراني في المنطقة العربية.

وقد أظهرت الدراسة دور وموقف ايران من ثورات الربيع العربي باعتبار ترجمة لثورتها الإسلامية في بلدان الربيع العربي، وقد اعتمدت الدراسة على منهج القوى الكبرى لبيان دور ايران الإقليمي في الشرق الاوسط ومنهج الاقترب الثقافي باعتباره مقترب يقوم على دراسة الثقافة للإفراد أو الجماعات ودراسة الشخصية والعوامل النفسية والسيكولوجية والانثربولوجية، والمنهج الوصفي الذي يحل الدراسة بكل ابعادها الكمية والنوعية كظاهرة اثره على علاقات ايران الخارجية.

وتوصلت الدراسة بعد استخدام منهجي صنع القرار الخارجي والثقافة السياسية، الى نتائج وتوصيات حيث أكدت الدراسة على أن البعد الديني من أهم أولويات النظام السياسي الإيراني، ويعتبر بمثابة متغير متزايد في الاهتمام، كركيزة في سياساتها التوسعية. وأوصت الدراسة على اهتمام ايران بالجانب الأمني بأحباره أهم أولويات النظام السياسي الإيراني، ويعتبر بمثابة متغير متزايد في الاهتمام.

مصطلحات الدراسة: البعد الديني، العلاقات الدولية، سياسة ايران الخارجية، ولاية الفقيه، التشيع السياسي. تصدير الثورة.

Religious dimension in international relations Iran 's foreign policy case study

(1979- 2017)

Prepared by the student: Abdul Aziz Barakat Salama Jabour

Supervised by Dr. Abdulsalam Abed Rabbo Al - Khawaldeh

### **Abstract**

The study examines the role of the religious dimension in Iran as one of the constants and bases of its foreign policy and its international relations. The study highlighted the developments of the Iranian state since its inception. The Iranian Islamic Revolution of 1979 and its export to the Arab peoples as a tool of ideology in the policies of expansion and expansion of Iran in the Arab region,

The study showed the role and position of Iran from the revolutions of the Arab Spring as a translation of its Islamic revolution in the countries of the Arab Spring. The study relied on the approach of the major powers to show Iran's regional role in the Middle East and the approach of cultural approach as an approach based on studying the culture of individuals or groups, Psychological and anthropological, and the descriptive approach, which explores the study in all its quantitative and qualitative dimensions as a phenomenon affecting Iran's foreign relations.

The study concluded that the religious dimension is one of the most important priorities of the Iranian political system and is considered an increasing variable of interest as a cornerstone of its expansionist policies. The study recommended Iran's attention to the security aspect of its rhetoric as the most important priority of the Iranian political system, and is considered an increasing variable of interest

Study terms: religious dimension, international relations, Iran's foreign policy  
Jurisdiction. Political Shiism. Export Revolution

## المقدمة:

يشكل البعد الديني في إيران احد ومرتكزات السياسات الخارجية الإيرانية واحد ثوابت علاقاتها الخارجية الدولية, وقد تمثلت هذه المرتكزات والثوابت من خلال الثورة الإيرانية أول ثورة إسلامية ناجحة في العصر الحديث, عام 1979 , والتي تعد الحدث الذي كان له أكبر الأثر على سياستها الخارجية بسبب التغييرات التي أحدثتها داخل إيران وفي رؤيتها للعالم الخارجي ولتغير خريطة الحلفاء والخصوم في البيئة الدولية والإقليمية, ومنذ هذه اللحظة التاريخية عانى صانع القرار الإيراني من الحيرة والتخبط بين ما تمليه المصلحة القومية ومتطلبات الأهداف الأيدولوجية التي غيرت من مصادر التهديد للدولة الإيرانية والفرص السانحة أمام النظام الإيراني.

وقد لعبت العقيدة الدينية دور الركيزة الأساسية لرؤية إيران الثورية للعالم الخارجي خاصة في العقد الأول من عمرها عندما أعلن الخميني قائلاً "إننا نواجه الدنيا مواجهة عقائدية". ومن خلال هذا الخطاب قدمت الثورة لغة خطابية جديدة ومتفردة للتعبير عن الخارج والداخل, فتميزت سياسة إيران بإسلامية المفاهيم, وقد اعتبر المنظور الإيراني مفهومي الاستقلالية والحكم الإسلامي المحورين الأيديولوجيين الرئيسيين, وهما في الواقع المدخلان الأيديولوجيان اللذان أثرا بشكل أو بآخر على تطور العلاقات الإقليمية والدولية الإيرانية.. ومما يميز الجمهورية الإسلامية الإيرانية أنها تمتلك بالفعل نظرية سياسية لماهية الحكم الإسلامي محورها مفهوم ولاية الفقيه وتراها الحل الإسلامي الحقيقي لمشاكل العالم الإسلامي.

وتحاول الدراسة ان تكشف عن البعد الديني في سياسة ايران الخارجية لكونها تعتمد على نظامها الداخلي والخارجي على مرجعية دينية إسلاميه وما تقبلهم للآخر الذي يعتمد على النظام العلماني في سياسته الخارجية ان الدراسة تحاول تبيان ما سبق والاجابه على سؤالها الرئيسي المتعلق في ما هي حدود الدور الديني في العلاقات الدولية الإيرانية؟ مستخدما مبداء التكامل المنهجي حيث تعدد الدراسة منهج السياسة الخارجية ومقربب القافة السياسية .

## اولا: أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من خلال :

الأهمية العلمية (النظرية): وتظهر الأهمية العلمية محاولة الاسهام بتقديم تصور نظري ومدخل معرفي في موازاة الالاح الذي تفرضه حدة المتغيرات الجديدة المرتبطة بالدين والايديولوجيا, واثرها على العلاقات الدولية خاصة في الاقليم الاسلامي والشرق اوسطي, من خلال الدعوة إلى عودة الاهتمام بدراسة القيم والأفكار والدين والثقافة في العلاقات الدولية، بعد تراجع المهتمين عن دراسة هذه المفاهيم والاتجاه الى النزعه الواقعية التي ارتهنت فهم العلاقات الدولية منذ خمسينات القرن الماضي الى نهاية الحرب الباردة من خلال التركيز على المصالح والقوة, ومنذ تسعينيات القرن الماضي اصبح العامل الديني كمنخرج لمدخلات المرحلة السلوكية, مؤثرا في السياسة الدولية بعد ان فرض نفسه واصبح ذو الاهتمام من قبل الباحثين والدارسين لحقل العلاقات الدولية من جديد, خاصة بعد الحرب الباردة وولوج مصطلحات جديدة كالارهاب الديني والفكري وصراع او صدام الحضارات كحتكيات استنبطها الخطاب الغربي والجهد النظري في حقل العلاقات الدولية. كما تسعى الدراسة ان تكون مثالا للدارسين من ابناء الاقليم خاصة العرب لمواجهة ما تثيره التحديات الدينية والطائفية من ضغوط دراسية ومشكلات بحثية تستدعي الاحاطة بها والاجابة على تساؤلاتها.

### الأهمية العملية: (التطبيقية)

تتجلى الاهميه العمليه للدراسه في كونها تبحث في مساحه خطيره من العالم حيث تدور صرعات المنطقه والتدخلات الخارجيه حول القيم الدين, والصراع الديني والمذهبي وبدء من المستويات الوجوديه, سواء تلك المرتبطه بايران كدوله دينيه او بالدول الاخرى ومنها الدول العربيه ذا التوظيف البراغماتي للدين والطائفيه في مواجهة ذلك كما أن الدراسه تكتسب اهميتها التطبيقيه , ليس فقط في اختيار النموذجين المتقدمين بل سيتم الاشارة الى النموذج "الاسرائيلي" كفاعل قلق و محرك مقلق وفق دافع وديباجات لدينيه في تفجير المنطقه, اضافه الى الصراعات الداخليه المرتبطه بالقوه الدينيه على خط متباين الدرجات بين التطرف والاعتدال والخيارات الشعبيه, وفيما يتصل بالحرب على الارهاب وتصديره و صراع الايديولوجيات في المنطقه

## ثانياً: أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها

استجلاء مفاهيم الدولة الدينية حيث إيران تمثل نموذجاً صارخاً لذلك.

بيان خطورة التوظيف للعامل الديني في عمليات التعبئة والاستقطاب لصراع الراهن.

التعرف على اثر الدين في النظم السياسي الايراني خاصة فيما يتصل بالسلوك الخارجي.

الكشف عن اعادة تقسيم المنطقة وفق جغرافيا سياسية تنهض على اساس ديني, طائفي.

التعرف على المحددات الدينية واثرها على العلاقات الإيرانية الإقليمية خاصة العربية.

فك الاشتباك بين المدركات الايدلوجية والمصلحية في فهم السلوك الخارجي الايراني والاطراف الاقليمية والدولية.

## ثالثاً: مشكلة الدراسة :

نظراً لما حازت عليه الأبعاد الدينية والأيديولوجية من قدرة صراعية وتفجيرية في العالم والمنطقة، ومنذ الثورة الإيرانية عام 1979 وما تبع من استقطاب أيديولوجي في النظام الدولي اثناء وبعد الحرب الباردة، وتساعد دور الصحوات الإسلامية واختلاف مفاهيم جديدة حول محاور الشر او الارهاب الاسلامي والمحاصصة الطائفية واحداث سبتمبر 2001، ثم بعد الانفجار الكبير للمنطقة وبؤها الملتهبة وفق تعليمات او مبرراتها الدينية والطائفية وصولاً للتطويق الداخلي والخارجي المحمل بالدين والأيديولوجيا، ولان إيران بنموذجها الثوري الديني، وما ارتبط به من تصورات وتدخلات وتصدير للثورة، واعتبارها احد الاقطاب الايديولوجيين الرئيسيين في شبكة العلاقات الدولية، فان المشكلة البحثية جاءت على ذلك التعقيد المرتبط باثر الدين في السياسة الخارجية. .

وهنا ثيار تساؤل رئيسي بشكل تجسيد المشكلة البحثية يتمل :-

الى أي مدى يؤثر الدين في السلوك الخارجي للجمهورية الاسلامية الليرانية :-

1- الى اي مدى يؤثر الدين في العلاقات الدولية؟

2- ما طبيعية العلاقة بين الدين والدولة في ايران؟

3- كيف يؤثر البعد الديني في السلوك الخارجي الايراني؟

4- الي اي مدى كان للدين اثر في موقف ايران من الثورات والازمات في المنطقة ؟

#### رابعاً: فروض الدراسة:

الفرضية الرئيسية: هناك علاقة ارتباطية بين الدين وطبيعة السلوك الخارجي الايراني ؟

وهناك عدد من الفرضيات الفرعية :

ترتبط العلاقة الدينية ارتباطاً عكسياً في دور الدولة في علاقاتها الخارجية ، اي كلما كان سلوك الدولة الخارجي محملاً بالقيم الدينية كان ذلك السلوك اكثر سلبية .

يعتبر الدين أكثر قدرة من المصالح المادية على التعامل مع دول العالم وفهم العلاقات الدولية من خلال قيم عقائديه راسخة.

ان لصعود الأصوليات الدينية وتنامي ادوارها اثر سلبي على العلاقات الدولية ويزيد من حدة استقطابها ويقلل من الاستقرار والتعاون .

هناك علاقة طردية ايجابية بين البعد الديني وتدخلات ايران الخارجية.

هناك تطابق بين المصالح الخارجية لايران ودوافعها الدينية والايديولوجية .

#### خامسا: حدود الدراسة:

حدود مكانية: تقتصر الدراسة على دولة إيران كاحالة دراسة مع الاخذ بطبيعة علاقاتها مع دول العالم.  
حدود زمانية: ان الفترة الزمنية لدراسه ستبداء منذ فترة صعود الدين وعودته لسيطرة على الدوله الايرانية منذ اندلاع الثورة 1979 وحتى نهاية الدراسة .  
حدود موضوعية: تجد الدراسة نفسها في حقل دراسة العلاقات الدولية السياسية الخارجية وبشكل ادق تنتمي وتهتم بدراسة دور الدين كمؤثر على العلاقات الدولية الايرانية في اقليمها وفي العالم.

#### سادسا: متغيرات الدراسة ومفاهيمها :

المتغير المستقل: البعد الديني.

المتغير التابع: العلاقات الدولية /السياسية الخارجية الايرانية .

#### سابعا: مفاهيم الدراسة :

تنتهي الدراسة على جملة من المفاهيم المركزية ومنها:-

الدين: هو مجموعة مجددة من المثل والقيم أو الخبرات التي تتطور ضمن المنظومة الثقافية للجماعة البشرية، فالدين البدائي كان من الصعب تمييزه عن العادات الاجتماعية والثقافية التي تستقر في المجتمع لتشكّل البعد الروحي له، والدين لا يمكن اختصاره بمظاهره الثقافية والاجتماعية التي لا تشكل إلا مظاهر ناتجة عن التدين كفعل وليس الدين أساسا وعرفه الجرجاني بأنه: "وضع الهي يرشد إلى الحق في الاعتقادات وإلى الخير في السلوك والمعاملات والوضع إلا لهي هو الشرع المتلقي عن طريق الوحي".

المذهب: هو الطريق الذي يسلكه مجموعة من الناس ويكون بنسبة لهم مقدس ومصدرة الفكر البشري لسلوك ديني او سياسي او اجتماعي... لفرد او مجموعة من الافراد ويغرس في عقول اتباعه ويصبح ذو قدسيه ومن الصعب تغييره. العلاقات الدولية : يعرفها هانس مورجانتو أستاذ العلاقات السياسية الدولية الشهير أن جوهر العلاقات الدولية هو السياسية الدولية . وان موضوع السياسة الدولية هو الصراع بين الدول المستقلة من اجل القوة ويعرفها ستانلي هوفمان الذي راجت أفكاره في الستينات فيقول ((إن حقل المعرفة للعلاقات الدولية يعني العوامل والنشاطات المؤثرة في السياسات الخارجية وفي قوة الوحدات الأساسية المكونة لعالمنا ))

السياسة الخارجية : ويعرفها فيرنس وسنايدر " هي منهج العمل أو مجموعة القواعد أو كلاهما, تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً, أو يتوقع حدوثها في المستقبل" ويعرفها مازن الرمضاني بانها" السلوك الخارجي الهادف المؤثر لصانع القرار" ويعرفها محمد سليم السيد" هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"

الايديولوجيا: تعنى"علم الأفكار" لكن هذا التعبير يستعمل اليوم على الأخص في منظور علم اجتماع سياسى ، وهو يدل على مجموعة متجانسة الى حد ما، من الأفكار والمعتقدات التي تحرك هذه الجماعة أو تلك أو التي تضىف الشرعية على أنماط عملها في المجتمع (سامى ذبيان،1990) او هي المنظور الذي يتبناه الفرد او المجموعة أو الدولة أو الذي يسعى الى ايجاد واقع جديد بمقتضى ذلك الايمان او الالتزام, والايديولوجية ذات نزعة حتمية.

تصدير الثورة: وهو ما يسعى اعضاء الثورة الايرانية لنشره خارج حدود ايران السياسية وخصوصاً منطقة الشرق الاوسط من خلال فكر ديني جديد يسعى منظري الثورة نشره باسم الدين مع ان ما يحمله في باطنه هو الشر والبلاء للعرب والمسلمين( الموسوي, د. ت: 46)



ولاية الفقيه: هو كتاب الفة الخميني في النجف وفرضة على المجتمع الايراني بعد الثورة وجعله المرجع الديني لهم وهو يحتوي على الكثير من الافكار المبتدعة وصبغها بالدين الاسلامي ليكون مرجع للاستبداد باسم الدين (الموسوي، سابق: 49)

الثورة الاسلامية الايرانية: هي الثورة التي حدثت في ايران عام 1979م على حكم الملك وقامت بتغيير نهج الحكم من حكم ملكي الى حكم جمهوري اسلامي على يد رجال الدين الايرانيين المحتجين على سياسة الملك والنهج الاقتصادي والسياسي في ايران وتحويل ايران من دولة علمانية الى دولة دينية.

### ثامنا: مناهج الدراسة:

منهج صنع القرار السياسي الخارجي :-

تفترض المشكلة البحثية ضرورة الاعتماد والتوظيف لكثر من منهج ومقرب والانتفاع من مقولاتها، وان هي تستخدم منهج صنع القرار الخارجي، كمنهج رئيس ومن المعلوم ان هذا المنهج يعد احد اهم المناهج النموذجية لدراسة القرار الخارجي، خاصة النموذج الذي قدمه ريتشارد سنايدر (3.P.1966.snyder robinson)، والذي يركز على اهمية الترابط بين القرارات الداخلية والخارجية، وان عمليات وان عمليات الاختيار بين بدائل القرارات تتم بطريقة عقلانية، رغم محدودية البدائل الخاصة بالنشأن الخارجي، نظراً لتعدد المتغيرات الخارجية في بيئة الدولة، وهذا ياخذ مستويين : مستوى نظري تحليلي وتخطيطي قبل اتخاذ القرار ، ومستوى تحليلي خاصة بعمليات التقييم يردود الافعال والتداعيات والتأكد من رشادة القرارات على المستوى الفعلي.

ووفق النموذج المتقدمة لصنع القرار وما تؤثر به المعطيات الخاصة بشخص القرار او النخبة الحكمة، فإن يساعد في الكشف عن طبيعية العقل والنخبوي والثقافة المؤسسية فما يتصل بايران وما تمثله النخب الدينية والمرجعيات "وايات الله" ، كمصدر ايدلوجي تحدد الى مدى بعد المدركات الخاصة بالقرارات ومضامينها واستخداماتها، مع التوكيد ان "ولاية الفقيه" صاحبة الوصاية على ذلك وفق تدرجاتها سواء على مستوى "المرشد الاعلى" او رئيس الدولة او على المستويات الاخرى لا تتصرف بعيدا عن توظيف الادوات العقلانية "البراغماتية" والواقعية المحيطة بها وهذا يستلزم التكامل المنهجي لهذه الدراسة لمقرب الثقافة السياسية

منهج اقتراب الثقافة السياسية:

أصحاب المقتراب ( رواده ) لقد أسهم كل من ادورد شلز, وتلكوت برسونز, وجابريل الموند, ولوشيان باي, وسيدني فيربا, في إيجاد هذا المنهج واستخدامه و هو مقتراب يقوم على دراسة الثقافة للإفراد أو الجماعات ودراسة الشخصية والعوامل النفسية والسيكولوجية والانثروبولوجية وتحديد الأنماط التي تدرس الشخصية في إطارها.

ومقولات المقتراب هو التركيز على العادات والتقاليد والرموز والهوية ونماذج السلوك والتنشئة والمشاعر(ولاء, انتماء, اغتراب) والاتصال ونسق القيم والادراكات والتكيف في مواجهة السلطة وغيرها وطرق الحياة, وإن هذا المقتراب يفيد في دراسة الثقافة كعلاقة تبادلية بين النظم والنماذج السياسية والاجتماعية والثقافية والأشخاص لان الثقافة علم شخصي منظم لسياسة وعلى مستوى الفرد لضبط السلوك والجماعة لبناء نظام القيم وكذلك الاتصال الجماهيري لتعبير والمشاركة والتأثير وهو اقتراب عام لعلم السياسة لان النظام السياسي له من العلاقات المتشابكة وهذا المقتراب هو القاسم المشترك لتأثير في مكونات النظام وكذلك تأثير الأفراد من خلال الخبرة على السلطة ومن خلال التفاعلات والحركات السياسية و إلى أي مدا يستمر النظام؟

الذي يركز على طبيعة الثقافة والايديولوجيا الحاكمة على مستوى النخبة او على المستوى الشعبي وحتى الفردي للمعنيين بالقرار, باعتبار ان الثقافة السياسية في ايران كدولة دينية \ مذهبية, هي الناظم والحاكمه العامه "العقل" الدولة والنظام السياسي .

ومن المهم العرض لابرز ما ركز عليه هذا المغتراب وما يبرر التوظيف متقدم الذكر وفق مقولات لوشيان باي واليموند وسدني فيريا وغيرهم , حيث تنصدر القيم والعقائد والايديولوجيا والخصائص الحضارية والنفسية المشتركة والانثروبولوجيا والادراكات اهمية في هذا المنهج وهذا ما يسهم في فهم دور الدين في العلاقات الدولية وبشكل واضح الحالة في النموذج الايراني كمودج يرتهن للمنظور الثقافي الجمعي او على الاقل وما يشكل من منظومة اتصال داخلي وخارجي ذا طابع وبعد ديني وفي محاولة تشكيل الصورة المنهجية لادراك واستجلاء اثر الدين في السياسة الخارجية مدار البحث فان عمليات استرجاع التاريخ ومحتواه الايديولوجي للحالة الايرانية سيتم الى حدا كبير المسار والضرورة التي سيكون عليها مستقبل القرار والاتصال مع المحيط من هنت ا تاتي ضرورة توظيف بعض مقولات المنهج التاريخي السياسي لانجاز الاهداف كهذه الدراسة من تلك الزاوية .

## تاسعا : الدراسات السابقة:

- دراسة باكينام الشرفاوى(1993) " الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية " ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة . وفيها تحدثت الدراسة عن هيكل القيادة السياسية في ايران من خلال التعرف على دور الفقهاء داخل النظام السياسى الايرانى ، كذلك الحديث عن الوظيفة التشريعية ودور مجلس الشورى ، وعن دور أفكار الخومينى في النظام السياسى، كما تحدثت عن الدستور الايرانى قبل وبعد التعديل .

- دراسة فؤاد ابراهيم(1998) ، الفقيه والدولة : تطور الفقه السياسى الشيعى ، بيروت :دار الكنوز الأدبية . وقد اهتم الباحث في هذا الكتاب بدراسة النظام الايرانى باعتباره نموذجا على أرض الواقع للفكر الشيعى لأول مرة في العصر الحديث ، هذا الفقه الذى يمتلك العديد من المقومات التى تفصله عن الفكر السنى ، وأيضا تحدثت عن طبيعة العلاقة بين الفقيه والسلطات السياسية من ناحية ، وعن علاقة الفقيه بالجماهير من ناحية أخرى .

- دراسة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (2000) بعنوان " انتخابات البرلمان الإيرانى من ولاية الفقيه إلى ولاية الجمهور" وتناولت الدراسة مفهوم ولاية الفقيه كما تم وضع من قبل الخومينى وعن تطبيقه في فترة خاتمى خاصة بعد محاكمة عبد الله نورى نائب الرئيس ، وعن شروط ولاية الفقيه من وجهة نظر الخومينى وأيضا الامام منتظرى ، وعن دور الاصلاحيين في النظام الايرانى وعن دور مجلس الخبراء في التنافس الداخلى في ايران .

- دراسة نيفين مسعد (2001) بعنوان صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الايرانية، مركز دراسات الوحدة العربية . وقد تحدثت الدراسة عن النظام السياسى في ايران وعن تفاعلات النخبة الحاكمة في النظام ، وكذلك الصراعات داخلها بين المحافظة أو الاصلاح وعن دور المرأة في الثورة الايرانية وما بعدها ، وعن السياسات البرلمانية ، كذلك تحدثت عن عملية صنع القرار في ايران وعن البنية المحيطة بتلك العملية.

- دراسة على نوربان(2003) عشر نقاط قانونية على لائحة توسيع سلطات رئيس الجمهورية ، مختارات ايرانية . وتناولت هذه الدراسة مبدا الفصل بين السلطات وعن تاريخ هذا المبدأ وعن هذا المبدأ في دستور ايران ، كما تحدثت عن السلطة القضائية وقوتها القانونية في مقابل السلطة التنفيذية وكذلك التشريعية ، وعن كيفية تدخل رئيس الجمهورية في السلطة القضائية والتشريعية ، وعن طريقة تدخله في المؤسسات الحكومية .

- دراسة توفيق السيف (2006) بعنوان " ولاية الفقيه نظرية ادت غرضها وحن الوقت لتجاوزها" حيث تبين الدراسة أن الغرض من الدراسة هو اختبار إمكانية عرض نظرية جديدة لشرعية السلطة في الإسلام , فما هو الدافع وراء هذا الاختبار واستنباط نظرية جديدة بالرغم من وجود نظرية نرى ثمرتها العملية على أرض الواقع في كيان يحكمه منظرو وأصحاب الأطروحة أنفسهم إضافة إلى وجود نظريات أخرى لم تطبق على أرض الواقع لكنها تطرح كبديل يسد الثغرات في النظرية المقابلة؟ هل في ذلك إشارة إلى عدم نجاح نظرية - ولاية الفقيه - والتنبؤ بفشل - شوري الفقهاء - لو طبقت وأصبحت واقعا عمليا؟ أم أن الأمر لا يعدو كونه تجديداً في الفقه الشيعي في حقل الأطروحات السياسية؟.

- دراسة مصطفى اللباد (2006) بعنوان " حدائق الأحزان.. إيران وولاية الفقيه

ويتناول نظرية "ولاية الفقيه" في النظام السياسي الإيراني والتي تعد أساساً لنظام الجمهورية الإسلامية، كما أنها تصبغ الواقع السياسي لإيران وتلقي بظلالها على المنطقة منذ صعودها بانتصار الثورة الإيرانية عام 1979. بعد مرور عقود على تأسيس "الجمهورية الإسلامية" في إيران على أساس نظرية "ولاية الفقيه"، لا تزال هذه النظرية تمثل لغزاً لكثيرين فما هي "ولاية الفقيه"؟ ما أساسها العقدي والفكري؟ كيف وصلت إلى الحكم؟ كيف استطاعت تنحية الاتجاهات السياسية الأخرى؟ كيف انتقلت القيادة من مؤسسها إلى خليفته؟ ما الأسس الفكرية لخطاب خاتمي؟ وما هي تحديات المستقبل.

- دراسة ناهده محمد زبول ( 2006 ) بعنوان " عقيدة انتظار المهدي في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر" حيث بينت الدراسة ماهية الانتظار في العقائد الوضعية والعقائد السماوية وغير الإسلامية، والانتظار في العقائد الوضعية، وفيما يتعلق بمفهوم الانتظار في العقائد السماوية غير الإسلامية. وكذلك ما يتعلق بعقيدة الانتظار في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، وقد تناولت الباحثة ماهية الانتظار في اللغة والاصطلاح وفي القرآن الكريم، وتناولت في عقيدة انتظار المهدي عند المذاهب والفرق الإسلامية، أما الرافضون لعقيدة انتظار المهدي والردود الواردة فيهم، وتم دراسة نظرية الانتظار السلبي في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، ونظرية الانتظار الايجابي في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، و إسهام عقيدة الانتظار الايجابي في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، و نظرية لشوري أما و نظرية ولاية الفقيه.

- دراسة عبدالله يوسف سهر (2007) بعنوان النظام السياسي الإيراني (المؤسسات و الهيئات) تواءم هيكلية المؤسسات السياسية الإيرانية مع عنصر أساسي في التراث الإيراني هو التوازن. فعنصر التوازن يمثل بعدا حضاريا في الفلسفة الإيرانية يرجع جذوره إلى عصر الدولة الفارسية. وعند مجيء الإسلام وتحول الإيرانيين إلى الديانة الإسلامية بقي هذا العنصر ماثلا وحاضرا في التفكير الإيراني في كافة الأصعدة ولكن بنكهة وعبق الدين الإسلامي الذي يراعي هذا العنصر كذلك في كافة مظاهر الحياة امتثالا للآية الكريمة في سورة الإسراء " ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط.

- دراسة أمل حمادة (2008) بعنوان " الخبرة الإيرانية في الانتقال من الثورة الى الدولة " ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة . وقد تحدثت الدراسة عن تطور مفهوم ولاية الفقيه على المستوى الفكري وذلك من خلال مرحلة الخوميني ومقارنته بمرحلة المرشد الحالي ( خامنئي ) ، حيث ان نظرة الخوميني بعد الثورة الإيرانية لمفهوم ولاية الفقيه تختلف لرؤية المرشد الحالي ، وفيها تحدثت الباحثة أيضا عن دور الفقهاء في تحديد هذا المفهوم وعن نظرية الحكم في الفقه الشيعي ، كما تحدثت عن هيكل القيادة السياسية في ايران وعن علاقة التفاعلات بين المرشد والسلطة التنفيذية .

- دراسة محمد السيد سليم (2009) بعنوان "ما هو نظام ولاية الفقيه؟" توضح الدراسة أن الفكر السياسي الشيعي شهد علي يد التيار الأصولي تحولا جذريا تمثل في ابتداع نظرية ولاية الفقيه وإن كان قد حصر تلك الولاية في الأمور الدينية والاجتماعية، دون أن تشمل الأمور السياسية. وهو ما تبلور منذ عهد الدولة الصفوية وأكدته النراقي والخميني، حيث بدأت المرحلة الثالثة من تطور الفكر السياسي الشيعي الاثني عشري، وهي مرحلة عمومية ولاية الفقيه، كما أن نظرية ولاية الفقيه عند نشأتها وفي كل مراحل تطورها، لقيت اعتراضات كثيرة من داخل دائرة الفقه السياسي الشيعي ذاته. فكيف طور آية الله الخميني فكرة ولاية الفقيه؟ وهل قبل الفقهاء الشيعة تلك الفكرة؟ .

- دراسة دينا عبد العزيز (2011) بعنوان "التنافس التركي الإيراني تجاه الترويج لنموذجهما السياسي في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع" وتوضح الدراسة انه ومع تغيير موازين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط نتيجة تغير شكل وطبيعة النظام السياسي بعدد من البلدان العربية خاصة ذات الثقل الإقليمي بالمنطقة في أعقاب ما بات يُعرف إعلامياً بـ"ثورات الربيع العربي" وما أسفر عنه من صعود تيار الإسلام السياسي إلى سدة الحكم، لم يكن هناك جديد في وجود تنافس إيراني تركي للعب دور أكبر في المنطقة، ولكن أصبح الجديد في رغبة كلٍّ منهما في الترويج لنموذجه السياسي.

- دراسة بلال الهاشمي (2012) بعنوان "الخطر الإيراني واستباحة ارض العراق وسوريا ولبنان" حيث توضح الدراسة ان الشد والجذب بين أمريكا وإيران هي مجرد مسرحية متفق عليها، وإنما المقصود هو أفتعال القضية، فإيران تدعي أنها تقف ضد الإمبريالية والاستكبار العالمي، وأمريكا تتهم إيران بالأرهاب وأثارة المشاكل في المنطقة، وهذه هي الصورة المعلنة التي يظهرها الإعلام، إلا أنها متناقضة مع الواقع، فنظام (الولي الفقيه) قدم لأمريكا خدمات كبيرة جداً، وآخرها دوره التأمري في احتلال العراق وأفغانستان، وهذا بأعتراف أبطحي ورفسنجاني!!، وبالمقابل قدمت أمريكا العراق لإيران على طبق من ذهب، وساهمت بجعل نفوذ الفرس يصل إلى حدود دول الخليج!

- دراسة كتيون أميربور (2012) بعنوان لإسلام الإيراني والديمقراطية سيرة التبنّي حيث تبين الدراسة من خلال تعريف الإسلام والديمقراطية؟ هكذا تلخص عنوان الإعلام الألماني في ذروة الأحداث التي شهدتها مصر في شهري يناير وفبراير عام 2011 مرة بعد أخرى. وقد وُلد انتقال مطلب الديمقراطية والحرية إلى بلدان العالم العربي انطباعاً مفاداً أنّ الإسلام قادر على ممارسة الديمقراطية بلا شك، إذا ما عنّ لنا هنا أن نستحضر هذه الصياغة الملتبسة. وقد كتب الكثير حول موضوع الديمقراطية في العالم الإسلامي في العقود الأخيرة وأخضع إلى التفكير. وقد تغيرت المفاهيم حول هذه القضية عبر عشرات السنين. وسنعالج في هذه المقالة خطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان في إيران من منظور تاريخي وآني أيضاً. وسنصف هنا رؤية بعض المثقفين المعروفين للديمقراطية في عقديّ الستينات والسبعينات، وهي رؤية سلبية في الواقع،

## الدراسات الأجنبية

دراسة ( Gabriela Billini 2018 ). بعنوان استخدام إيران للدين كأداة في سياستها الخارجية , Iran's Use of Religion as a Tool in its Foreign Policy

وقد بينت الدراسة أهمية الدين كأداة تستخدمها إيران في سياستها الخارجية , مبينه ان إيران البلد الوحيد الذي يشكل حكومته على أساس وصاية الولي الفقيه الا انها لا تسترشد به كلية. حيث شكلت الثورة في الإيرانية عام 1979 بعدا جديدا من تأثير الدين على الأمة ، بحيث سيطر على كل جانب من جوانب الحياة اليومية تقريبا. كما أن الثورة جعلت الدين والدولة يتفاعلان بطرق جديدة تؤثر بشكل كامل على سياسات إيران. هذه الأيديولوجية ، التي طورها زعيم الثورة الإيرانية الإمام الخميني ، بما يعرف باسم ولاية الفقيه. لذلك استندت المبادئ الأساسية لولاية الفقيه على الأيديولوجية الشيعية الإثنا عشرية ، مشيرة إلى أنه في غياب الإمام الشيعي الثاني عشر المفقود هو الذي يمثل الفقيه الإسلامي الشيعي ذو السلطة الإلهية .

دراسة ( AFSHON OSTOVAR ,2016) Sectarian Dilemmas in Iranian Foreign Policy: When Strategy and Identity Politics Collide مععضلات الطائفية في السياسة الخارجية الإيرانية : وتصادمها مع الإستراتيجية والهوية السياسية.

وقد أبرزت الدراسة ان السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية هي نتاج لمصلحتها الذاتية. وانها تسعى لحماية الثيوقراطية الإسلامية الإيرانية من التهديدات الخارجية , ويبدو انها في سياستها الخارجية الشؤون الخارجية ذات سياسة عدوانية أو براغماتية. فقد اعتمدت إيران على إستراتيجية تعتمد على علاقات تساعد في تعزيز مصالحها الإستراتيجية. لذلك فإن دعم إيران للمنظمات الشيعية أثار غضب جيرانها من هذه الممارسات العدائية .

## ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

شكلت الدراسة إطاراً واضحاً في فهم البعد الديني كأحد أدوات السياسة الخارجية الإيرانية في علاقاتها الدولية , وبينت اثر البعد الديني كأحد الثوابت والمرتكزات التي ينطلق منها النظام السياسي الإيراني في سلوكياته وعلاقاته , فقد شكلت الثورة الإيرانية الاطار الايدلوجي لسياسة الدولة في تمدها وتوسعها وتصدير افكار ومعتقدات ثورتها وبسط نفوذها.

الا ان الدراسات السابقة تدور حول البعد الديني ولم تدخل في اثر هذا البعد على السياسة العامة للجمهورية الإيرانية , لذلك اقتصرت الدراسات السابقة دور الفقيه , وكيفية صنع القرار السياسي , وآلية التوسع الإيراني في المنطقة العربية من الاطار السياسي وتوجهات ايران الإستراتيجية الأمنية والاقتصادية .

كما ان سعي الدراسة في تأشيرها على حد المعطيات ذات الارتباط الايدلوجي واعادة هندسته ترسيم المنطقة وفق الجغرافيات السياسية والايدلوجية والمذهبية والطائفية في الاقليم الملتهب وعوامل التوظيف المتبادل ليس فقط من قبل ايران, وانما من اطراف عربية واسرائيلية, ومنحى العالم الى اليمين وتساعد حدة التطرف العام على مستوى الدول او الحركات, يجعل من هذه الدراسة ذات تميز في فحص الحالة الراهنة واستشراف مستقبلها وفق ما تقدم.



## الفصل الاول

### العلاقة بين الدين والدولة في ايران

تنطلق أهمية مبادئ النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية من خلال الرجوع إلى السياقات العامة التي اندلعت من خلالها الثورة الإيرانية في العام 1979، والتي بدورها أسست النظام السياسي الإيراني من حيث الشكل، وتعد الثورة الإسلامية في إيران التي وقعت في نهاية عقد السبعينيات من القرن العشرين المسار والنموذج الثوري الذي كان سائداً في العالم الثالث آنذاك والذي تمثل بالثورة على الأنظمة الرأسمالية الموالية للغرب، وإحلال أنظمة حكم شمولية اشتراكية فقد كانت ثورة نابعة من عمق المجتمع الإيراني؛ والديني منه على وجه الخصوص، ومتجهة بمشروع معد مسبقاً إلى إحلال نظام إسلامي، يقوم على نظرية الولي الفقيه التي تعتبر التمازج الأكثر تطوراً في بنية العقل السياسي الشيعي..

سيتم تناول هذا الموضوع من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: موقع الدين في إيران

المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي الإيراني ودوره الإقليمي

## المبحث الأول: موقع الدين في إيران

لقد شكل الدين في إيران العامل الأساسي في حياة البشر السياسية والاجتماعية والثقافية، وخصوصاً في الشرق والعالم الإسلامي، ولا سيما في المجتمع الإيراني الذي توالى فصول تاريخه على خلفية دينية، وقد اثار الدين علوم الإسلام من فقه وحديث وكلام وفلسفة وتفسير وتاريخ، وكذلك في علوم اللغة العربية من نحو وصرف وبلاغة وأدب وشعر، فضلاً عن براعة كثير منهم في السياسة والإدارة والعلوم والفنون، ولا شك أن توظيف العامل الديني في إيران بعد الثورة لعب دوراً بارزاً في حسم القضايا الجوهرية في السياسات الداخلية والخارجية، وذلك من دون إهمال بعض العوامل الأخرى كالعامل القومي والعامل المصلحي البراغماتي، وعامل الظروف التي تفرض اتخاذ سياسات معينة تتناقض مع المبادئ الثورية والدينية للنظام الإسلامي (مزاحم، 2018: 22)

### المطلب الاول : القومية والدين: التشيع في إيران

لعل من الأهمية القول بالحتمية البيئية وهي التي تؤكد تأثير العوامل والظروف الجغرافية على النوع البشري وقد تحدث ابن خلدون في مقدمته عن تأثير الظروف الجغرافية في الوان واحوال البشر بل ذهب أيضاً فكتور كاسن الى القول بان معرفة سلوكيات أي انسان

إلى القول بان معرفة سلوكيات أي إنسان وصفاته متوقفا على معرفة الطبيعية الجغرافية لبلاده وعلى غيرها من مناخاً وتضاريس وما تبنته من نبات وما يعيش عليها من حيوان فإذا تم معرفة ما انف ذكره أصبح من السهل تحديد هوية هذا الإنسان وكيف سيكون وأي دور سيلعبه هذا البلد في التاريخ ليس في زمن واحد بل في كل الأزمان على حد تعبيره وليس بالصدفة بالضرورة حسب واذكر كاسن

وبالعودة إلى ما ذكرناه سابقاً فان دارسو الشخصية يشيرون إلى اثر العوامل الجغرافية في تنمية بض الصفات أو تعطيلها وهذا ما سمي بالبعد الجغرافي لتشخصيه بحيث تقوم العوامل البيئية الطبيعية بتأثير على صفات الشعوب وسماتهم وميولهم الذهنية ومن الجديد ذكره بان الدراسات النفسية والاجتماعية تقوم على تفسير هذه الصفات والميول والسمات التي يتميز بها شعب معين.

ولكن استقرار التاريخ وحوادثه الماضية والمعاصرة يؤكد بشكل واضح بان لهذا الشعب الذي يسكن الرقعة الجغرافية المعروفة ببلاد فارس قديماً وتعرف بإيران حرضاً والتي سميت نسبة للموطن الارني أو كما ذكر بعض الباين موطن الارنيين سمات ونزعات مشتركة تكاد لا تختلف كثيراً بين ماضيها وحاضرها وقدميها وجديدها بحيث وسمت الشخصية القومية الفارسية "الإيرانية" بالعديد من الصفات والسمات المتشابهة التي لم تتغير كثيراً وإنما تبلورت مع مرور الأزمان ب ولكنها لم تتغير في جوهرها

ويقال بان التاريخ حمال أوجه بمعنى انه يمكن إن نقداء بعض وقائعه لكي تخدم اتجاهها بذاته كما يمكن إن تستدعي مئة وقائع أخرى تعزز اتجاهها معاكساً تماماً والعبرة ليست فقط بما يقوله التاريخ ولكنها أيضا بما تزيد إن نستخلصه نحن من التاريخ من منظور علمي موضوعي.

ذكر في مؤلفات الباحثين المهتمين بدراسة الشخصية القومية الفارسية بأنها تتسم بمجموعة من سمات والنزعات التي تميزها عن غيرها وتسهل على المهتمين والباحثين بالشأن الايراني المقاومة بين ما في هذه الحضارة الفارسية وواقعها بحيث وسمت حياة فارس منذ أقدم عصورها بأنها حياة سياسية وحديثة أكثر منها اقتصادية عماد ثروتها القوة والصناعة ففي جميع المراحل التي مرت بها هذه البلاد والتدخلات الكبيرة للسلطة كالتطرف والعنف الدموي والقتل الجماعي والعنصرية القومية أضافتا إلى حب التسلط والقوة والإجماع التوسعية والنفوذ بحسب ما ذكره في بعض المصادر

ولكننا لنا تصدر البحث المعمق في الشخصية القومية الفارسية الإيرانية ومدى تأثير العامل الجغرافي عليها بل لأجل معرفة أكثر العوامل تأثيراً في الشخصية القومية لدى الشعوب ومن هنا سنقوم بدراسة العامل الأكثر تأثيراً في الإنسان على مدى العصور السابقة واللاحقة إلا وهو الدين (تعريف الدين)

لا يقتصر دور الدين على البعد الروماني في حياة الفرد بل يتعد لي ذلك ليصبح احد المكونات الرئيسية تطوير الفرد والمجتمع فقد وصفه الفيلبون والاقتصادي الألماني كارل فارس بأنه كما الأفيون بالنسبة للمريض أو المصاب في عقلية التي غالباً لاستخدم إلا جزيئاً الدين أفيون الشعوب والجماهير.

لذلك سنتناول في هذا المبحث لمحة تاريخية عن علاقة الدين والدولة في إيران

ولكننا سنتحدث قبل إن نخوض في هذا المبحث سنقوم لتعريف الدين ثم الدول ومن ثم العلاقة فيما بينهما في إيران الدين احد اهم مكونات شخصية الإنسان وتفكيره وسلوكه وتعامله مع نفسه ومع من حوله والدين من الفهم من العقل وان أي اعتنق أو اعتقد بفكر ما أو مذهب ما وسار في ركابه وعلى هذا قبل أيضا الطاعة والاعتقاد اما في الاصطلاح فقد عرف بعدة تعاريف متقاربة فيما م فقيل انه حملة المبادئ التي تدرس بها امة من المم اعتقاداً أو عملها وذكر في الاصطلاح العام بان الدين فاعتنقه الإنسان ويعتقده ويدرس به من أمور الغيب والشهادة اما في الاصطلاح الشرعي الإسلامي هو الاستسلام والتسليم لله بالوحدانية وإفراده بالعبادة قولاً وفعلًا واعتقاد حسب ما جاء في شريعة النبي محمد(ص) في العقائد والإحكام والآداب والتشريعات والأوامر والنواهي وكل أمور الحياة، بينما ذكر في الاصطلاح العلماني بأنه شيء قديم من الموروثات كان في حياة الأمم في مرحلة زمنية معينة.

عرف الفيلسوف الألماني الدين بالتمثل على الاعتراف حياتنا واو الهمية بينما ذهب نظيرة الفيلون الألماني ردلف اوكن (1846-1926) لي تعريف الدين بأنه التخريب القومية التي يتجاوز الإنسان فيما مناقصات الحياة

وبالنظر إلى جميع هذه المفاهيم والمصطلحات لمفهوم الدين لدى بأنه يوجد العديد من التعريفات لهذا المصطلح ولا يوجد مصطلح واحد يكون جامع ومانع من بينهما فلكل مفهوم قيم مبنى عليها قد تكون متقاربة مع غيره من المفاهيم أولا ولكنة إضافة إلى المفاهيم السابقة سننصف مفهومها أخيرا إلا وهو الذي يقول بان الدين اعتقاد قداس ذات ومجموعة السلوك الذي يدل على الخضوع لذلك الذات ذلا وحبا ورغبة ور وهو ما جدة قريبا لما سبقه من مفاهيم.

ظلت بلاد فارس خاضعة للحكم الإسلامي على مدار التاريخ الإسلامي وانتشر الإسلام فيها حيث كانت إيران سنية المذهب آنذاك ولم تكون فيها سوى أربع مدن شيعية المذهب وهي (أوه وقاشان وقم وسبزوان) عقب ظهور الحكم الصفوي على يد إسماعيل الصفوي في إيران أعلن فرض المذهب الشيعي (الإثنا عشر) مذهب رسمياً للدولة، وعلى الرغم من ظهور الشيعة قبل الحكم الصفوي إلا أن هذا المذهب تأثره قليل في كافة الدول الإسلامية آنذاك. حتى وصول الحكم الصفوي للسلطة وفرضه على إمبراطوريته للمذهب الشيعي إثنا عشري، مما أسفر عن انتشار المذهب الشيعي في إيران وما حولها. تشكل نسبة المسلمين في إيران حوالي 99%،

ويبلغ تعداد سكان ما يقارب 74 مليون نسمة، وعلى الرغم من أن المذهب الشيعي هو المذهب الرسمي للدولة إلا أن السنة يشكلون نسبة كبيرة منهم حيث تشير بعض الإحصائيات إلى عدد المسلمين السنين ما يتراوح بين 15 مليون و20 مليون سني ينتمون إلى عرقيات مختلفة مثل العرب والبلوش والأكراد.

إذن تعتبر الدولة الصفوية الدولة المؤسسة للتشيع في إيران وأول من حارب المذهب السني، وفي وجود هذه الدولة أخذ التشيع يسير نحو التشدد والمغالاة بعد أن فتحت أبوابها للعلماء الشيعة وسكت العملة باسم أهل البيت وفتحت لهم المدارس ودمرت مساجد أهل السنة

وبينما نجح الفرس في إقامة الدولة الصفوية كان الأتراك قد نجحوا في إقامة الدولة العثمانية، وتحول جانب من العالم العربي (العراق) إلى ميدان للصراع بين الجانبين شغل أغلب هذا القرن وكان في الأساس صراعا ذا طبيعة مذهبية (جمعه، 1993)

وفي أعقاب الحرب العالمي الثانية ومع بلوغ حركة المد القومي العربي ذروتها في النصف الثاني من عقد الخمسينيات، ومعظم عقد الستينيات حدث صدام جديد بين الحركة التي تمثل الاتجاه العام في الوطن العربي وبين إيران الشاه التي كانت تحتل موقعا بارزا في منظومة الإستراتيجية الأمريكية ذات المصالح المتصادمة مع الحركة القومية العربية (جمعه، 1993)

ترى إيران أن لها دورا محوريا اليوم في (ملء فراغ) ساحة الخليج العربي سياسيا وعسكريا لكنها تختلف عن غيرها (القومية) بامتلاكها مشروعا عقائديا عالميا يحمل تفويضا يسمح لها بالتمدد الجغرافي في أكثر من أي وقت مضى؛ ذلك لغرض إقامة خلافة جاهزة لمقدم (الغائب الحجة) - بعد سقوط حاجز صدام حسين العروبي البعثي - عبر ايدولوجيا (ولاية الفقيه) بدعوى نيابة الامام المهدي في عصر الغيبة الكبرى (عبدالله، 2008: 32)

والحقيقة الظاهرة اليوم انه لم يكن في وارد جمهورية الثورة الايرانية اعادة الحقوق إلى اصحابها او اقامة وحدة اسلامية با مفهوم الكلاسيكي الذي يحتضن الامة كلها دون تمييز، بل رسخت الثورة الخمينية المبدأ الشعوبي في المنطقة، وصنعت بنفسها ظاهرة التخندق الطائفي المعاصر واكسبت نفسها حق الاحتفاظ بالارث البهلوي الذي ثار عليه الملالي انفسهم بالتحالف مع البازاريين (التجار)

وهي اليوم تبني على مكاسبه السياسية بعد ان تواءمت مع تلك الحقب المتتالية من الارث التركماني واعادة تشكيله ليصبح (ظاهرة صفوية) جديدة يعاد بعثها. ان الدراسة المتعمقة لعقيدة المذهب الصفوي الشيعي يلاحظ الميل إلى القدريية والتي تؤمن بان القدر ماهو إلا صناعة الانسان، الأمر الذي يحدد النظرة لله وللكون فهو(الله) لا يقبل مجرد النطق بالشهادتين والاعتقاد بأله واحد لا شريك له، بل لابد من آل بيت النبوة كأولياء، ومن ثم فكل ما هو مهم عنده يتمحور حول(آل البيت) في البدء والختام، وبحكم ان البداية كانت ظالمة لآل البيت اذن يحتم المنطق (القدري) ان تكون النهاية عادلة لهم، ويتجسد ذلك في دولة (الغائب) المنتظر الذي سيغير موازين القوى لصالح الخير، وبالتالي يمكن فهم هذا البعدي إطاره السياسي الذي يمكن ان يطلق عليه (العقيدة الوظيفية)؛ اذ تركز على اسطورتى مقتل الامام الحسين -عليه السلام- وخروج المهدي المنتظر، ولقد اخذت هذه الاساطير تغذي العقل الشيعي - عبر اجيال- بكرامية قاتل الحسين بن علي وظل الضمير الشيعي يتغذى بالانتقام والكراهية كلما مر به طيف الحسين صريعا في كربلاء (عبدالله، 2008، ص:34)

لقد ركز الصفويون على المسائل الخلاقية احد اهم المناهج التربوية لمذهبهم الإيديولوجي، فعملوا على إظهار أهل السنة بمظهر المعادي لآل البيت وإطلاق تسميات النواصب، المعادون، والوهابيون فيتغذى بها الشيعي منذ نعومة إظفاره، فينشأ مقتنعا ان السني هو عدوه الاول من خلال إستماعه للخطب واللميمات التي اصبحت على هيئة اناشيد والتي تقدم في المناسبات المتعددة التي إبتدعها الصفويون لنشر ثقافتهم وترسيخها في اذهان الاتباع، وعلى الرغم من إختلاف هذه المناسبات الا ان الخطاب فيهن واحد، لايتلى فيها قرآن ولا يقرأ خلالها حديث ولا تبرز عظمة الحضارة الاسلامية التي انارت عقول العالم . هذا مايتعلق بالركيزة الاولى في البعد العقائدي الوظيفي، وبالإضافة الى ذلك هناك ركيزة لاتقل عنها اهمية وهي عقيدة خروج المهدي المنتظر، وتبني عقيدة (المهدي المنتظر) على اصل (عقلي) مفاده انه لابد من إمام يخلف النبي صلى الله عليه وسلم في الامة تكون له صلاحية النبوة من طاعة وتشريع منصوص عليه شرعا، فالامامة عند الشيعة أمر رباني نصت عليه النبوة، والخيرة وقعت على (علي بن ابي طالب) في خلافة مقام النبوة، ومن ثم ساقوا الامامة في ذريته من السيدة فاطمة الزهراء ابن الرسول - صلى الله عليه وسلم منتقلة منه الى إبنه الحسن

فالحسين، والواقع أن الامامة إنتقلت في ذرية الحسين فقط، ويعتقد الشيعة الاثني عشرية ان الامام الاخير محمد العسكري الذي ولد في سنة 256 هـ انه غاب غيبة اولى عقب وفاة ابيه الامام الحسن العسكري سنة 260 هـ ويسمونها الغيبة الصغرى وكان يتصل خلالها بالناس عبر سفراء له ، ثم كانت غيبته الكبرى سنة 329 هـ بنقطاع اخباره وانه دخل سرداب في مدينة سامرا ولم يخرج الى الان . وعليه لا يصح عند الشيعة إيمان المرء ما لم يؤمن بتلك السلسلة من أولها (ولاية علي ابن ابي طالب) إلى آخرها (عهد المهدي المنتظر المخلص)، ولذلك فان المسألة الفاصلة بين الايمان من عدمه كما يؤمنون - تبعاً لذلك - بما سيفعله (المهدي المنتظر) بعد خروجه وظهوره، ولهذا إبتدع الاصوليون من الشيعة للخروج من ورطة توقف(الإخبارية) وهي طائفة اقلية من الشيعة عن المضي قدماً في التهيئة لخروج المهدي عقيدة - (ولاية الفقيه) المثيرة للجدل الديني . (عبدالله، 2008، ص: 39)

التشيع السياسي لا علاقة له في المذهب الشيعي لا من قريب ولا من بعيد، ولكن القوى السياسية في ايران جعلته الطريق الذي تسلكه للسيطرة السياسية على المجتمع من خلال الدين، والذي منه يتكون لدى الافراد العقيدة المطلقة بتحفيز من رجال الدين الذين لهم قوه في التأثير على المجتمع ، ولهم اتباع يروجون لافكارهم وينشرونها ، مما يجعل العقيدة مفروضة بطريقة سياسية وقوى عسكريه لتسخير الدين ليكون خادماً للسياسة ويجعل من رجال الدين قادة واداريين لها، ولكن بغطاء عقائدي على حساب القومية والتي يجعلها منهج وطريق يسلكه الجميع ويتبعونه، لافراغ العقيدة من جوهرها وجعلها بيد رجالها الذين يحملون مفاتيح الجنة ومفرغه من كل القيم. (الحمد، 2015)

كما ان هناك احزاب شيعية عربية بداءت في اول طريقها على مبداء عقائدي سليم من كل الشوائب من خلال مذهب متبع من قبل افراده، لكن بعد فترة من الزمن وملكاسب معينه ، توجه الى قم واصبح يتبع الى رجال الدين فيها ويدار من قبلهم بطريقة شيعية جديدة وقواعد دينيه مصدرها رجال الدين ، وبعيدا عن الدين السليم لتحقيق مصالح سياسية لا علاقة للدين بها ولكنه مجرد الطريق الذي من خلاله يصلوا الى قلوب الناس وكسب ولائهم، لتحقيق اهدافهم في الاقليم وخصوصا في الدول العربية التي تعتبرها ايران امتداد لامنها القومي. (الحمد، 2015)

لقد استطاعة السياسة الشيعية من زرع بذور الفتنة والتغيير في الدول العربية باسم الطائفية والمذهبية بين افراد الوطن الواحد, لتتمكن من السيطرة على خيرات الوطن العربي, وتتوسع اقليميا لان ليس لديها القدره في التوسع العالمي, وهذا ادى الى ان بعض العرب اصبح يؤيد سياسة ايران في التوسع ويسهل لها مهامها في وطنه, دون الاخذ بمبدأ العرق لان السياسة الشيعية ليس لها من الاسلام الا اسمه وتستتر خلفه, لكن حقيقتها صفوية فارسية تبحث عن الثائر الذي عمرة اكثر من اربعة عشر قرناً(الحمد, 2015).

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية من شأنها إن تحسب العلاقات السياسية فعلاقة إيران مع تركيا جيدة حالياً على جميع ألقها معقدة إلى الجانب العسكري فلا اعلم ولكنهم تعاونوا في سوريا عسكرياً, الدول العظمى تريد موازنة القوى في الشرق الأوسط وهي تنظر بنظرة قلق لأي تقارب بين الدول العربية إقليمية ولكنها لا تسمح بان تجعل القرار بين إحدى هذه الدول فيبقى إيران وتركيا والسعودية على مستوى واحد ومتساوية القوى إقليمية

أرى بان لكل إنسان صفات خاص فلا يجوز إن نعمم على الكل فا إنا ارئ انه لا يجوز ان نصف أنفسنا بأي صفة فمن الممكن ان ليتحول هذا إلى تطرق بالفكر يجب نعمم على جميع الإيرانيين ضد معينة قد لا تكون موجودة في جمعهم ما إنا لنظر إلى إن التفكير في هذا الاتجاه يعد خاطئ

جميع الدول تواجه صعوبات وخصوصاً دول الشرق الأوسط والمشاكل ليست حكرأ على إيران ولكن أرى إن لإيران فيستغل أفضل من باقي دول المنطقة والسبب إن لإيران القرار في تحديد مصيرها على قار الدول العربية التي تعد مقاولة من قبل الغرب. اليد الحقيقة للأنظمة الغربية التي تعمل إضعاف أي قوى غير غربية غير ملحوظة في إيران مقارنة مع الدول العربية في السعودية مثلاً



## المطلب الثاني: نظرية ولاية الفقيه وغمو الدولة الدينية في إيران

ان الازدواجية التي تعيشها إيران تختلف تماما عن جميع دول العالم وهي خلط جرى تركيبه بعناية فائقة بين متطلبات الدولة واشترطات الثورة، لكن لا يمكن أن يكتشف سر هذا التناغم بين حالين مختلفين وأحيانا متناقضين، في ثورة دائمة تفتقد عناصر مشروعيتها مع الوقت، ورغبة عارمة في بناء الدولة المدنية الحديثه كشرط من شروط العصر، ومع ذلك تمتلك السلطة قدرة غير عادية لإعادة الإيرانيين كل يوم وسوقهم جبرا إلى التاريخ الدامي والاستشهاد والحسين والعباس وأبا الفضل، لدرجة ان طلبة إيرانيين يؤكدون أن الادلجة والتربية الدينية أثرت حتى على الشيوعيين في إيران، حتى من يقيمون منهم في دول غربية، اذ سرعان ما يرددون عبارات هي وليدة تربية مؤد لجة رغم تنافياها وفكرهم السياسي.

### تعريف الولاية اللغوي

الولاية من المصطلحات الإسلامية الشائعة المتداولة في بحوث العقيدة والتصوف والفقه والسياسة الشرعية، وقد لا تكون هناك حاجة لتفصيل استعمالاتها في كل هذه الميادين، ولعله تكفي الإشارة هنا إلى الأهم الذي يتضح به المعنى المقصود بالولاية في هذا البحث. و كلمة الولاية في أصولها مشتقة من القرب والدنو، ومن ذلك المعنى ما يروى في الحديث (كل مما يليك) يعني مما يقاربك. ومن هذا المعنى الأصلي تولدت المعاني الأخرى، ومن أهمها اثنان.

1. الاستعمال الأول أن الولاية بمعنى المحبة والموادة والمتابعة والعون والنصر والمحاماة، وتستعمل كلمة الموالاتة في نفس هذه المعاني، وكذلك كلمة الولاء. والولي والمولى في هذا السياق ضد العدو ويطلقان على جماعة من الناس مثل المحب والصديق والتابع والمطيع والحليف والناصر والجار والشريك والمتعم والمنعم عليه والمعتق والمعتق.

2. أما الاستعمال الثاني لكلمة الولاية فبمعنى القيام على الأمر والتصرف فيه والمملك له، ومن ذلك السلطان والإمارة، ومنه يقال والى البلد للحاكم فيه. قال ابن الأثير: وكأن الولاية تشعر بالتدبير والقدرة والفعل وما لم يجتمع ذلك فيها لم ينطلق عليه اسم الوالي. وفي أسماء الله تعالى الولي قيل هو الناصر على المعنى الأول للولاية، وقيل المتولي لأمر العالم والخلائق القائم بها، على المعنى الثاني للولاية.

## تعريف الولاية الفقهية

المعنى اللغوي الثاني لكلمة الولاية هو الشائع في استعمالات الفقهاء في المواطن التي تستخدم فيها مثل النكاح والبيوع والوقف والإمارة. ومن أجل ذلك عرّف الجرجاني الولاية في تعريفاته بأنها: (تنفيذ القول على الغير شاء الغير أو أبي). فمن الواضح أن مصطلح الولاية في الفقه يعني سلطة يمنحها الشرع لمن كان أهلا لها تخول له حق التصرف في شأن من الشؤون الخاصة به أو بغيره وإنفاذه، وإلزام غيره به دون توقف على رضاه. وتنقسم الولاية عند الفقهاء إلى أنواع على أساس نطاق سلطتها ومجال عملها، حسب سعتها وضيقتها وشمولها وتقييدها . فالقسمان الكبيران للولاية هما الولاية العامة والولاية الخاصة. (الونشريسي، 1983)

أما الولاية العامة فتتعلق سلطتها بشؤون المجتمع وتنظيم علاقات الناس ورعاية مصالح الجماعة. فالولاية العامة الكبرى هي ولاية الحاكم في الدولة المسلمة، الذي يفوض الشارع له حق "حراسة الدين وسياسة الدنيا" نيابة عن المجتمع. وللحاكم أن يفوض بعض سلطاته لنوابه ووزرائه وقضاته وموظفيه، فتكون لهم ولاية عامة تضيق أو تتسع حسب ما حدد لكل منهم من اختصاصات وصلاحيات. وولاية كل واحد منهم مستمدة من تفويض الحاكم له، وليس لأحد أن يتولى ولاية عامة إلا بإذن الحاكم.

أما الولاية الخاصة فتتعلق بشؤون الأفراد، وهي سلطة شرعية يتمكن بها صاحبها من إنشاء العقود والتصرفات المالية والشخصية، وتنفيذها وترتيب آثارها الشرعية عليها. وتكون هذه الولاية أصلية إذا كان الشخص يتولى عقدا أو تصرفا لنفسه، وتكون نيابية إذا كان الشخص يتولى أمور غيره، مثل قيام شخص كبير راشد على شخص قاصر في تدبير شؤونه الشخصية، وتسمى الولاية على النفس، أو شؤونه المالية وتسمى الولاية على المال. وجدير بالذكر أن جميع صلاحيات الولاية الخاصة تنقل إلى الحاكم عند عدم من يقوم بها بمقتضى ولايته العامة يمارسها بنفسه أو بواسطة من يأذن له أو من ينوب عنه مثل القاضي. (الشافعي، 2000)

لقد شكلت ولاية الفقيه " في الإسلام السياسي الشيعي، تشبه نظرية (الحاكمية لله) عند حزب الأخوان المسلمين، أي الإسلام السياسي السني. وتتخلص هذه النظرية في أن الأمة الإسلامية لا بد لها من إمام وفق ما ردَّ الإمام علي على الخوارج عندما رفع أتباع معاوية في حرب صفين المصاحف وقالوا (لا حكم إلا لله) و طالبوا أن يحتكموا إلى القرآن، فرد عليهم الإمام بقوله المشهور، أنه (قول حق أريد به باطل)، وبأن القرآن لا يحكم بذاته بل من خلال البشر ولا بد للرعية من إمام. وهذا الإمام عند الشيعة هو من سلالة النبي محمد كما بينا أعلاه، ولكن بعد أن طالت غيبة المهدي المنتظر ولم يره أحد، قال الخميني، أن هذه الغيبة قد تطول إلى آلاف السنين، لذا علينا عدم الانتظار، بل الحكم وفق (نظرية ولاية الفقيه)، أي رجل الدين الأعلّم الأكثر علماً وعدلاً من أقرانه من بين رجال الدين، وينتخب من قبل مجلس الخبراء (آيات الله). وعليه يجب استلام السلطة كلما سنحت لهم الفرصة، وحكم المسلمين من قبل الفقيه الأعلّم العادل الذي هو بمثابة نائب الإمام الغائب، ويطبق الشريعة الإسلامية (حسين، 2011، ص: 12).

وقد قَسَمَ الفقهاء ولاية الفقيه إلى نوعين: مطلقة، وجزئية، ولاية الفقيه المطلقة تتدخل في شؤون الناس الدينية والدينية، الخاصة والعامة بشكل مطلق، وللولي الفقيه الحق في الحكم المطلق على الناس، وهو بمستوى الإمام المعصوم، والنبي الذي يوحى إليه من الله. وعدم طاعته هو نوع من الردة والكفر والخروج عن الطاعة وحكم الله. أما الولاية الجزئية، فهي ولاية الفقيه لإرشاد العباد في الشؤون الدينية فقط، وليس في السياسة وإدارة الدولة، أي أنها تفصل السياسة عن الدين (حسين، 2011، ص: 11)

لقد رفع الخميني لأول مرة في التاريخ المعاصر مسألة حيازة السلطة من قبل الفقهاء وتأسيس حكومة إسلامية تقاد من جانبهم، ففي الذكرى الأولى للثورة الإيرانية طالب الخميني الشعوب المسلمة أن تنهض ضد حكوماتها وهاجم قادة الدول المسلمة واعتبر أن التاريخ الإسلامي منذ ظهور الإسلام لم يعرف إلا حكومتين إسلاميتين بعد الرسول صلى الله عليه وسلم هما خلافة علي بن أبي طالب وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ 1979 (الشرقاوي، 1993، ص: 12).

وقد شكلت دولة ولاية الفقيه احد أشكال الازدواجية ما بين الدولة بالمفهوم المدني وبين الطاعة لولاية الفقيه والتي بدأت باختلاف وجهات النظر حول صلاحيات ولي الفقيه وإمكانية التدخل بالعمل السياسي الى ان تبلورت وتحولت نظرية ولاية الفقيه الى واقع ممثل بدولة قوية وتعتبر الدين اساس لها انطلاقاً من نظرة الامام الخميني لولي الفقيه بأن ولي الأمر مكلف بإقامة النظام العادل وخدمة الناس في حكومة هي حكومة القانون الإلهي

والتي تعترف بالمذاهب الاخرى وتعطيهم كافة حقوقهم، والحاكم الشرعي هو من يتمتع بالعلم بهذا القانون والعدالة. لأن فكرة الفصل بين الدين والسياسة هي فكرة استعمارية تتعارض مع مبادئ الاستلام من هنا فإن اقامة حكومة ولاية الفقيه هو واجب شرعي مع التأكيد على الاستفادة من ذوي الاختصاصات العلمية والفنية والإدارية.

ان أيولوجية الثورة الإسلامية في إيران لم تأتي من فراغ ولا تكونت بفعل العوامل الداخلية والخارجية التي كانت تعيشها ايران نفسها , بل لها منطلقاتها التاريخية وأسسها الدينية منذ وفاة الرسول -صلى الله عليه وسلم- مروراً بمرحلة اختلاف الصحابة على الخلافة بعد وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم- وصولاً الى الغيبة الكبرى للامام المهدي المنتظر وما تلى ذلك من استحداث نظرية ولاية الفقيه التي كرسها وما رسها نظرياً الامام الخميني

كما هو الحال في يا يخص المفاهيم المتعددة التي أوردنا ها لمفهوم الدين لم تجمع فقهاء القانون وعلماء السياسي على تعريف موحد للدول فلقد عرفها الفقيه الفرنسي كاري دي مالبرج بأنها "مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص يعطي جماعة معينة فيه سلطة علينا تمتع بالأمر والإكراه " وقد تقارب في تعريفه مع كل من بيكول واندرية هوريو حيث يعرفان الدولة أيضاً جماعة إنسانية مستقرة داخل إقليم معين تحتكر سلطة الإكراه المادي بينما عرفها الفقيه الانجليزي بأنها مؤسسية سياسية يرتبط بها الأفراد من خلال تنظيمات متطورة اما الفرنسي بار فمثلي فعد بها بأنها مجتمع منظم يخضع السلطة سياسية ويرتبط بإقليم معين.

تعريفات متعددة ومختلفة تنبع من الاتجاه الذي سلكه لحل فقيه في تصوره للدولة وسعي كل منهم إلى إبراز تعريفه لدعم أفكاره وتصوراته عن هذا التجميع الإنساني في المنظم ولم يقتصر تعريف الدولة على فقهاء القانون وعلماء السياسة الأجانب فقط بل عرفها العديد من الفقهاء والعلماء العرب ومنهم على سبيل الذكر لا الحصر الدكتور كمال العلي فعد منها بأنها مجموعة متجانسة من الأفراد تعيش على وجه الدوام في إقليم معين

وتخضع لسلطة عامة منظمة بينما ذهب العميد سليمان الطمادي في تعريفها على أنها مجموع كبير من الناشر يقضي على وجه الاستقرار إقليميا معينا ويمتدع بالشخصية المفتوحة والنظام والاستقلال السياسي . اما الأستاذ الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي يعرف الدولة بأنها التشخيص القانوني لشعب ما يعيش على إقليم معين وتقوم فيه سلطة سياسية ذات سيادة

إضافتا إلى سبق من تعريفات للدولة وخاصة ما عرفة الفقهاء والعلماء العرب عرف الأستاذ الدكتور محسن الخليل الدولة

إضافتا إلى سبق من تعريفات للدولة وخاصة ما عرفة الفقهاء والعلماء العرب عرف الأستاذ الدكتور محسن الخليل الدولة بأنها (مجموعة من الأفراد تطلق على وجه الدوام والاستقرار إقليميا جغرافيا معينا وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية تستقل في أساسها عن أشخاص من ممارستها

تعريفات متعددة ومختلفة تبع من الاتجاه الذي يسلكه كل فقيه في تصوره للدولة وسعي كلاً منهم إلى إبراز تعريفه لدعم فكاره وتصوراته عن هذا التجمع الإنساني المنظم فمن خلال التعريفات السابقة التي أوردنا من نلاحظ بان البعض منهم ركز على السلطة والبعض الآخر على الاختلاف السياسي بين الحاكم والمحكوم ومنهم من أراء إن يصب هذا المجموع في قالب قانوني وكما ذكرنا سابقا فان كل فقيه تحاول إبراز التعريف الخاص به ولكننا ندى مع غالبية الفقيه بان التعريف السليم هو الذي تتضح من خلاله عناصر هذا المجموع ويتميز بها عن غيره من المجتمعات لذلك فمنها تعددت تعاريف الدول واختلفت فإنها تمثل ضامرة عالمية تحسد مجموعة من الأفراد يقطعون إقليميا جغرافيا معينا نضعه دائمة ومستقر ردود يخضعون في تنظيم شؤونهم لسلطة سياسية تستقل في أساسها عن أشخاص من ممارستها وهو ما نعتبره التعريف الذي يحتوي على جميع عناصر هذا المجموع.

بعد إن قمنا بجمع هذا الكم من التعريفات لمفهوم الدين والدولة ستتطرق للحديث عن العلاقة فيما بينهما وأول شيء يخص هذه العلاقة ويتوارد إلى خواطرنا هو مفهوم الدولة الدينية نظرا لاحتواء المفهوم على كل المصطلحين

## المطلب الثالث: تصدير الثورة واستراتيجية ايران الخارجية

لقد مثلت الرؤى السابقة مدخلاً أساسياً لتبني الثورة الاسلامية الايرانية منطلقاً فكرياً وحركياً تجاه المنطقة الاسلامية والعربية خاصة وهو المتعلق بمبدأ تصدير الثورة فهو أداة لتحقيق اهداف عقائدية أعلنتها الثورة الاسلامية الايرانية كسبب لوجودها وبعد نجاح الانقلاب الخميني على شاه إيران البهلوي وعد قائد الثورة بنشرها في اماكن أخرى من دول الجوار (العراق ودول الخليج، لبنان، ..... الخ) وكان يطلق على هذه الطريقة مصطلح (تصدير الثورة) حيث أعلن في بيان الذكرى السنوية الأولى لانتصار الثورة في 11/2/1980 (إننا نعمل على تصدير ثورتنا إلى مختلف انحاء العالم) وهذه الثورية هي مسألة استراتيجية مبدئية؛ إذ يؤكد مرشد الثورة علي خامنئي في مقابلة صحفية معه حينما سئل عن البرنامج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعد وفاة الخميني فقال: "أول أهداف حزبنا هو بث التوعية الاسلامية السياسية و التربية الثورية بين صفوف الشعب الإيراني . ولتحقيق هذه الغاية الإستراتيجية تم إنشاء التنظيمات الداخلية والخارجية التي تعمل على تصدير الثورة بروح العمل الثوري الانقلابي، فقامت هذه التنظيمات بالعديد من العمليات في لبنان والكويت و السعودية و البحرين وأقامت العلاقات مع اغلب الحركات الاسلامية التي في حالة صراع مع الانظمة السنية القائمة(الريس، 2002 ، ص:12).

لقد وظفت إيران كل طاقاتها الاستراتيجية والتكتيكية واللوجستية لخدمة اهدافها العقائدية و السياسية العليا، فرصت صفوف عقولها لتركز على وضع الآليات الكفيلة بتصدير ثورتها إلى الدول المجاورة ولتغلغل نفوذها في نسيج العالم العربي ولذلك اعتمدت خطط عمل وعقدت المؤتمرات التي تكفل استمرارها على النهج بحيث يتم مراجعتها لما حققته من نجاحات والعمل على تفادي الإخفاقات (الريس، 2002 ، ص:12).

نشرت رابطة اهل السنة في إيران "مكتب لندن" رسالة سرية للغاية موجهة من شورى الثورة الثقافية الايرانية إلى المحافظين في المدن الايرانية تحوي هذه الرسالة على خطة عمل مفصلة في نشر الثورة وتصديرها ولكن بأسلوب جديد دون حرب أو إراقة دماء، وتطبيقاً لهذه السياسية المتجددة للروح الثورية بقيادة (خامني)، أصدرت مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني في طهران كتاباً عام 1997 بعنوان "تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني" أكدت فيه إن تصدير الثورة هو منهج ثابت للخميني، ولكن مبدأ تصدير الثورة لايعني الهجوم العسكري وتحشيد الجيوش ضد البلدان الأخرى مطلقاً . (الريس، 2002، ص: 17).

وتشكل فكرة تصدير الثورة الخطاب السياسي والاعلامي الإيراني، ويلحظ ان مفهوم "تصدير الثورة" من المفاهيم السياسية القديمة والتي ارتبطت في ذهن المراقبين والمتخصصين بحقبة الثمانينيات وتحديدا خلال ذروة الفوران السياسي الإيراني، وما رافقه من مساع حثيثة وقتذاك لتصدير الثورة وخطها الأيديولوجي والسياسي إلى دول الجوار.

ويدعى البعض ان النموذج الإيراني المتمثل بثورته الاسلامية يمثل نموذجاً هاماً للتوفيق بين التراث المدات والحوار بين الحضارات وهي جزء من الصحوه الاسلامية فهي أي إيران الافضل - مقابل التجاري الاساء كتجربة طالبا يحب اصحاب هذا الادعاء لان إيران تعمل على المزج بين ديمقراطية عربية اسلام عصري كما انها تقديم نموذجاً تنمويا بعيدا عن الت ليس فقط السياسية وانما كذلك الاقتصادية (وليد المبيض جورج شكري كنت، 2002، ص7) .

فيما يتصل بموقف إيران من الصراع العربي الإسرائيلي فلا يمكن فهمة الا كجزء من توجهات السياسة الخارجية الإيرانية بصيغة عامة ويدعى التناقض بين المصالح الأيديولوجيا، او دعوة إيران الى تحويل الصراع من عربي إسرائيلي الى اسلامي إسرائيلي ومدى مهم المتغير الخاص بالقوة الإيرانية في المواجهة مدى تهديد اسرائيل لإيران نفسها (ص1، ليد ص7).

الثابت أن مفهوم أو مصطلح "تصدير الثورة" يعد أحد إشكاليات العلاقة المعقدة بين إيران وجوارها الاقليمي منذ قيام الثورة عام 1979، حيث يرتبط بتحول إيران من دولة مدنية إلى دولة دينية ثيوقراطية الطابع، وما يعنيه ذلك من تحولات على صعيد العلاقات الدولية التي استقرت على شكل ونمط متعارف عليه للدول، واختفاء الدولة الدينية التي ترتبط في أذهان الجميع بقرون ماضية من العصور الوسطى في أوروبا، التي تسمى اصطلاحا بعصور الظلام. (الحنيطي، 2013: 10).

#### العلاقات الإيرانية الإسرائيلية

تعود العلاقات بين إيران واسرائيل الى مطلع القرن العشرين حيث ابتعت عن التصويت بشأن احداث البراق وانها لم تمنع بتجهير اليهود الى فلسطين لان ذلك سعود عليها بالنفع في المواجهة كع العرب التي تنفرد فيها إيران، لذا لم يلتفت الشاه الى موجة المظاهرات الممتدة بقيام اسرائيل عام 1948 فكان ان اعلن اقامة العلاقات الدبلوماسية معها عام 1950 فقيام ثورة مصدق الذي قطع العلاقات معها، ثم بعد عودة الشاة اعاد الاخير الاعتراف بها من جديد عام 1960 وتزويد اسرائيل بالنفط عبر خطوط نقل بري

واقامة جسر جوي وتبادل للخبرات الامنية بين الجانبين ورفضه الوقوف للجانب العربي في حرب اكتوبر 1973 حيث استمر بتزويد الغرب بالنفط رغم المقاطعة العربية وعقد صفقات الاسلحة . وبشان القضية الفلسطينية فرغم مطالبته اسرائيل الانسحاب من الاراضي المحتلة لعام 1967 وان استمر العرب بإدارة الامكان المقدسة في القدس الا انه وجد انتقادات لاذعه لمنظمة التحرير الفلسطينية ،لأنها منه ايامها بتدريب المعارضة الايرانية واصفاً المقاومة الفلسطينية بالإرهاب متبادلاً الزيارات مع الوفود الإسرائيلية واستقباله للقادة الصهاينة ويعد هذا استمراراً لعلاقته مع الحركة الصهيونية وسماحة للمنظمات يهودية لافتتاح مكاتب لها في ايران منذ وقت مبكر وتشجيع استيطانهم لفلسطين (المبيض كنت ،ص21).

وقد برز أكثر من مؤثر على تنامي الخط السياسي الايراني القديم الجديد، وصعود مصطلح "تصدير الثورة" إلى واجهة هذا الخطاب. ففي سياق الاحتفالات بذكرى الثورة الإيرانية؛ أعلنت القيادات الايرانية أن "مؤشرات تصدير الثورة الإسلامية باتت مشهودة في كل المنطقة؛ من البحرين والعراق إلى سوريا واليمن وحتى شمال أفريقيا"، مستعدين بذلك هذا المصطلح البائد من سراديب الخطاب السياسي الايراني بعد أن سقط من بين مفردات طهران وتصريحات قادتها منذ نحو عقدين أو أكثر، وما ضاعف من خطورة هذا التوجه أنه تردد على لسان أكثر من مسؤول إيراني كبير؛ ومن أبرز هؤلاء اللواء محمد علي جعفري القائد العام للحرس الثوري الايراني، الذي اعتبر أن "المقاومة اليمينية" قاصدا جماعة الحوثي تعتبر اليوم آخر إنجازات الثورة الايرانية وأن "الحوثيين يتخذون من الثورة الايرانية نموذجاً لمقاومة النظام المستبد" وقال جعفري نصاً "إن مشروع تصدير الثورة الايرانية إلى الخارج يسير بشكل جيد، وإننا نشهد صحة ومقاومة إسلاميتين(الحنيطي , 2013 , ص:13).

واحدا الاسباب وراء ايواء ودعم النظام العراقي بقيادة الرئيس صدام حسين لحركة(مجاهدي الشعب) المعارضة للنظام الإيراني ولكن ومع مجيء "الخميني" عام 1979 ورغم الشعارات التي رفعها لثورة في العدا للولايات المتحدة الامريكية واسرائيل الا ان اولي انجاز اهدافها قد توجه للحرب على العراق في نفس عام الثورة ،فالخميني الذي اقام في العراق ثلاثة عشر عاماً ويدعم من النظام العراقي له ضد الشاه الا ان اوائل مراسم ثورته كانت بتفكر نظام الشيعي الحاكم في العراق واعتبار العراق من البصرة حتى بغداد اراضً فارسية ،وقد تجلى واضحاً العلاقات السرية بين اسرائيل وايران



من خلال تزويد الأخيرة لإيران بالأسلحة الأمريكية الذكية من خلال وسطاء متعددين في مقدمتهم النظامين السوري والصيني انذاك وعبر فضائح هزت الادارة الأمريكية وهذا ما تبينه وثائقيات الحرب العراقية الايرانية قديماً وحديثاً الى ان اجبر الخميني على قبول قرار رقم القاضي بوقف اطلاق النار وبدا واضحاً التآمر الايراني مع الادارة الأمريكية في التسهيل عمليات احتلال العراق عام 2003 ودعم التمرد الشيعي والكردي اثناء حرب تحرير الكويت عام 1991 .

ومع النظام الجديد الذي جاءت به الثورة الاسلامية فقد تحشد قيم الدولة الدينية ولكن بشكل مختلف حيث تم تطبيق افكار الخميني وتصوراته حول ولاية الفقيه والذي رأى انه لا يجوز انتظار الولي الامام الغائب حتى يعود واما لابد ملائمة من ان يخرجوا عن الصمت ويقومون بمهمة بعيداً عن التقية لتي انسجها الامة من المنظرين الكبار لكن الخميني اصر على قيام الولاية وفق صيغة دستورية دونها فصل للدين عن الدولة معتبراً ذلك احدى شعارات واهداف الغرب الاستعماري ويشار ان الخميني كان احد نصار الثورات الدستورية في ستينات القرن الماضي (المبيض كنت ص4).

وكذلك دعا الخميني الى تصدير الثورة الاسلامية ومساعدة شعوبها بالتخلص من تبتعتها للحكومات الاجنبية التي رسختها ن الحاكمة كما نبذا القومية والعنصرية واعتبر العربية لغة الامة الاسلامية كونها لغة القران، لكن بدا واضحاً ان شعبه كان نفعياً براغماتياً، لكسب تأييد الشعوب الاسلامية على حساب سيادتها الاصلية وفي مقدمتها الشعوب العربية، فلم ينفك عن وصف الخليج العربي بالخليج الفارسي واستمر باحتلال الجزر العربية الاماراتية لثلاث "ابو موسى" طناب الكبرى " طناب الصغرى " وما تزال المطالبة بالبحرين وضمها الى ايران مستمرة .

وبالرغم من قيم الحرية والبرالية والتعددية الدينية التي تضمنها دستور الثورة والى اليوم الا ان الدستور قد تضمن كذلك قيماً عنصرية وعرقية ايرانية ضيقة من خلال تعريف المواطنة وان المذهب الرسمي للدولة هو المذهب الجعفري الاثني عشري وانه مذهب رئيس الدولة لأمر الذي يحرم باقي اتباع الديانات والمذاهب من الترشيح لهذا المنصب والمناصب الحساسة الاخرى، رغم انتقاد بعض رجال الدين لذلك وتذمر الاقليات ما يعني ان ايران تمثل نموذجاً عنصرياً قومياً ومذهبياً مغلقاً يرتهن تصور النخبة واتباعها للذات وللعالَم ككل (المبيض وكنت ص46).

ونظراً الحالة الانغلاق الديني والمذهبي الذي حال ويحول دون اتمام الشر عنه للثورة وايران داخلياً وخارجياً جاء التيار الاصلاحى بقيادة الرئيس الايرانى السابق محمد خاتمي بالدعوة الى الانتقال من مرحلة الثورة الى الدولة والتحول من الدولة الدينية الى الدولة المدونة دوفا مساس بالمقدسى الدينى بل على اساس منهم النص وانتاج فكر للمسلمين وليس فكراً اسلامياً لان مقتضيات التقديس لا تقتضى الانغلاق براية ومعه التيار الاصلاحى وتشهد الساحة الايرانية سجالات عميقاً بين التيار المحافظ والاصلاحى، ويبدأ ان الوضع الراهن والمستقبل المنظور لن يشهد سوى التحول نحو اليمين والتشدد لكن الامر مرتبط بعوامل داخلية وخارجية كضغط القوى الدولية وفي مقدمتها الامريكية للتحول عن الرؤية الخمينية وتلك المساعي التي توجهت بها الولايات المتحدة والغرب بشكل كبير بعد احداث 11 ستمبر 2001 وصولاً للحرب على الارهاب وقيام التحالف الدولى ضده بعد انطلاق الثورات الغربية منذ 2010 وصولاً للحرب على داعش في سوريا والعراق منذ 2013، ثم الاتفاق النووي في نفس العام وانسحاب الولايات المتحدة منه في مطلع العام الحالى 2018

### المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسى الإيرانى ودورة الإقليمى

شهدت الجمهورية الإيرانىة العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر بمجملها في توجهات السلطة السياسية التي تقود النظام السياسى منذ وصول الثورة الإسلامية للحكم عام (1979) وعلى الرغم من تغير أشخاص الحكم في إيران، إلا أن نمط المحافظة على أهداف الثورة بقى يتسم بمفهوم المحدد الثابت في توظيف السياسات الداخلية والدولية لدى قيادات السلطة التنفيذية. ومع هذا باتت هناك العديد من المتغيرات الداخلية التي تفرض نفسها على إدارة النظام في مختلف الجوانب التحديثية وذات العلاقة بالإصلاح السياسى، وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. كما أدى ذلك الى أن المتغير في السياسة العامة الداخلية أظهر أن له علاقة إرتباطية في التوجهات الإيرانىة الخارجية خاصة مع دول، ومن خلال ذلك تم الاطلاع على شكل وطبيعة النظام السياسى الايرانى ودور الاقليمى في الوطن العربى ( المقداد، 2013، ص:37).

## المطلب الأول: نشأة وتطور نظام الحكم في إيران

بعد أعوام من حالة عدم الاستقرار وحالة من الفوضى والتبعية منذ عام 1925 في عهد الشاه رضا بهلوي والذي كان يتمتع بدعم قوي وسط قيادات الجيش، كما اتبع نهج الطريقة الكمالية في تركيا من خلال القيام بعمليات إصلاح على رغم المعارضة الشعبية. وقد تميز حكمه بالشمولية (الدكتاتورية). كان في صراع دائم مع المرجعيات الشيعية (رجال الدين)، خصوصاً عندما أصدر توجيهات مناهضة لوجود الحجاب في المجال العام، وسط غضب ديني وشعبي، حتى وصل الأمر إلى إطلاق النار على مظاهرة سلمية مناهضة لفرض الزي الغربي في مدينة مشهد (الحرستاني، 2000، ص:27).

وفيما يتصل بالبناء الدستوري للدولة الإيرانية فتعود محاولات تقييد حكم الشاه "المطلق" إلى التأثير بالحركة الإصلاحية العثمانية عام 1867 وإلى أنواع الثورة الدستورية الروسية 1905 تجاه القيصر الروسي إلى دعوات المفكر الفرس أمثال جمال الدين الأفغاني ومفكر الحركة الدستورية الفأين الذي رفض فكرة الحاكم المثالي لذا اصر على تقييده بالدستور لكن وفي المقابل افتى آخرون بأن أي حاكم لا ينحدر نسبة من الأئمة الاثني عشرية همهم حكام غير شرعيين على أية حال لم تكن ان تستمر الثورة الإصلاحية حيث تم ابداء الإصلاحات الدستورية المؤسسة للإصلاحيين في أحداث القمع التي نفذ عام 1908 (المبيض وكتن، ص10).

ومع الحرب العالمية الأولى فإن النفوذ البريطاني أخذ يتمدد إلى إيران أيدياً انقلاباً للضابط رضا خان 1921 إلى أن أصبح ملكاً ليؤسس سلالة ملكين جديدة وهي "الهلوبة" وهذا الأخير كان متأثر بالغرب وأتاتورك وغير اسم البلاد من فارس لإيران (موطن الآريين) عمد على إلغاء القوانين الدينية تطبيق المدنية لمقاومة رجال الدين لمنافسين له وإبرام اتفاقيات نفطية مع شركة النفط الإيرانية إلى أن اجبر على التنازل عن العرش لولي عهده محمد رضا خان الذي استمر على الحكم حتى عام 1979 تاريخ اندلاع الثورة الإسلامية ولكنه عانى من مشكلات عدة منها الثورة التي قادها مصدق 1951 وحكمه للبلاد لمدة سنتين، وتحالفت عوامل عدة لأسقاط مصدق نتيجة لدعم بريطانيا ورجال الدين للشاه خشية أن يتحول بالبلاد إلى اشتراكية بعد قيامه بعمليات التأميم وإشراكه لحزب توده "الشيوعي في السلطة إلى أن تم اعتقاله وفرض لاقامة الجبرية عليه حتى وفاته عام 1967 (المبيض وكتن، ص6).

استمرّ بهلوي في الحكم حتى عام 1953م لكن تم الانقلاب عليه من قبل رئيس الوزراء محمد مصدق بانقلاب عليه، وقد قام بتأميم حقول النفط الإيرانية، مما اثار غضب القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة ، مما أدى ذلك الى تدمير امريكا انقلاب اطيح بحكومته واعتقاله ، وإعادة الشاه الى الحكم مرة اخرى ، وقد شهدت إيران في فترة حكم محمد رضا بهلوي الثانية أشكالاً متعدّدة من القمع السياسي والاجتماعي، خاصة القوى الإسلامية والشيوعية المعارضة ( السيد، 2014، ص:5).

لقد شكلت فترة حكم الشاه حالة من التراجع في الأوضاع الاقتصادية مما أدى ذلك الى رزوخ إيران تحت وطأة الفقر والجفاف ، في ظل تلك الظروف اتهم الشاه بقتل العديد من القادة السياسيين والمفكرين بواسطة الشرطة السرية السافاك، وأشهرهم المفكر علي شريعتي الذي كان يُعدّ المنافس الأقوى الخميني على الشعبية في إيران. لقد أدى تراجع الأوضاع سياسيا واقتصاديا إلى اندلاع حالة من الاحتجاجات الشعبية زعزعة السلطة ، وظهرت بوادر شعبية الخميني آنذاك بعد عودته من المنفى ليتولّى بعدها مقاليد الحكم من خلال ثورة إسلامية عام 1979 ويبدأ الحكم الإسلامي الشيعي في إيران للوقت الحالي ( كسرائي، 2016، ص:47).

تعد الثورة الإسلامية في إيران بداية حقبة جديدة في العالمين العربي والإسلامي، وبروز العقيدة الدينية بشكل واضح في ممارسات الحياة السياسية ، كان هذا الظهور لعودة الحياة الدينية بسبب إشكاليات حكام إيران ما قبل الثورة في ممارسة سياسة تعتمد سياسات الغرب وخاصة الولايات المتحدة وبريطانية كل هذه التراكمات ادت استعادة الحياة الدينية ، و بالأحرى إعادة النظر في مكانة رجال الدين ودورهم في الحياة السياسية، انطلاقا من تجربة غنية وأساسية هي تجربة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما جسدها ولاية الفقيه وأسبقته السياسية، المعمول بها في طهران رسميا منذ عام 1979. ( كسرائي، 2016: 49).

وينظر الى الشاه باعتباره "الشرطي الأمريكي" في المنطقة والخليج نتيجة تحالفه مع لأمريكان وخاص بعد دخول ايران حلف بغداد 1955 في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وفي حماية دول الخليج واقامته لعلاقات متنيه مع الملكيات العربية في مقدماتها الاردن والسعودية والمغرب محاربة النظم القومية الناصرية ولاحقاً التعبئة العراقية التي توجب لمداها في دعم التمرد الكردي وحشد قوات ايرانية ضد النظام العراقي حظى عام 1969 وصولا للعام 1975 تاريخ توقيع اتفاقية ترسيم الحدود وهو اتفاقية الجزائر (المبيض كنت ،ص:2).

فقد لعبت الأيديولوجية الدينية، في بلورة الوعي بالمطالب السياسية والإنسانية من جهة، وعززت الدور الذي قامت به الحوزة الشيعية الإيرانية في تنظيم قوى الثورة وتوجيهها وقيادتها من شرعية سيادة رجل الدين وأسبقته على رجل السياسة من جهة ثانية. بل ان طاعة الفقيه أصبحت جزء من طاعة الوالي والتي استفاد منها الغرب في سياساتهم داخل العراق بعد سقوط بغداد ، حيث تم الاستعانة بالحوزة العليمة التي كان لها صدى واضح في تغيير شكل الممارسات والسلوكيات لطبقة الشيعة ، لذلك كان لشخصية آية الله الخميني في إيران دور في دفع الأفراد إلى التسليم بريادة الفقيه الولي، واعتباره الأمين على السلطة، والقيم على حسن ممارستها، ورجل الدين الذي يتعد عن مصالحه الشخصية.( غليون , 2009 :7).

لقد شكل انتصار الثورة الإسلامية آمال جديدة، وأحلام للشعب ، فسعت القيادات نحو الحفاظ على الهوية الدينية، وتحرير الأفراد وتحسين شروط حياتهم الإنسانية، والبحث عن القوة والعظمة الإستراتيجية للدولة الإيرانية ، بل بدأ واضحا ان الحفاظ على النظام الثوري وضمان أمنه أصبح أولوية في نظر القادة الإيرانيين .

بعد عام 1991 وإعلان النظام العالمي الجديد أصبح مفهوم النظام الثوري مفهوم يتناقض مع دولة المؤسسات ، والقيم الديمقراطية ، مما أدى ذلك الى انحسار عصر الثورة الإسلامية ، بل أصبحت إيران في حالة من الاستقلال بمعزل عن المبادئ الثورية والشعارات والقيم الملهمه الدينية والقومية. ومع تراجع شرعية النظام الثوري الذي أصبح استمراره يتناقض مع تحقيق مفهوم دولة المواطنة وقانونها( الزويري, 2013 ,ص:4).

بعد أحداث 11 من سبتمبر عام 2001 بدأت معركة الحرب على الإرهاب ، وكانت أول الحركات الإرهابية حركة طالبان من وجهة نظر الولايات المتحدة ، ومحاربة القيادات الدكتاتورية ، حيث اعتبرت الرئيس العراقي السابق صدام حسين الديكتاتور الاول في الشرق الأوسط، لقد أبدت إيران التأييد للولايات المتحدة والمجتمع الدولي في محاربة الإرهاب، ودعت للتخلص من كل حركات التطرف ضمن ما يسمى بالحرب على الإرهاب، وقد اعتبرت ايران التخلص من نظام طالبان في أفغانستان في العام 2001، ومن ثم التخلص من النظام السياسي في العراق في العام 2003. وفي نفس السياق فتحت الأبواب للإنتاج الاقتصادي الإيراني المحاصر لكي يتم تصديره ويتحول إلى مليارات من الدولارات التي تعود على الاقتصاد الإيراني( غليون , 2009 ص:11).

## المطلب الثاني: طبيعة وشكل النظام السياسي الإيراني

بالرغم ان ثورة عام 1979 جاءت دون معرفة ما تكون عليه إيران ما بعد الثورة , إلا ان الخميني كان على قدر كبير من المسؤولية في تحمل أعباء ما بعد الثورة, رغم ان اغلب الثورات التي حدثت في البلدان الأخرى هي ثورات بتدبير من المعسكر الشرقي الاشتراكي ضد المعسكر الغربي الرأسمالي, لكن الثورة الإسلامية الإيرانية هي ثورة نابعة من عمق المجتمع الإيراني؛ والديني منه على وجه الخصوص, فقد اتخذت لها مساراً مغايراً عن النموذج الثوري الذي كان سائداً في العالم الثالث آنذاك والذي تمثل بالثورة على الأنظمة الرأسمالية الموالية للغرب وإحلال أنظمة حكم شمولية اشتراكية, لكن كانت ثورة متجهة نحو مشروع معد إلى إحلال نظام إسلامي, يقوم على نظرية الولي الفقيه التي تعتبر الوجه الأكثر تطوراً في بنية العقل السياسي الشيعي.

تتداخل مؤسسات الحكم في الصلاحيات وفي المسائل الدينية والمدنية , حيث إن بعض المؤسسات الحاكمة فريدة من نوعها وغير تقليدية في الأنظمة السياسية المعاصرة, لكنها مرتبطة أساساً بطابع الحكم الديني في الدولة. رغم هذا التداخل ورغم وجود المؤسسات الدينية إلا إن تشكل بعض هذه الهيئات والمؤسسات الحاكمة عبر أدوات ديمقراطية من خلال الانتخاب, ومنها مجلس الشورى الإسلامي ومجلس الخبراء ورئيس الجمهورية, وأخرى عبر التعيين, لكن سلطات المرشد تبقى في النهاية هي المهيمنة. وتتكون المؤسسات الرسمية في الجمهورية الإيرانية كما يلي: (سيدي أحمد , 2013, ص:4)

المرشد الأعلى: الولي الفقيه أو المرشد الأعلى وهي ولاية الفقيه, وهي أعلى سلطة ومقام في الدولة, وصاحب القرار الفعلي, ويأتي ذلك على ولاية الفقيه العادل, التي نص عليها الدستور في الفصل الخامس, وهي نظرية سياسية شيعية حديثة أفسحت المجال لتولي رجال الدين الشيعة الحكم في إيران, وكان آية الله الخميني مرشد إيران السابق أول من جسدها عملياً بعد ثورة 1979 ضد حكم الشاه محمد رضا بهلوي ( كديفر, 2000, ص:13) ويملك المرشد وفقاً لنظام الجمهورية الإسلامية ودستورها, سلطات مطلقة تمنحه الفصل في كل شؤون الدولة, بما في ذلك السياسة النووية, والخطوط الرئيسية للسياسة الداخلية والخارجية وقرار الحرب والسلام,

فضلا عن السلطة المباشرة على الجيش والحرس الثوري وأجهزة المخابرات (مسعد، 2001 ص:78) كذلك بموجب الدستور الإيراني لعام 1979، أعطي المرشد صلاحيات واسعة، أهمها حق تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية والإشراف عليها، وإصدار الأمر بالاستفتاء العام، وقيادة القوات المسلحة، وإعلان الحرب والسلام والنفير العام، كما أعطاه حق عزل رئيس الجمهورية، وتعيين وعزل قادة مجلس صيانة الدستور ورئيس السلطة القضائية (سيدي أحمد ، 2013 ص:4).

رئيس الجمهورية: وفقا للمادة 13 من الدستور يعد رئيس الجمهورية أعلى سلطة في الدولة بعد "مقام القيادة"، وحسب المادة 20 في الدستور ينتخب الرئيس من قبل الشعب لـ 4 سنوات و يحق له تولي الرئاسة بشكل متتال مرتين فقط، ويتبع في معظم صلاحياته للمرشد الأعلى، كما أن حرية حركته تقيدتها مجموعة من الأجهزة غير المنتخبة يسيطر على أغلبها رجال دين، وأهمها مجلس صيانة الدستور، ويتولى الرئيس مسؤولية تسيير الأمور اليومية لشؤون البلاد، بالإضافة إلى ترؤسه مجلس الأمن القومي الذي يتولى تنسيق السياسة الدفاعية والأمنية، ويمكن للرئيس التوقيع على اتفاقيات مع حكومات أجنبية والموافقة على تعيين سفراء، ويعاونه مجلس الوزراء أو الحكومة مع العلم ان منصب رئيس الوزراء ألغي بمقتضى تعديل عام 1989 (الجوجو، 1997 ص:17).

مجلس الخبراء: ويتكون من 86 رجل دين ينتخبهم الشعب، تبلغ مدته 8 سنوات. ينتخب المجلس المرشد الأعلى ويقيله وهناك شروط فيما يكون في مجلس الخبراء وهي: (ايزدي، 2000 ص: 16-18)

ان يكون على قدر عالي من العلم بالافتاء.

العدالة والتقوى.

ج. ان يكون لديه رؤيا سياسية سليمة وكفاءة اجتماعية وادارية وشجاع وقائدز

كما ان لمجلس الخبراء وظيفتين هما:

تحديد صلاحيات القائد وترشيحة ومتابعتة.

عزل القائد في حال انحرافه عن الدستور.

مجلس الشورى: وهو مجلس تشريعي ورقابي يتألف من 290 مقعداً، ومدة دورته البرلمانية أربعة أعوام وأهم صلاحياته هي: ( ايزدى، 2000 ص: 22)

يملك المجلس سلطات سن القوانين في إطار الدستور

واستدعاء واستجواب الوزراء والرئيس.

ويتولى أيضا منح الثقة للحكومة وطرحها عنها،

والتصديق على المعاهدات والاتفاقات الدولية، لكنه يبقى خاضعا لرقابة مجلس صيانة الدستور،

شرح القوانين.

و. التصديق على التعديلات الحدودية.

ز. لا تفرض الاحكام العرفية الا بموافقت مجلس الشورى.

ح.التعاملات المالية لدولة الخارجية والداخلية.

ط. لا يوظف خبير اجنبي الى موافقت مجلس الشورى.

ي. منح الثقة للحكومة.

ك. التصويت على عدم كفاية رئيس الجمهورية.

التحقيق في الشكاوى المقدمة ضد السلطة التنفيذية والقضائية.

مجلس صيانة الدستور: ويتألف المجلس من 12 عضواً، منهم ستة علماء كبار يعينهم المرشد الأعلى ، وستة من القضاة، ويقوم بمراقبة مطابقة القوانين التي يجيزها مجلس الشورى (البرلمان الإيراني ) وفقاً للشريعة الإسلامية ودستور البلاد، كما يقوم المجلس بمتابعة أوراق المرشحين الراغبين في خوض الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ويصادق على نتائجها، ويعد المجلس المؤسسة الوحيدة المؤهلة لتفسير مبادئ الدستور ، ويقوم بفض النزاعات بين مجلس صيانة الدستور ومجلس الشورى إذا رفض الأول توصيات الثاني. ( ارشدين , 2014 ص:5).



مجمع تشخيص مصلحة النظام: ويتكون من 34 عضو يعينهم المرشد لمدة المجلس 5 سنوات. يحل المجلس الخلاف بين البرلمان والأوصياء، ويقدم المشورة للمرشد، كما يختار عضو مجلس القيادة الذي ينوب عن المرشد في غيابه(الخرزجي , 2010 :5)

المجلس الأعلى للأمن القومي: ومن أهم وظائف هذا المجلس الدفاع عن سيادة إيران وأمنها. يرأس المجلس رئيس الجمهورية، تعتبر قراراته نافذة بموافقة المرشد، يعتبر أعضاؤه رؤساء ووزراء من مؤسسات أخرى.

القضاء: أما القضاء فهو مستقل، يختار الرئيس وزير العدل من المرشحين المقدمين من رئيس الهيئة القضائية الذي يعينه المرشد لمدة 5 سنوات، والذي يقرر الهيكلية الإدارية للقضاء ويضع مسودات القانون. وتعنى الهيئة بتحقيق العدالة وحل النزاعات ومحاربة الجريمة والإشراف على تطبيق القانون. أما المحكمة العليا، فتتأكد من تطبيق المحاكم للقانون( دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية , 1997 ص:31).

### المطلب الثالث: الدور الإقليمي لجمهورية إيران

للموقع الجغرافية اثر على دور الدولة, فإيران تقع على مفصل حدودي بين دول اسيا في الشرق وبين الدول العربية التي تقع من الغرب لجمهورية إيران, بل ان موقع إيران في فاصل في الثقافات والأيدولوجيات والعرقيات, كل هذه الخصائص أعطت إيران دور هام لتحركها على المستوى الإقليمي, وليس إيران فقط ذات موقع هام ومميز بل كانت أثينا إمبراطورية بحرية وبسببها أيضا كانت إسبرطة أقرب في طبيعتها إلى القوة البرية وبسبب الجغرافيا أيضا تمتعت الجزيرة البريطانية في القرن الثامن عشر بحرية الملاحة في البحار, لذلك للعناصر والتي تشمل: الحدود البرية والبحرية - الموقع الجغرافي - التضاريس - المناخ - الموارد الطبيعية تلعب دور في قوة الدولة, واستقلاليتها في دورها الإقليمي (الرشيدي, 2007 ص:8).

وقد برز دور إيران الإقليمي على مستوى الشرق الأوسط والمنطقة العربية من خلال ثلاث ادوار إقليمية أساسية تمثلت في الدور الإقليمي السياسي والاقتصادي والعسكري موضحة بشكل موجز ضمن الأدوار الإقليمية التالية (الزويري, 2013, ص:9).

اولاً: الدور الإقليمي السياسي: اما دور إيران الإقليمي على المستوى السياسي فقد لعبت السياسة الإيرانية دور اقليمي واضح وخاصة في منطقة الشرق, وبعض المواقع المتعددة في العالم, ولعل طبيعة النظام السياسي الإيراني الذي ظهر بعد الثورة الإسلامية عام 1979 , لان النظام الملكي الذي قاد إيران حوالي ستة عقود قد عُرف بدور شرطي المنطقة", وهو الدور كان المستفيد الأكبر منه الولايات المتحدة الأمريكية, وبريطانيا, وكان هذا الدور في نظر شعبه عميلاً للدول الكبرى, أي بمعنى اخر دور يغلب عليه الاستبداد والانقياد للقوى الخارجية, وقد بدت توجهات إيران السياسية بعد الثورة الإسلامية تختلف تماماً عما سبق ما فقد ترجمت الثورة بانها إجراء لمقاومة الظلم والاستبداد لم يكن يعني تبعية لها؛ ولا بد من الشعوب أن تتخلص من التبعية وأن تتمتع بخياراتها, وقد دفعت إيران الكثير على سياسة الانفتاح والاندفاع نحو الاستقلالية , وقد كانت الحرب العراقية الإيرانية هي ثمن الانفتاح والانطلاق , وتكوين علاقات مع الدول العربية (الزويري, 2013 ص:6).

ومن ابرز دعوات وادعاءات ايران في مواجهة اسرائيل ان أمريكا واسرائيل يمثلان الشيطان الاكبر في موازه الرؤية للطرف المقابل ان ايران هي احدى دول محور الشر (ايران والعراق وكوريا الشمالية) فهي راي ايران لا ترى بإسرائيل كياناً شرعياً، واسست فيلق القدس الذي يضم ملايين المتطوعين المقاتلين، وتستمر بدعم فصائل المقاومة ومحاورها كالنظام السوري وحزب الله اللبناني والحوثيين في اليمن اضافة الى اقتضاء الضرورات الخاصة بحركتين "حماس" والجهاد الاسلامي "الفلسطيني اللثي تسمران بتلقي الدعم من ايران خاصة بعد المقاطعة الرسمية العربية .

والتساؤل الهام هل تمثل ايران فعلاً نموذجاً فريداً لنظرية كويتية كما ادعى من قبل الخميني وولادة الفقيه لاتباع ونحن نشهد تطبيقاً ذا مدى واسع للمناقشة الرؤية والايديولوجية، التي ينظر لها الغرب ويطبّقها منذ انهيار الحرب الباردة وفق منطق صدام الحضارات كمشروع شر به احدى كبار باحثي الخارجية الامريكية ومنظري العلاقات الدولية صموئيل هنتكتون في توصيات خاصة باستغلال النزاعات الدولية وخاصة بين الدول الكونفشيوسية والاسلامية للإبقاء على التفوق الخاص بالحضارة الغربية فهل هذه الروية تناغم مع المنطق الخميني الفريد وكان الغريب يختزل العالم الاسلامي بإيران فقط في حيث خرب كل المحاور الاسلامية والعربية، وما تزال ايران خارج الدائرة الصدامية المباشرة (للتوسع: امانى تنديل: 182).

تكشف القراءة النقدية المتأنية لبعض المطروحات الختامية والاصلاحية لا نتيجة بالضرورة والجدية الكافية لإنجاز تور والبرالية واقامة دولة مدينة بل على العكس يلحظ منها على انها اطروحات للتكيف والاستمرار لنموذج الثورة بذات الروح المقدسة او المعصومة لولاة الفقيه والائمة الحاكمين أي تجديد وترسيخ النموذج العنصري مغلقاً بدعوات والدمقر لكن أيا كان الامر فان الموضوعية تقتضى ان ثمة وجود لتصوير حول الذات الهوية والخصوصية الثقافية وان يعاني التهديد في وقت تغيب فيه نماذج التحتية الحضارة لدى كثير من الثقافات منها الثقافة والهوية الغربية (محمد خاتمي، 1997، المشهد الثقافي في ايران، ومخاوف ومال).

اما دورها في بداية التسعينات فقد قام على مفهوم الإصلاح والتغيير مع مجيء الإصلاحيين، لكن هذا هذا الإصلاح حمل صورة التحدي لحماية مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، والبعد عن الخطاب الديني الطائفي الذي زرعت افكره الثورة الإسلامية في عام 1979 ولكن في نفس الوقت فقد دعمت حركات المقاومة باعتباره أساساً من أسس سياستها الخارجية والذي يؤمن لها دوراً بارزاً في منطقة الشرق الأوسط، واحد مرتكزات الشرعية للنظام السياسي الايراني وعقيدته السياسية. بقي هذا الدور متنامياً حتى أواخر العام 2010 حيث بدأ فصل جديد في المنطقة، وهو الفصل المرتبط بما يُسمى بربيع الشعوب العربية (الزويري، 2010 ص:7).

ثانياً: الدور الإقليمي الاقتصادي: إما الدور الإقليمي الاقتصادي فتمتلك إيران رابع أكبر احتياطات نفطية عالمياً وثاني أكبر احتياطات من الغاز الطبيعي. العقوبات الدولية تعطي صفة جديدة لقطاع الطاقة الإيراني، وعدم وجود الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا يؤثر على القطاع بشكل كبير وتعتبر إيران عضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، وهي تأتي في المراتب الأربعة الأولى عالمياً فيما يتعلق باحتياطات النفط والغاز الطبيعي في عام 2012، شهدت إيران انخفاض في صادراتها النفطية لا مثيل له حيث تم تشديد العقوبات من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لاستهداف عائدات تصدير النفط الإيراني بيانات أولية تظهر أن إيران تحتل اليوم المرتبة الخامسة بالرغم من العقوبات وانخفاض إنتاج النفط ( عليان، 2016 ص:41).

وتعاطف الدور الإيراني ينسحب علي ثلاثة مستويات. فالعلاقة الإيرانية مع دول الجوار تحسنت بعد توقيع الاتفاق، فقويت أواصر العلاقة مع تركيا وروسيا والصين وعدد من الدول العربية والخليجية، على وجه التحديد وزادت قدرة طهران على المناورة في الأزمات الإقليمية على نحو ما حصل في الأزمة السورية، في وقت انحسر دور المعارضين لإيران وأصبحت هذه الدول تقيم وزناً لطهران بسبب إدراكها مترتبات العلاقات الإيرانية الدولية المستقبلية ومحور العلاقات الدولية في الشرق الأوسط هو المصالح الجيوسياسية. ودول الجوار لا ترغب في التضحية بمصالحها وإيران لا تشذ عن هذه القاعدة ( تقي الدين , 2014 ص:16).

ثالثاً: الدور الإقليمي العسكري: إما الدور العسكري فأن إيران تلعب دور إقليمي كبير وخاصة في المنطقة العربية (العراق, لبنان, سوريا, اليمن) وقد تمثل الدور العسكري جلياً في إطار أمنها القومي باعتبارها الجناح الشرقي للعالم العربي، وسعت لتحقيق بعد سقوط نظام صدام حسين وتعزز بشكل واضح بعد الانسحاب الأميركي من العراق، حيث سعت إيران إلى ملء الفراغ السياسي والأمني، ما جعلها صاحبة النفوذ الأبرز في العراق في الوقت الحاضر. وهي تحاول الآن فعل نفس الشيء في سوريا تحسباً لسقوط نظام بشار الأسد، وفي لبنان خلّق الدعم الإيراني اللامحدود لحزب الله دولة داخل الدولة اللبنانية، الأمر الذي عزز الانقسام اللبناني وأضعف الوفاق الوطني، فأصبح لبنان بلا رئيس لعدة شهور، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أصبحت صنعاء العاصمة العربية الرابعة التي تقع في فلك النفوذ الإيراني، وما يدور في ظل التنافس الإقليمي على فرض وجود الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط (الهباس, 2015 ص:4).

ومن نماذج تصدير الثورة وادواتها منذ قيام الثورة الاسلامية والى لان نجد: (بدارنة, 2018: 77- 82)

التدخل المباشر عسكرياً كما الحال مع العراق وحرب النظام الثمانية ستين 1979-1988، ثم الهاب الثورات ضد النظام العراقي وهوز يقاتل الحلف عام 1991 ويشمل دخول الولايات المتحدة للعراق واحتلالها له عام 2003 وقبلها احتلال افغانستان باعتراف على خامني (المرشد الاعلى للثورة) وعدم تدخل الولايات المتحدة عسكرياً ضدها في مرحلة ما بعد الاحتلال او الغزو لسوريا منذ 2011 والى الان لعسكري .

الادوات الاقتصادية من خلال الدعم الاقتصادي للدول والكيانات الموالية لها حيث تقف ايران خلف تحويل النظام السوري والمليشيات المرتبطة بها في دول العالم وحروبها الاقتصادية مع الدول العربية حروبها الجيو استراتيجية .

التمدد الثقافي من خلال الحملات الاعلامية والأيدولوجية وارسال واستقبال البعثات الطلابية وفتح المدارس والمراكز الثقافية والمنظمات الاهلية في دول الجوار وحول العالم

الادوات الدينية من خلال المنشورات والمناسبات والاضرحة والمؤتمرات والمزارات ذات العلاقة في الدول الاخرى وعبر قنواتها الاعلامية .

وأشار حميد رضا الكاظمي (المستشار التجاري والاقتصادي في السفارة الإيرانية في عمان

ان السياسة الخارجية ليست بشئ البسيط بل هي معقدة ولكنها لا تحتوي في كل طياتها على العامل الديني فايران "بلاد فارس" حضارة دامت لأكثر من 2700 سنة وتم التعامل بينها وبين دول الجوار على مدى هذه الفترة على الصعيدين احدهما في حال سلم ووثام والآخر في حالة حرب ونزاع لذلك فالعامل أو الأثر الديني له تأثير نسبي على علاقات إيران الخارجية مما يعكسه على سياستها الخارجية ولكن هذا العامل يؤثر بشكل نسبي لا كلي بحيث إن في علم السياسة لا يوجد شئ حتمي او مطلق بل كل شيء نسبي أو اقرب إلى النسبيه بالاضافة إلى إن الشخصية الدبلوماسية أو السياسية بطبعها تفرض علي شخصين بأن لا تحدث بكل شيء اعرفه لكم .

من الصعوبة الرد المباشر على هذا السؤال ولكن ستكون الإجابة بشكل غير مباشر يرى بان إيران بزعمها الثوري الإمام الخميني تدحض فكرة التفرقة بين السنة والشعية وتنادي للوحدة الإسلامية إذا لم يتحدث الإمام الخميني من الطائفة الشعية على وجهة الخصوص بل تحدث للمجتمع الإسلامي ككل وإن هذه الفكرة وجدت للتفرقة فيما بين أبناء الأمة الإسلامية لأهداف سياسية واقتصادية بحتة .

لا يوجد دولة إسلامية تدرس بالمذهب الشعبي سوى إيران

الإعلام له أجندة خاصة يهدف للوصول اليها لا وهو مسار يختلف اختلافا كليا عن السياسية وخصوصا السياسية الخارجية ويستخدم لخدمة السياسة غالبا .

الشيعة موجودون منذ عهد الإمام علي رضي الله عنه فلم تكن إيران بيوم كلها سنه لذلك كان هنالك وجود للشيعة على مر التاريخ فلم يتم تسنين إيران بالكامل أو تشيعها بالكامل , إسماعيل الصفو ينادى بان يكون المذهب الرسمي للدولة المذهب الشيعي ولكنه لم يقم بفرض المذهب الشيعي على أهل إيران, السند فايران لا يمكن إن تستخدم هذا الأسلوب لا قديما ولا حاضراً.

المذهب له تأثير في السياسة الخارجية لإيران بشرط إن بتطابق على مصالحها ولكن بشكل نسبي .

المنطق له قياس وهذا القياس له حدين

إيران بلد له مصالح ومن الممكن إن تتوافق هذه المصالح ومن الممكن أيضا إن لا تتوافق .

هذا المنطق غير صحيح ولا يمكن القياس عليه فا إذا أرى ان إيران لها أصدقاء في العالم العربي ولها أعداء.

الباحث العربي يرى بان كل الحق للعرب وكل شيء من منطلق قومي عربي وهذا غير صحيح فالعرب حتى في المصطلحات يميلون الى العرب .

نحن نملك الخليج الفارسي بينما انتم تقولون الخليج العربي وهذا ظلم لنا وللتاريخ بينما نحن نقول بحر العرب ولا نقول تسميته القديمة ونقول شط العرب فهذا لا يضرنا ولا يعتبر من المسميات, تقول المحيط الباكستان ولكنه في الحقيقة المحيط الهندي, أمريكا اكبر من المكسيك ولكن يسمى خليجها بالخليج المكسيكي .

فهذا النظرة العربية في أمور سياسية تعد انتقاض من التاريخ ومن الحقيقة .

يستحيل ان تكون موضوعي وتلتزم الحياد من دون الانحياز للجانب العربي .

العلاقات الدولية لا تعرف صديق ولم ولا تعرف عدو دائم فهي في النهاية مصالح دول "في الجلسة الأخيرة لجامعة الدول العربية بعد الحرب العراقية الإيرانية تعتبر الموقف السوري لصالح العراق مع إن سوريا كانت حلف لإيران طوال الحرب" .

في حرب الخليج الثانية تمت مساعدة العراق من قبل إيران.

إذا تماشت المصالح مع بعضها وتوافقت وجدت الصداقة بين الدول وإذا تحالفت وتقاطعت حدة الصراع وجد العداوة بينهما.

مساعات غذائية وعلاجية بالإضافة إلى الموقف السياسي بعدم التدخل في إيران لم تكن موجودة هناك بينما وجدت قوات عربية كمصر وسوريا. (وتم التوافق مع العراق).

تم الاستيلاء بحسب ما ذكر على بعض الطائرات كتعويض لإيران عن حرب الخليج الأولى ولكنني قد سمعت ذلك فقط ولم أتحري من صحة ما سمعته .

(ميشيل فوكو فيلسوف فرنسي) (الجدل السياسي)

بعض العرب يرى بان إيران يجب إن لا تتدخل في الدول العربية ولكن بعض هذه الدول تعتبر من ضمن المحيط الأمني لإيران كما العراق .

وزير الخارجية السعودي يذكر إيران بوجود عدم تدخلها بالشؤون العربية ولكن هنالك أهارين على بعد 40 كم عن حدودنا في العراق.

ذكر "بانكمون عند زيارة له إلي إيران وعند نظرة للسجاد الذي وقع ناظرة عليه بان إيران مثل هذه السجادة بتعدد القوميات التي تعيش فيها ولكنها تعيش في نمط واحد وانسجام تام.

لا يوجد تقابل بين السنة والشعية في إيران على عكس ما يحدث في البلاد العربية .

لا يوجد في إيران حروب اهليه كسائر بلاد العالم الإسلامي في كخصوص أو العالم بشكل عام.

اختلاف المذهب ليس هاما بين الشيعة والسنة بنسبة لإيران وإنما الخلاف يكمن في المصالح, بالإضافة إلى سوء العلاقات الاقتصادية والسياسية بين إيران والعرب بالإضافة إلى العلاقات الثقافية ,

وعدم وجود وعلاقات اقتصادية ادى إلى سوء العلاقات السياسية الثقافية, العرب لا يعرفون عن إيران الا ما يسمعونه من حكوماتهم ومن اعلامهم ولكن لو انك قمت بزيارة إيران وتزوجت منها أو إن يكون لك زملاء وأصدقاء إيرانيين لتغيرت الفكرة, وبالإضافة إلى إن الدول العربية تفرض رأيها على بعض بحجة الدول الواحدة أو الوطن الواحد.

سوء التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مما اثر على العلاقات السياسية.

لا يوجد تكامل فكري بين العرب وإيران يجمعهم على طاولة المفاوضات

لا يوجد مشاكل بين إيران والعرب أو الفرس والعرب وإنما هو خلاف بين إيران والسعودية على عدة قضايا .

الإساءة في النظر ألينا ينظر ألينا العرب ككفار ويقولون عنا الكفار والمجوس .

الإرادة للشعوب وليست للحكومات ولكن في العالم العربي الوضع مختلف فالإرادة لحكومات لا للشعب.

العرب بعد الربيع العربي لا يريدون علاقة جيدة مع إيران.

الربيع العربي ليس ثورة فالثورة لها قائد ولها ايدلوجيا وحركة شعبية وحركات مسلحة , الربيع العربي إرادة شعوب ذاقت ما لا يطق .

الحرس الثوري كبير ولكن ليس له وجود في السعودية إيران في لبنان موجودة ولها علاقات طيبة مع حسن نصر الله وذلك بسبب إن الحكومة المركزية لم تستطيع رد هجوم إسرائيل على الجنوب اللبناني لذلك شكل حزب الله.

إيران وسوريا: هناك فكر متطرف يدعو لقتل الشيعة مثل جبهة النصرة وجيش الإسلام وغيرها مما تنتمي لتنظيمات إسلامية .



العرب يريدون إيران بلا أمل في العالم العربي فايران موجودة في سوريا وتقدم الدعم المادي والمعنوي للنظام السوري كونه سوريا حليف موثوق بالنسبة لإيران بالإضافة للمصالح الاقتصادية والإستراتيجية التي تنفع كلا البلدين.

إيران لا وجود لهما في ارض اليمن الحوثين والشيعة الزيدية لهم تابع باليمن وكانوا في ما مضى حلف للسعودية بالإضافة إلى إن السعودية لا تريد إن يصل إلى الحكم هو حليف موثوق للسعودية نظراً لمصالح ومسائل متعددة تخص السعودية .

العراق يوجد تواجد للقوات الإيرانية في العراق وذلك لسبب انها توجد مناطق في العراق من ضمن محيطها الأمني فقد كان هناك جماعات مسلحة من تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" تبعد ما يقارب 40 كم عن إيران بالإضافة إلى إن يوجد تاريخ مشترك بينا وبين العراق .

ولكننا لضررنا من العراق ومن الدول العربية التي كانت تدعم نظام صدام حسين كما السعودية ودول الخليج بدخوله إيران فاعاد بدخوله ايران ذكريات دخول القوات الروسية والبريطانية لإيران. هنالك مقولة لرئيس العراقي يخاطب فيها شخصا معيناً بعد إن مثلت إيران شروط معينة في ظروف معينة . بان هذا أفضل وقت لضرب الرأس الفارسي الإيراني في الجدار لم يكن لإيران أي إمكانيات لتخوض حربا إبان الحرب الخليج الأولى لم تكن مستعدة لها ولم تقوم بعمليات حربية و العراق هو من بدا بذلك حتى وان كان هنالك استفزازات لنظام العراقي ولكن جيشنا لم يخرج من الحدود.

## الفصل الثاني

### المحددات الدينية في العلاقات الإيرانية الإقليمية وموقفها من الثورات العربية

لعبت إيران دور كبير في مجرى ثورات الربيع العربي، فكانت في بعض الدول تؤكد شرعية الثورة مثل مصر وتونس، وبالمقابل كانت تعتبرها مؤامرة كما هي في سوريا واليمن، لذلك تباينت مواقف إيران بين التأييد والرفض لمجريات ثورات الربيع العربي، وقد تعاملت إيران مع الثورات العربية، كحدث مؤثر في تكوين مستقبل المنطقة، ورأت أنه يجب أن يكون لإيران دور فيه، فقابلت ثورات مصر وتونس واليمن بحماس لم يستمر، وقابلتها في ليبيا بتوجس عقب تدخل الناتو، وواصلت دعم الحالة البحرينية بوصفها "ثورة حق مدعومة إلهياً"، في حين أدانت مبكراً الثورة السورية لقد شكل البعد الديني الإيراني اثر في قبول اورفض هذه الثورات حسب رغبتها وحسب ما تقدمه الانظمة السياسية العربية الموالية لها (الصمادي، 2016، ص23).

المبحث الأول : المحددات الدينية في العلاقات الإيرانية الإقليمية.

المبحث الثاني: الموقف الإيراني من الثورات العربية.

## المبحث الأول : المحددات الدينية في العلاقات الإيرانية الإقليمية.

سعت إيران منذ قيام ثورتها "الإسلامية"، عبر طموح بناء ذاتها كقوة إقليمية كبرى، تنشر نفوذها في محيطها الذي اعتبرته محيطاً استراتيجياً لتحقيق مصالحها، وعملية بناء هذه القوة تشمل شقين رئيسين، وهي القوة الصلبة (العسكرية بالتحديد)، والتي تعمل على تطويرها رغم كل

الصعوبات التي تقف أمامها في ذلك، والقوة الناعمة التي تسعى من خلالها إلى إيجاد بيئات حاضنة تتقبل وتؤيد طرحها التوسعي في العالم العربي.

وسيتم تناول الموضوع من خلال:

### المطلب الاول: توظيف الدين في السياسة: الدين السياسي

يعد العامل الديني من أبرز أدوات القوة الناعمة، في السياسة الإيرانية وخصوصاً أن الجمهورية الإيرانية المعاصرة، قد نشأت على المزج بين الشيوعية الدينية والأدوات الديمقراطية الغربية، لتحافظ على سلطة الفكر الديني ورجالاته، كفكر مؤسس للدولة ككل. فقد برز الإسلام الشيعي بوصفه أعتى قوة خلال الثورة "الإسلامية" عام 1979، إذ بلغت قوته أنه لم يقْد الكفاح الثوري ضد الشاه محمد رضا بهلوي فحسب، بل شكّل في نهاية المطاف البنية الإيديولوجية الفوقية لإيران الجديدة بعد الثورة. ولم يقتصر دور الإسلام على تشكيل نسيج إيران المعاصرة، بل تعدّاه إلى تشكيل علاقاتها مع العالم الخارجي، وكانت السمة الأبرز لـ "الإسلام الإيراني" هي "الراديكالية". لم تبرز هذه الميزة بوصفها أهم ما يميز الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 فحسب، ولكن قوتها تنامت في إيران ما بعد الثورة. وليس من قبيل المبالغة القول: إن هذه السمة بالذات أثّرت في معظم علاقات إيران مع العالم الخارجي أو أعطتها شكلها؛ حيث (أثّرت في تشكيل الادعاءات الإعلامية) في "معاداة" النظام الإيراني للغرب، ولاسيما الولايات المتحدة، وللدول العربية المعتدلة، وتصديره بروبوغاندا "إبادة" إسرائيل، وبرنامجه النووي المثير للجدل،

ودعمه للجماعات الفلسطينية الراديكالية مثل حماس والجهاد الإسلامي، وعلاقاته مع حزب الله، ودعمه لنظام الأسد في سورية، بل كل تعامل آخر للنظام الإسلامي في إيران مع العالم الخارجي، ينبع من النظرة الإسلامية التي يتمسك بها القادة الإيرانيون. ولذلك، فإن فهم هذا "الإسلام الراديكالي" الذي يؤمن به القادة الإيرانيون يُعدّ شرطاً أساسياً لفهم استراتيجيات وسياسات النظام الإيراني داخلياً وخارجياً (زيبا كلام، 2012، ص: 22).

يذكر أن الثورة الإيرانية التي اكتست بغلاف إسلامي مذهبي "شيعي"، كانت قد قامت في فترة ما تزال فيها الإيديولوجيات (القومية، الاشتراكية، الدينية...)، محور سياسات الدول في العالمين الثاني والثالث، وأسس بنائها، فلم تكن خروجاً على السياق العالمي المحيط بها، وإذ صاغ خميني في المنفى المقدمات النظرية للاستئثار بالسلطة، من خلال مفهوم "الولي الفقيه"، وهو مفهوم مستوحى من الأنظمة الشمولية، ومن التطبيقات السوفيتية، حيث يستأثر الأمين العام للحزب بكل الصلاحيات، ويصبح رئيس الجمهورية، والحكومة ومختلف المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية، تحت هيمنته، وتعمل وفقاً لتوجيهاته وقراراته. وهو وحده المالك الأوحيد لقرار استمرارها أو حلها، وهو الفارق بين الممارستين: الممارسة الشمولية وممارسة الولي الفقيه أن الأولى لا تدعي أنها تستمد مشروعيتها من السماء، أما الأخرى، فتضفي طابع المقدس على نهجها في الحكم. والأولى ترى أن جذورها في باطن الأرض، والأخرى تستمد مشروعيتها، من خارج الأرض (العمري، 2012، ص: 12).

### المطلب الثاني: قدسية ولاية الفقيه

لولاية الفقيه قدسية مطلقة لدى الحوزات الدينية في إيران وفي الدستور الإيراني ما بعد ثورتها، فإنه يزرع تحت كم هائل من المواد التي تربط الحياة السياسية الإيرانية في داخلها وخارجها بالمحددات والأطر الدينية المذهبية، ليتجاوز دوره كدستور إلى حالة من القدسية تمنع تعديل بعض موادها بشكل نهائي. وجعلت من المرشد الأعلى لإيران وصياً على كافة المسلمين داخل إيران وخارجها، كمبرر استباقي لفرض الهيمنة فكرياً أو عسكرياً على محيطها، فقد تبنى الدستور الإيراني نظرية "ولاية الفقيه المطلقة"، ونصت المادة الخامسة "في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير". ونصت المادة (177)

على أنه "لا يمكن تغيير ولاية الفقيه، أو مضامين المواد المتعلقة بكون النظام إسلامياً، أو أهداف جمهورية إيران الإسلامية". ويرى خامنئي الولي الفقيه في "استفتاءاته" أنه "طبقاً للمذهب الشيعي على جميع المسلمين إطاعة الأوامر والنواهي الولائية للولي الفقيه، ويشمل هذا الحكم مراجع التقليد أيضاً. ولا يمكن الفصل بين الالتزام بولاية الفقيه والالتزام بالإسلام وولاية الأمة المعصومين". وإضافة إلى فتوى خامنئي بإلزام جميع المسلمين بطاعته، فهو يطلق على نفسه "ولي أمر المسلمين"، ما يمنحه (وفق اعتقاده) شرعية دينية- دستورية لزعامة مسلمي إيران ومسلمي العالم الإسلامي. وعلى الرغم من أن البعد الديني يعتبر أحد المحددات التي تستمد الجمهورية الإسلامية الإيرانية مشروعيتها الدستورية منه، وبالرغم من أن النظام الإيراني وُفّر للمؤسسة الدينية إمكانات مالية ضخمة، فإنه لم يتوان عن تقييد هذه المؤسسة بأجهزة أمنية- قضائية لبسط سيطرته عليها، وسلبها استقلالها التاريخي، وإتباعها له مالياً وإدارياً، وبالتالي تحويلها إلى مؤسسة رسمية تآمر بأمره (العمري، 2012، ص: 18)

ولا يبدو أن إيران في المستقبل المنظور، لا تبدو أن إيران على استعداد لتنحية البعد الديني من سياساتها الخارجية، حيث يعتبر عماد بنائها كقوة إقليمية توسعية بدأ منذ عام 1979، إلا في حال تغير المعطيات الاستراتيجية في العالم العربي، خاصة في المشرق والخليج العربيين، لغير صالح إيران، حينها قد تضطر إلى التخفيف من وطأة العامل الديني على سياستها الخارجية لصالح عوامل المصالح المتبادلة، والبراغماتية السياسية التي تجيدها في تعاملاتها الخارجية، أو في حال إعادة صياغة العلاقات مع الولايات المتحدة نحو انفتاح تدريجي، بما يخدم المصالح الإيرانية ويخفف عبء الحصار عنها، إلا أنها قد تمتلك خياراً تكتيكياً في الوصول نحو استراتيجيتها التوسعية، يقوم على استثمار الاستعداد الذاتي لقوة محلية للارتباط بإيران، بمعنى أن لا ترفض إيران استعداد قوى سياسية ذات خلفية شيعية تسعى للتعاون معها، ويكفي في هذا الجانب الإشارة إلى أن إيران لا تتطلع حالياً للتغلغل في باكستان عبر استغلال البعد المذهبي رغم العدد الكبير للشيعية في باكستان على غرار ما تسعى إليه في الدول العربية، كما أنها أقامت علاقات وطيدة مع حركتي حماس والجهاد الفلسطينييتين "السنية" بمثل ما عمقت علاقتها مع حزب الله، في الوقت الذي تعد علاقاتها مع جمهورية أذربيجان ذات الأغلبية الشيعية المطلقة هي الأسوأ بين دول أقاليم الجذب الاستراتيجي (عبد الحي، 2013، ص: 11).

وتعد توصيات الرشد الأعلى أشبه بصكوك الغفران التي كانت تصدرها الكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطى. ومن ذلك أيضاً اغتصاب الجنود الإيرانيون في حرب الخليج الأولى، آلاف الذروات العراقية "حتى لا يدخلن الجنة"، فهم يعتقدون أن الفتاة إذا ماتت وهي عذراء تذهب إلى الجنة فوراً (عدوان، 2013، ص: 55).

وقد أصدر كبار رجال الدين الشيعة في مدينة قم الذين يمثلون مرجعية "قم" فتاوى تحض أتباعهم على القتال في سورية. ويقول قيادات المقاتلين الشيعة الذين يحاربون في سورية والمسؤولون عن تجنيد المقاتلين في العراق، إن أعداد المتطوعين شهدت تزايداً ملحوظاً منذ صدور هذه الفتاوى، واستعانت طهران بحلفاء آخرين من الشيعة في المنطقة مثل ميليشيا حزب الله اللبناني أما في النجف رفض المرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني الذي يأتمر بأمره معظم شيعة العراق وكثيرون غيرهم في مختلف أنحاء العالم إجازة المشاركة في حرب يراها سياسية وليست دينية. ورغم موقفه فقد استجابت بعض الأحزاب والمليشيات الشيعية ذات النفوذ الكبير في العراق من مقلدي الزعيم الإيراني علي خامنئي للدعوة لحمل السلاح وأرسلت أتباعها إلى ساحة المعركة في سورية. وقال أحد كبار رجال الدين الشيعة ووكيل أحد المراجع الأربعة الكبار في النجف "هؤلاء الذين ذهبوا للقتال في سوريا هم عصاة". إذ ترى مرجعية النجف أن دور رجل الدين في الأمور العامة محدود، بينما يعد رجل الدين في إيران الزعيم الأعلى ويملك سلطة روحية وسياسية مطلقة متمثلة في "ولاية الفقيه". وقال المرجع الديني الشيعي العراقي كاظم الحائري المقيم في إيران إن القتال في سوريا "واجب شرعي" للدفاع عن الإسلام، ويظهر ذلك أيضاً في الشعارات التي تناولها كبار رجال الدين والسياسة الشيعة، ومنهم كذلك حسن نصر الله، بأن وظيفة المقاتلين الشيعة في سورية، ووظيفة جهادية تتمثل في محاربة التكفيريين السنة، وحماية مرافد أهل البيت منهم (عدوان، 2013، ص: 59).

### المطلب الثالث: التوسع الأيدلوجي الإيراني

إلا أنه في ظل المعطيات الجيو- استراتيجية التي تشهدها المنطقة، خاصة بعد تغلغل إيران في العراق والتحكم في كافة مفاصل سياساته، ومشاركتها الواسعة في الحرب على الشعب السوري، وتحكمها في الحياة السياسية اللبنانية عبر ميليشياتها، فإن إيران ماضية في استراتيجيتها التي رسمتها منذ سنوات. إذ وضع النظام الإيراني وثيقة تُعرف باسم "الاستراتيجية الإيرانية العشرينية" (2005-2025)،

أو الخطة الإيرانية العشرينية "إيران: 2025"، وهي تُعتبر "أهم وثيقة قومية وطنية بعد الدستور الإيراني"، تضع التصورات المستقبلية للدور الإيراني خلال عشرين عاماً، وتهدف إلى تحويل البلاد إلى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب آسيا (أي المنطقة العربية تحديداً التي تشمل شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وسيناء). وتنص الوثيقة على أن طهران ستحظى بخصوصية على المستوى الدولي، وتتحول إلى قوة دولية ومصدر إلهام للعالم الإسلامي، على أن ينعكس ذلك إقليمياً في العام 2025، لتحل إيران المرتبة الأولى في منطقة جنوب غرب آسيا اقتصادياً وعلمياً، وتكنولوجياً، وتصبح نموذجاً ملهماً ولاعباً فاعلاً ومؤثراً في العالم الإسلامي استناداً إلى تعاليم "الإمام الخميني" وأفكاره، وبما يعكس هويتها الإسلامية الثورية (باكير، 2012).

ما تم صياغته تحت مسمى نظرية "أم القرى"، التي ترى في إيران مركز العالمين العربي والإسلامي، وهي أساس الفكر التوسعي الناعم والصلب في السياسة الخارجية الإيرانية، بناء على أساطير دينية وتاريخية، وسيتم تقديم شرح لنظيرتي "أم القرى، الولي الفقيه" الدينيتين في البحث القادم بالتفصيل. وتعتبر آية التبشير ونشر المذهب الشيعي في المحيط العربي، إحدى الآليات الدينية، ضمن أدواتها الناعمة في توسيع هيمنتها الخارجية، عبر تهيئة البيئات الاجتماعية لتقبل الفكر الإيراني المذهبي من جهة، والولاء له وفق الأساطير المؤسسة له من جهة ثانية. لكن تبقى حدود التوظيف الديني ومزجه مع القومية الفارسية وتحديداً مبدأ ولاية الفقيه، عاملاً معرقلاً لهدفها في الهيمنة على المنطقة أو توليد قوة ناعمة كافية تخولها القيام بتحقيق هذا الهدف دون الاعتماد على قوة صلبة. بل إن هذا العنصر قد يلعب في كثير من الأحيان دوراً سلبياً في تعميق عزلة إيران الإقليمية خاصة عندما تعتمد على العامل الطائفي لحشد الأقليات الشيعية في المنطقة، وتعجز عن برهان أنها لا تتعامل بسياسات طائفية في كثير من المحطات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ردة فعل برفض الطروحات الإيرانية أو المشروع الإيراني في المنطقة لاسيما في الخليج والعالم العربي. وقد أظهر استطلاع أجره معهد "تيسيف" في العالم العربي ونشر نتائجه في نوفمبر 2012، أن إيران تأتي على قمة هرم الدول التي يعتقدون أنها تتبع سياسة طائفية إلى جانب كل من العراق وسورية، وهو ما يعني فشلاً إيرانياً في استخدام هذا العنصر لصالحها (السيد، 2012، ص: 173).

لقد استطاعت إيران أن تكون قبلة نخب يسارية وقومية عربية، عبر مزج تناقض فكري بين الشيوعية الإيرانية الاستبدادية، والفكر اليساري والقومي العربي داعم ومُشكِّل الأنظمة الاستبدادية، لعل الاستبداد من جهة هو ما يجمعها، عدا عن توافق النهج الخطابي فيما يتعلق بالقضايا العربية المصرية، الذي لم يتعد حالة الحشد الشعبي، لاستخدامه في إحكام السيطرة على الشعوب بل استطاعت أن تشكل محور جذب لاتجاهات معينة من التيار الإسلامي السني. إذ توثق التعاون بين إيران والإخوان المسلمين العرب منذ صار لإيران مشروعاً محدداً في العالم العربي، اعتمد التمدد بداخل المجتمعات وفئات المثقفين، والأوساط الإسلامية الحركية والصوفية. وينقسم ذلك التمدد إلى أربعة أقسام أو أصناف التمدد الولائي ضمن الجماعات الشيعية في المشرق العربي مثل العراق والبحرين ولبنان والكويت واليمن، والتمدد المرتبط بتحالف سياسي مصلحي، مثل العلائق مع حماس والإخوان المسلمين. والتمدد الدعوي المرتبط بنشر المذهب الشيعي ضمن السنة والجهات المذهبية الأخرى، مثلما حدث في سورية (مع السنة والعلويين) ومصر ولبنان ودول المغرب والسودان. ومع نشوب الثورة في سورية، ظهر نوع رابع من التمدد - إذا صح التعبير - وهو التمدد المرتبط بعلائق الأقليات وتحالفاتها، ذلك أن إيران عبر أذرعها في العراق ولبنان تقدمت لحماية الأقليات المسيحية وغيرها في المشرق في مواجهة السنة، (في ظل ادعاءات روجتها أنظمة الاستبداد تخويفاً من أصولية سنة تهيمن على المنطقة)، وهذا على الرغم من السياسات المتشددة في التعامل مع السنة والأكراد والبلوش في الداخل الإيراني (السيد، 2012، ص: 173).



## المبحث الثاني: الموقف الإيراني من الثورات العربية:

لقد اتسم الموقف الإيراني بحالة من التناقض، فمن جهة تزعم إيران إنها تؤيد الانتفاضات العربية لان الجمهورية الإسلامية صاحبة الثورة الإسلامية الأول الا ان ذلك يسقط حينما يتحدث الموقف الايراني من الثورة السورية، حيث رحبت إيران في الثورات الشعبية العربية التي حدثت في كل من تونس، مصر، وليبيا، واعتبرت تلك الثورات امتداد للثورة الإسلامية الإيرانية 1979. حتى وان جاءت بعد ثلاثين عام، في حين نرى ان الخطاب السياسي الايراني بالنسبة للاحتجاجات في البحرين كشف عن دعمها للاحتجاجات ذات البعد الطائفي.

حيث تميز بانتقاد تدخل دول مجلس التعاون الخليجي ولا سيما المملكة العربية السعودية، الا ان الارتباك الإيراني لم يظهر بشكل جلي حتى جاءت الازمة السورية فاصبح الخطاب الايراني السياسي يتبنى الرواية السورية الرسمية للنظام السوري، واعتبرت ما يجري على الساحة السورية (مؤامره تستهدف سوريا كدولة ممانعة) ونتيجة لخسارتها اتجاهات كثيرة ضمن الراي العام العربي الداعم للتغيير فقد غيرت ايران توجهاتها السياسية محاولة امسك العصا من الوسط من خلال حديثها الإصلاحية (الزويري، 2002 )

### المطلب الاول: "الموقف الإيراني من الثورة السورية والاهداف الرئيسية من الدعم الايراني من الثورة السورية.

لم تعترف إيران بادئ الأمر بالثورة السورية أصلاً على الرغم من أنها لم تكن من الثورات العربية التي سبقتها، فقد اعتبرت طهران ما يجري في سوريا مؤامرة خارجية رخيصة مدفوعة الثمن مفضوحة الهدف، تسعى فقط لكسر محور المقاومة وضرب أعتى قلاع المقاومة والممانعة في المنطقة وهمزة الوصل بين إيران وعراق المالكي - الذي بات مقاوما هو الآخر - وبين حزب الله اللبناني.

ويبرز الإيرانيون توافقهم مع النظام السوري حين يسمون الثورة السورية بالمؤامرة الرخيصة ونرى هذا جليا في التصريح التالي: ما نراه في سوريا حاليا لا يشبه الانتفاضة الشعبية بشيء.. إنه بالأحرى انتقام سياسي دولي من دمشق بسبب وقوفها إلى جانب المقاومة ودعمها للقضايا المحقة، طلقت إيران عددا من التصريحات دعت فيها للحوار الداخلي في سوريا ولنبد العنف وربما أحيانا طالبت بشار الأسد نفسه بالإسراع في إجراء إصلاحات سياسية في البلاد.

معظم تلك الدعوات وردت على لسان الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، لكن على الرغم من كون تلك الدعوات براقية، أقر فيها نجاد وغيره بوجود مشاكل في سوريا كما أقروا بوجود حاجة ملحة ومستعجلة للإصلاح، حيث يقول نجاد في مقابله مع صحيفة نيويورك تايمز على هامش حضوره اجتماعات الجمعية العامة والتي نشرتها صحيفة الشرق الأوسط. سوريا شأنها شأن أي دولة أخرى، لقد قلنا إن عليها الجلوس إلى طاولة الحوار القائم على الاحترام والتفاهم المتبادل لحل مشاكلها. العدل والحرية والاحترام من حق كل البشر، ولم تحل المواجهات والمصادمات المشاكل، بل ستؤدي إلى تفاقمها. وعلى الأطراف الخارجية عدم التدخل، فهي لن تزيد الأمور إلا سوءاً ولن تحل بهذه الطريقة" (مسعد، 2011).

وقد طالب وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحى سوريا بالإصلاحات السياسية وتحقيق مطالب الشعب المشروعة، ويدعو إلى حل المشكلات ضمن العائلة الواحدة التي عبر عنها بأنها تتكون من سوريا وتركيا وإيران، وربما كانت إدانة أحمدي نجاد للمجازر في سوريا هي أفضل موقف ولو لفظي خرج من مسؤول إيراني حيث قال "نحن ندين عمليات القتل والمجازر في سوريا، سواء كان القتلى من قوات الأمن أو من الشعب والمعارضة، ووجهة نظر نجاد للحل في سوريا تتضمن دعوته لمؤتمر إسلامي جامع في بلاده يضم دولا قادرة على التأثير في الشأن السوري، بعيدا عن أي تدخل خارجي، متناسياً أساطيل بلاده و طائراتها وقواتها التي تعمل في الأرض السورية ومتناسياً الدعم الروسي منقطع النظير الذي يحظى به بشار الأسد، وكذلك الدعم الصيني الكبير (عبد المجيد، 2014).

كما حاولت طهران تجريب المساومات مع أحد فصائل المعارضة السورية وأكثرها تضرراً على الإطلاق من النظام السوري وهي جماعة الإخوان المسلمين المحكوم على المنتمي إليها بالإعدام منذ أحداث الثمانينات وإلى اليوم حيث عرضوا عليهم أربعة حقائب وزارية قابلة للزيادة مقابل شرط واحد هو التمسك بشار الأسد وعدم إسقاطه، إلا أن الإخوان على لسان فاروق طيفور عضو الإخوان في المجلس الوطني السوري أعلنوا الرفض القاطع لهذا الأمر.

تستمر إيران في دعمها لنظام الأسد، ضاربة عرض الحائط بكل الشعارات البراقية التي كانت ولا تزال تستتر بها وتتشدق وتزايد بها على الآخرين وضاربة عرض الحائط بكل أساسيات السياسة الدولية وقوانين المجتمع الدولي (عبد المجيد، 2014).

فمنذ الأيام الأولى للثورة في درعا في نواحي الجامع العمري وفي ريف درعا يقول الثوار إنهم شاهدوا عناصر عسكرية ملتحية مع العلم بأن اللحية من المحرمات على الإطلاق في الجيش العربي السوري - كما أكد آخرون أنهم كانوا يتحدثون لغة غير العربية وجاهر آخرون ليقولوا إنهم بالفعل يتحدثون الفارسية وهم من عناصر الحرس الثوري الإيراني. وتتفق التقديرات الاستخباراتية الأمريكية مع ما قاله الثوار السوريون حول تصاعد التورط الإيراني في الإجراءات القمعية، ويستشهد زعماء المعارضة بحالات الانشقاق في القيادة العليا للجيش السوري للتدليل على أن إيران أرسلت إلى سوريا مئات المستشارين والمسؤولين الأمنيين ورجال الاستخبارات، إضافة إلى أسلحة وأموال وأجهزة مراقبة إلكترونية (مسعد، 2011).

ويتهم المجلس الوطني إيران مجدداً وفي مناسبات كثيرة بتقديم كافة أنواع الدعم لنظام بشار الطائفي، حيث أعلن المجلس الوطني أن إيران شريك في الجرائم التي تجري على الأرض السورية إذ أن تدخلها في الشؤون السورية يشمل تدريب ميليشيات النظام على عمليات التصدي للمتظاهرين، وتقديم التقنيات والأجهزة اللازمة لذلك، بما فيها أجهزة التنصت والمراقبة، ونقل شحنات كبيرة من الأسلحة كما تقوم إيران أيضاً بحسب المجلس الوطني بملاحقات أمنية تستهدف معارضي النظام وأبرز الناشطين (عبد المجيد، 2014).

أما من الناحية الأيدلوجية فقد استخدمت إيران الطائفية والمذهبية في محاولتها قتل ووأد الثورة السورية، مستغلة التركيبة الفكرية والفقهية للشيعية، وما ترسخ في العقل الباطن لدى المتدين الشيعة من كون كلام إمامه قد لا يقل شأنًا عن قول الأنبياء والرسول، حيث أن معممهم في حالة اتصال دائم مع الأئمة (الإثني عشر) وبالتالي فللمعممين في الدين الشيعة سلطان عظيم على تابعيهم من العوام الهائمين على وجوههم (مسعد، 2011).

أما من الناحية الإعلامية كثيرة الأدوات التي وظفتها إيران ليل نهار مدافعة عن النظام السوري الظالم رجاء تحسين صورته وإيصال صوته للعالم، فالقنوات الإيرانية وتلك الشيعة المؤتمرة بأمر ولي الفقيه لا تفتقر عن تقديم وجهات النظر الرسمية ولا تقصر في تبني أي خبر توصي به القيادة السورية، حتى رأينا أن القنوات السورية: الدنيا والفضائية وقناة المنار وقناة العالم هي أبرز القنوات التي سمح لها النظام بالتجول وبإجراء مقابلات قصيرة مع الجمهور، وكانت كلها مقابلات مصطنعة، في حين حرمت القنوات العربية من أي تغطية إعلامية بل وحرمت حتى من أن تتجاوز عتبات الحدود السورية.

وعندما كتب خمسة عشر تلميذًا من أبناء مدينة درعا شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" على جدران مدينتهم لم يكونوا يعلمون بالتأكيد المسار الذي سوف تتخذه الأحداث. فمثل كرة اللهب انتقلت المظاهرات التي اندلعت من مدينة درعا إلى أنحاء متفرقة من سورية ومنها إلى مدينة حماة التي سقط في مواجهاتها نحو ثلاثة وخمسين قتيلًا وعشرات الجرحى والمصابين. لكن الأخطر كان ما وقع في مدينة جسر الشغور، حيث قتل مائة وعشرون من رجال الأمن، وقُدمت في تفسير ذلك روايتان متضاربتان. رواية رسمية تحدثت عن إطلاق الرصاص على رجال الأمن بواسطة حركة مسلحة، ورواية شعبية أشارت إلى أن إطلاق الرصاص على رجال الأمن تم بواسطة زملاء لهم ردًا على رفضهم فتح النار على المدنيين المشاركين في المظاهرات (مسعد، 2011).

ان مفردات السياق الذي وقعت فيه الانتفاضة السورية في عام 2011 م سنجدها تختلف بالكلية عن نظيرتها في عامي (1980 - 1982م)، ورغم ذلك فقد تشابه رد الفعل الإيراني في الحالات الثلاث، وتعمقت بالتالي عدم مصداقية الشعارات الإيرانية عن "المظلومية" و"الاستضعاف"، ويتضح ذلك في نقاط عدة:

أولاً: من مفردات الاختلاف بين سياقي الثمانينيات والألفية الثالثة أن الانتفاضة السورية الراهنة هي جزء لا يتجزأ من حركة الشارع العربي في تونس ومصر واليمن وليبيا. وهذا معناه أن رد الفعل الإيراني من كل الحراك الشعبي العربي يجب أن يوضع في إطار مقارن. وهنا ستبدو المفارقة بين اعتبار الخطاب الرسمي الإيراني أن الحراك الشعبي العربي استلهم "روح الثورة الإسلامية الإيرانية" في إشارة إلى حالات مصر واليمن وتونس وليبيا، وبين استثناء ذلك الحراك الذي جاء بتحريض من الخارج في إشارة إلى حالة سورية. كما ستبدو المفارقة أشد بين التعاطف الفوري والمطلق مع مطالب المحتجين في البحرين، والتلويح باحتمال التدخل العسكري ردًا على تدخل قوات درع الجزيرة، وبين الاكتفاء المبهم بالمطالبة بعدم استخدام القوة ضد المدنيين مع تأكيد أن ما يجري في سورية هو شأن يخصها وحدها، والتحذير من أن إطاحة النظام السوري يخدم مصالح إسرائيل (مسعد، 2011).

ثانياً: من مفردات الاختلاف أيضًا أن إيران تعيش منذ عام 2009 م على وقع عدم استقرار داخلي بسبب تداعيات الاحتجاج على نتائج الانتخابات الرئاسية وما تلاها من تطورات. وعندما وقعت الثورتان المصرية والتونسية أرادت الحركة الخضراء التي ترمز للمعارضة الإيرانية استثمار هذا المناخ من أجل تعزيز مطالبها السلمية بالإصلاح السياسي. لكن كما ميزت إيران بين انتفاضة الشعب السوري والانتفاضات العربية الأخرى،

فإنها ميزت بين انتفاضة شعبها نفسه وانتفاضات مجمل الشعوب العربية فلقد دأبت الماكينة الإعلامية الإيرانية على وصف رموز الحركة الخضراء بالمتآمرين والعملاء والخونة، وطالب بعض أقطاب النظام الإيراني بحرمان هذه الرموز من حقوقها السياسية، ودعا بعض آخر إلى إعدامهم!! علماً بأن جانباً من هذه الرموز خضع فعلاً للإقامة الجبرية. وتلك السياسة المزدوجة تزيد في إحراج النظام الإيراني أكثر مما كان عليه الحال في مطلع الثورة فمن الصحيح أنه في الأعوام الأولى من ثمانينيات القرن الماضي كان هناك صراع داخل إيران بين قوى الثورة والقوى المضادة، لكن هذا الصراع يختلف كلياً عن نظيره حالياً حيث تنتمي رموز الحركة الخضراء من أمثال موسوي، وكروي، وخاتمي، إلى المؤسسة الدينية نفسها، وتنصب مطالبها على الإصلاح في داخل النظام وليس إطاحته.

ثالثاً: إن الثورة الاتصالية الكبرى التي نعاصر ثمارها جعلت دوائر النظام معروضة على فضائيات العالم كله. وبالتالي فمن الصعب جداً أن تدافع إيران عن قتل الطفل حمزة الخطيب، أو عن انتهاكات حرائر سورية، أو عن دوس جثث القتلى بأحذية رجال الأمن. ومثل هذا العنصر لم يكن متوفراً في القرن الماضي، ومع ذلك يبدو أنه لم يؤثر في شيء على سياسة إيران بحيث تدعو النظام السوري إلى الانحناء أمام العاصفة وتجربة السير قدماً في طريق الإصلاح السياسي، وعدم وضع العربة أمام الحصان باشرط أن تستقر الأوضاع قبل إجراء الإصلاح (عبد المجيد، 2014).

الأهداف الرئيسة من الدعم الإيراني للنظام السوري:

هنالك عدة أهداف من وراء الموقف الإيراني وتتلخص بما يلي (مسعد، 2011):

لقد كانت أمام إيران فرصة كبيرة للاستفادة من تغيير خريطة المنطقة بسقوط بعض النظم الموالية للولايات المتحدة، وهي في ذلك تحتاج إلى الحليف السوري القوي، ويكفي فقط أن نطلع على بعض ما يمكن أن يسببه استمرار الأزمة السورية من ارتباك في ساحات بالغة الأهمية بالنسبة لإيران، كالساحة الفلسطينية على سبيل المثال، عندما تجد حركة حماس التي تنتمي للإخوان المسلمين نفسها مطالبة بإدارة ظهرها للإخوان المسلمين في سورية كونها، أي الحركة، تحظى بدعم نظام الرئيس بشار الأسد،

وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من تأثير على علاقة حماس بإخوان مصر، أو ما يمكن أن يترتب على عودة "المجاهدين" السوريين الذين عبروا الحدود إلى العراق وشاركوا في المقاومة، إلى بلادهم، علماً بأن لإيران نفوذاً أكبر بكثير في العراق عن سورية، وبالتالي فهي أقدر على ضبط نشاط هؤلاء "المجاهدين" في الساحة العراقية. أو ما يمكن أن يؤدي إليه تسخين الجبهة اللبنانية على نحو ما حدث باندلاع المواجهات بين العلويين، والسنة في طرابلس (مسعد، 2011).

إن إيران تعلم علم اليقين أن هناك دوراً للخارج في أحداث سورية، وليس هو دور المنشئ ولكنه دور المستفيد والمُصعد، وأن أحد أسباب هذا الدور هو فك التحالف بين سورية وإيران، سواء أكان لجهة التمهيد لتعامل مختلف مع الملف النووي الإيراني، أم لجهة الإعداد لتفاوض سوري-إسرائيلي كانت تركيا قد شرعت في تهيئة أجوائه قبل حادثة السفينة مرمرة، وبالتالي فإن أحد مبررات موقف إيران من سورية هو إحباط المسعى الغربي لفك تحالف يربو عمره على الثلاثين عاماً.

تريد إيران أن تكرر التمييز بين حراك شعبي عفوي وحراك شعبي مصنوع، فهذا يخدم منطقتها في التعامل مع الحركة الخضراء، ويبرر موقفها المزدوج حين ترى ما يصلح لشعوب عربية لا يصلح للشعب الإيراني.

المعطيات السابقة تفيد أن إيران ستظل حريصة على الدعم المطلق للنظام السوري في مواجهة الحركة الاحتجاجية الشعبية، وأنها لا تستطيع أن تحذو حذو تركيا التي قامت بمراجعة سياسية لما يحدث، وانتقلت من التحفظ إلى دعم المحتجين السوريين ثم إلى الاصطفاف بالكامل إلى جانبهم. ومن المفارقة أن الغرب، الذي يريد إضعاف إيران عن طريق إضعاف نظام الأسد، يقدم للنظام الإيراني خدمة جليلة عندما يلوح بإحالة الملف النووي لمجلس الأمن، أو يعد مشروع قرار يصدر عن المجلس يتضمن إدانة صريحة للأحداث في سورية؛ فمثل تلك التحركات، ولا سيما في ظل ما حدث في ليبيا، تؤكد التفسير التأمري للأحداث في سورية، وهو التفسير الذي يلتقي حوله الطرفان السوري والإيراني وأطراف عربية أخرى تعتقد أن تصحيح مسار النظام السوري يؤدي حتماً لانتهائه، بينما أن العكس بالضبط هو الصحيح (عبد المجيد، 2014).

## المطلب الثاني: الموقف الإيراني من الثورة المصرية واليمينية

يعد تاريخ العلاقات المصرية الإيرانية في العصر الحديث يبدو معقداً وشديداً التذبذب، حيث تراوحت أمثاله بين أقصى درجات التعاون، الذي وصل أحياناً إلى درجة المصاهرة بين الأسر الحاكمة في البلدين، وأقصى درجات الصدام، الذي وصل أحياناً إلى درجة القطيعة الدبلوماسية الكاملة. وقد بدأت العلاقات بين البلدين بعلاقة نسب، بين الأمير رضا بهلوي قبل أن ينصب شاه لإيران فوزية أخت الملك فاروق، استمرت العلاقة الزوجية لست سنوات تقريباً، وكانت العلاقات بين البلدين فيها مستقرة جداً، حتى دب الخلاف مع طلاق الأميرة فوزية من الشاه عام 1945، ومع الإطاحة بحكم الملك فاروق في مصر بثورة يوليو 1952 اتسعت هوة الخلاف بين الشاه والسلطة الجديدة في مصر.

أما توجهات إيران تجاه الربيع العربي في مصر، وبالنظر إلى العلاقات المصرية الإيرانية خلال هذه الفترة نجد أن إيران رحبت بشكل كبير بأحداث ثورة 25 يناير المصرية، وقد عبرت عن هذا الترحيب منذ البداية، غير أن الموقف الأقوى أكد أن نظام مبارك كان عميلاً حينما وقف إلى جانب الكيان الإسرائيلي وسانده طيلة الحرب التي شنها على قطاع غزة. ودعا خامنئي الجيش المصري إلى الوقوف إلى جانب الشعب في ثورته، مطالباً الثورة المصرية بعدم الثقة بالدور الأميركي والغربي الذي كان مسانداً للنظام قبل ذلك ثم تخلى عنه الآن، لأن واشنطن تسعى إلى تقديم وجوها جديدة عميلة لها لمنصب الرئاسة. وشدد خامنئي على أهمية استمرار الثورة إلأن تبلغ غاياتها، كما حرص دعوة المصريين إلى متابعة نضالهم حتى "إقامة نظام شعبي قائم على الدين"، واصفاً ما يحدث بمصر بأنه نتاج للثورة الإيرانية. وكان من اللافت أن خامنئي قد ألقى خطبته هذه باللغة العربية في محاولة منه لخلق تواصل مباشر مع جماهير الثورة المصرية، إلا أن خطابه لم يجد تجاوباً من المعتصمين والمتظاهرين في ميدان التحرير أو في المدن المصرية الأخرى، بل إن بعض اللافئات إرتفعت في ميدان التحرير ترفض التدخل الإيراني وتندد به. (رسلان، 2015، ص:11).

وأعربت القيادات الإيرانية عن ثقته بأن ثورة الشعب في مصر ستساهم في قيام شرق أوسط إسلامي، معلناً دعم طهران للتظاهرات المطالبة بسقوط نظام الرئيس مبارك. وأكدت إيران " أن الشعب المصري الثوري الكبير وصانع التاريخ بأنه سيضطلع بدوره جيداً في إيجاد شرق أوسط إسلامي يتعلق بكل الأحرار ومريدي العدالة والاستقلال في المنطقة، وأما الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد فقد صرح بأن الشرق الأوسط "سيخلص قريباً من الولايات المتحدة وإسرائيل"، وأكد أن ثورتى مصر وتونس نتيجة للثورة الإيرانية عام 1979 (رسلان، 2015، ص:10).

أن الموقف الإيراني الرسمي كان يأمل في تقويض النظام في مصر بالكامل، بما ينتج عنه قيام نظام جديد يتفق في جزء من توجهاته الرئيسية مع المواقف والمطامح الإيرانية أو لا يكون متعارضاً معها على الأقل، أو تحول مصر لحالة من الفوضى بما يعنى إحداث خلل في التوازنات الإقليمية لصالح إيران بشكل أساسي، حيث تستطيع عندئذ الأفراد بالأنظمة الحاكمة في الخليج العربي بدءاً بالبحرين مروراً بباقي بلدان مجلس التعاون الخليجي، مع الأفراد بتسيير الأوضاع في العراق، واخيراً إتساع الأفق أمام برنامجها النووي عبر تغيير المعادلات الحاكمة للمنطقة، ومن ثم تغيير الميزان التفاوضي بين إيران والغرب فيما يتعلق بهذا الملف والحلول المطروحة (رسلان، 2015، ص: 13).

وبعد نجاح الحراك الشعبي في إسقاط الرئيس حسني مبارك تسلم المجلس العسكري بقيادة المشير محمد حسين طنطاوي حكم البلاد ريثما جرت الانتخابات الرئاسية. في تلك الفترة لم تكن الدولة المصرية تولي أهمية كبيرة للقضايا الخارجية بل كان كل الاهتمام والتركيز على إجراء انتخابات لتحديد الرئيس الجديد للبلاد الذي سوف يخلف الرئيس حسني مبارك. وبعد إجراء الانتخابات تسلم حزب الاخوان المسلمين الحكم في مصر وأصبح محمد مرسي رئيساً للجمهورية.

وقد طرح الرئيس المصري السابق محمد مرسي مبادرة بشأن الأزمة السورية ضمن فعاليات القمة الإسلامية التي عقدت في مكة المكرمة خلال شهر أغسطس عام 2012 والداعية إلى تشكيل لجنة إتصال رباعية تضم كل من مصر والسعودية وإيران وفي إطار حسابات المصلحة الإستراتيجية بين الطرفين ورغبة إيران في عودة العلاقات سريعاً مع مصر جاء التمسك الشديد من ناحيتها بالمبادرة المصرية، لا من باب اعتبارها الحل الأمثل لتسوية الأزمة السورية ولكن من باب كونها توفر حلقة إتصال مباشرة مع القيادة المصرية الجديدة (صافيناز، 2016، ص: 12)

وبدأت اول توثيق للعلاقات بين مصر وإيران عندما قام الرئيس المصري السابق محمد مرسي بزيارة إيران، ويعد الرئيس محمد مرسي أول رئيس مصري يزور إيران بعد قيام الثورة الإسلامية، وتسليمه رئاسة حركة عدم الإنحياز بشكل شخصي لإيران خلال افتتاح القمة 16 للحركة في طهران جعل كثيرين يتوقعون إستئناف العلاقات المصرية الإيرانية بعد قطيعة دامت أكثر من ثلاثة عقود. وفي سبتمبر عام 2012 استقبل مرسي وزير خارجية إيران علي أكبر صالحى الذي زار القاهرة ضمن مجموعة المبادرة الرباعية لحل الأزمة السورية، وتم خلال اللقاء إستعراض ملف الأزمة السورية إلي جانب بحث تطورات الأوضاع الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط (بشندى، 2016، ص: 14).



كما شارك نحو 15 مسئولا ورجال أعمال مصريين في المنتدى الإقتصادي المصري الإيراني الذي عقد بطهران في أكتوبر 2012، كما وقعت الدولتان أول بروتوكول بينهما، منذ قطع العلاقات الدبلوماسية، يقضي باستئناف الرحلات الجوية المباشرة بين القاهرة وطهران وألتقى اللواء محمود زادة مساعد وزير الدفاع الإيراني بالوفد الإقتصادي المصري وعرض التعاون العسكري مع مصر وتصدير الأسلحة المتقدمة والذخيرة والصواريخ إليها ونقل الخبرات والتجارب في مجال الإنتاج الحربي إليها بصورة كبيرة، وأكدوا ان ايران على إستعداد للتعامل أيضا مع القطاع الخاص المصري من خلال الشركات التابعة لها في المنتجات غير العسكرية كالصناعات الكيماوية وقطاعات البناء والتشييد والمجالات الصناعية، مؤكداً أن بلاده مستعدة للتعامل مع مصر كدولة إسلامية.

وفي يناير عام 2013 كان هناك زيارة أخرى لعلي أكبر صالحى وزير خارجية إيران لمصر، واستقبله الرئيس الأسبق بمقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة، وقام صالحى بتسليم رسالة خطية من الرئيس الإيراني أحمدى نجاد و فى شباط عام 2013 زار الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد مصر للمشاركة فى أعمال قمة الدول الإسلامية التى إنعقدت فى مصر، و خلال فترة تواجده فى مصر حاول توضيح وجهات نظر إيران فى مصر، وقام بمقابلة شيخ الأزهر الذى وجه الكثير من النقد لإيران خلال اللقاء وخلال هذه الزيارة طالب المسئولون الإيرانيون من بينهم رئيس الجمهورية و وزير الخارجية بأن تكون هناك علاقات لا محدودة مع مصر، لكن الطرف الآخر لم يرحب بهذا الأمر، بل إن المتحدث باسم رئاسة الجمهورية المصرية قال إنه يتعين على إيران من أجل تحسين علاقاتها مع مصر أن تعيد النظر فى سياستها تجاه سوريا. وبالنظر إلى تطور العلاقات المصرية - الإيرانية خلال هذه الفترة نجد أن هذه الفترة شهدت تطورات إيجابية من حيث العلاقات المصرية - الإيرانية، إلا ان هذه التطورات الإيجابية لم تدفع إلى تحسين العلاقات المصرية الإيرانية بالكامل وإرتقاؤها إلى التمثيل الدبلوماسى على مستوى السفارات (بشندى، 2016، ص:14).

بعد أحداث 30 يونيو عام 2013 تم الإطاحة بحكم الأخوان المسلمين فى مصر، إنتقدت الخارجية الإيرانية ما قالت إنه إطاحة الجيش بالرئيس محمد مرسي فى أول رد فعل على تطورات الأحداث فى مصر. وعلنت ايران ” إن كل ربيع يتبعه صيف حار وشتاء بارد ويجب إحتماهما ولا ينبغى للإسلاميين والثوار تصور أن كل شي إنتهى بل إن هذه القضية هي حركة مستمره”، واستنكرت ايران يتدخل الجيش فى السياسية لإطاحة من تم إنتخابه ديمقراطياً” وكان رد مصر هو رد يرفض تدخل ايران فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وبعد مرور نحو عامين على بدء مفاوضات صعبة بين إيران والقوى الكبرى تكلمت هذه المفاوضات بالنجاح عبر التوصل إلى إتفاق نهائي في يوليو 2015 رحبت به بعض الدول العربية، وقد جاء رد فعل مصر على الإتفاق النووي ليعبر عن الترحيب الحذر معربة عن أملها في أن يحقق الإتفاق النووي الإستقرار والأمن الإقليمي، ومن البداية كان موقف مصر متعاطفاً مع حق إيران في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية ( باهى، 2015، ص:13).

اما الموقف الإيراني من الثورة اليمنية، ففي ظل سعي ايران في بناء إمبراطوريتها الفارسية من جديد يبدو انه لا يحلو لإيران بناء هذه الإمبراطورية إلا من خلال العرب والدول العربية، وان ما يحدث اليوم في اليمن هو حلم إيراني لدولة فارسية في اليمن، ولقد اتسم الدور الإيراني في اليمن بوجود مخطط توسعي يهدف الى السيطرة على الساحة السياسية من خلال إنشاء احزاب مواليه لها، وتمويل جماعات ونخب ثقافية وسياسية وإعلامية بصورة حثيثة داخل اليمن وخارجها.

إن الورقة الحوثية ليست سوى اداة في يد الايرانيين، لذلك تسعى إيران الى تأجيج الصراع في شمال اليمن من خلال دعم الحوثين لوجستيا وبشريا وبإشراف الحرس الثوري الإيراني، حيث يقوم الحرس الثوري بتدريب الحوثين على العبوات الناسفة، والتحرك الجماهيري والانفتاح على الحراك الانفصالي في المحافظات الجنوبية وربطها بالمسار الحوثي، وكذلك تقوم الحكومة الإيرانية بتدريب جماعة الحوثي في معسكرات تقع على الاراضي الايرتية، كل ذلك من اجل إقامة دولة في شمال اليمن تكون تحت سيطرة الحوثين، ولم يقتصر الدعم الإيراني لحلفائها الحوثيين على الدعم الاعلامي فقط، بل تعدى الامر الى تمويلهم ماليا وتزويدهم بالسلح والتدريب العسكري حيث يتم إعداد وتدريب مجموعات كبيره من الافراد التابعين لجماعة الحوثي او من انصار الحراك المسلح، ويأتي في إطار هذا الدعم حادثة إيقاف السفينة الإيرانية جيهان/1 في مياه خليج عدن يوم 6/2/2013 وهي قادمة من ايران محملة بكميات كبيرة من الاسلحة الثقيلة والمتطورة متوجهة الى مناطق الحوثين في شمال اليمن وهذا دليل على مدى التورط الإيراني في اليمن ومثلما وجد الايرانيون فرصة ثمينة لتحقيق مصالحهم الاستراتيجية، فقد وجدها الحوثيون ايضا فرصة يحاولون من خلالها تحقيق حلمهم التاريخي العقائدي في الحكم (البكري، 2009)

من جهة أخرى فيما يتعلق بالدور الإيراني في جنوب اليمن، فبعد توقيع المبادرة الخليجية المتعلقة بانتقال السلطة سلمياً في اليمن كان هناك عدد من اطراف النخبة السابقة في الحكم مثل نائب الرئيس السابق (علي سالم البيض) حيث يصر البيض فيما اسماها الثورة الجنوبية لاستعادة دولة الجنوب، ذلك المطلب الذي بدأ بالتلاشي تدريجياً مع الاستمرار في تحقيق اهداف الثورة اليمنية ووقوف المجتمع الدولي والإقليمي ضده باستثناء ايران التي وجدت في موقف علي سالم البيض ضالتها، ومن هنا بدأت ايران تعمل على البحث والاستقطاب لمشروعها في جنوب اليمن بكل أنواع الدعم للحركة الانفصالية في جنوب اليمن بقيادة علي سالم البيض من خلال الدعم المادي بالمال والسلاح والتدريب المتواصل لكوادر هذا الفصيل (البكري، 2009).

لقد تعاضم النفوذ الإيراني اليوم مع ضعف أداء الدولة اليمنية المكبلة بما بات يُعرف بالتوافق الوطني، الذي أملته المبادرة الخليجية، بالإضافة الى الدور الذي قام به النظام السابق وحلفاؤه الذين لا يزالون ممسكين بنصف الحكومة الحالية والذي شكل عائقاً كبيراً أمام سرعة وجوده أداء الحكومة في هذه المرحلة وانزوائها عن المشهد الخدماتي والأمني والاقتصادي، الذي يزداد سوءاً (البكري، 2009).

### المطلب الثالث: الموقف الإيراني من الاحتجاجات في البحرين:

ان لتحول الأكبر الذي طرأ على العلاقات البحرينية- الإيرانية خصوصاً، والخليجية- الإيرانية عموماً، هو ما أعقب نجاح الثورة الإيرانية في شباط 1979؛ فهذا النجاح قد عمل على إحداث تحول جذري في نظام الحكم من إمبراطوري وراثي، إلى جمهوري ثوري، ومثل غالبية الثورات في بداياتها المشحونة بالحماس، بدأت الطبقة الثورية الإيرانية تطلق الوعود للشعب بـ"تحريرها" من الأنظمة المستبدة، وزلزلة عروش الممالك، وكان إعلان قائد الثورة آية الله الخميني أن الإسلام لا يتفق مع النظام الملكي، وغيرها من الخطب الشبيهة والتصريحات التي أدلى بها مسؤولون إيرانيون بارزون عن خلاف مع أنظمة الساحل المقابل للخليج، كانت تثير الكثير من المخاوف. وقد شكلت الثورة الإيرانية على اندلاع الحرب مع العراق حرب الثماني سنوات، حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران في سبتمبر/أيلول 1980.

واستطاع العراق إقناع الدول الخليجية بأنه "حارس البوابة الشرقية" للوطن العربي، وأنه يصد النفوذ الإيراني ورغبته في التمدد شرقاً، وفي التسعينات من القرن العشرين، تراكم في البحرين الكثير من القضايا والملفات المحلية، وفي مقدمتها البطالة، وانفجرت في كانون الأول 1994 في أحداث عُرفت محلياً بـ"أحداث التسعينات"، التي انتقلت من البطالة إلى المطالبة بعودة البرلمان، واستمرت حتى نهاية القرن الماضي، بوفاة أمير البحرين السابق في 1999، وكانت العلاقات البحرينية-الإيرانية على درجة عالية من التوتر جرّاءها؛ حيث دخل "حزب الله" على خط الأزمة؛ إذ أعلنت البحرين في 3 يونيو/حزيران 1996، عن وجود تنظيم "حزب الله البحريني" الذي أُشير إلى أنه يتلقى تدريباته في لبنان على يد "حزب الله" اللبناني؛ الأمر الذي ينفيه الأخير (منيسي، 2014).

في ظل أحداث الربيع العربي اندلعت احتجاجات في البحرين وعلى أثرها، شهدت العلاقات البحرينية-الإيرانية شيئاً من الهدوء الميال إلى التحسن الطفيف. وتولّى الملك حمد بن عيسى آل خليفة الحكم، وفتح صفحات جديدة داخلياً، كان لا بد أن تقابلها صفحات جديدة مع الخارج، ومع إيران بالتحديد لارتباط الملفين الداخلي والخارجي بالاستقرار الأمني. وهكذا زار الملك البحريني طهران في العام 2002 على رأس وفد كبير من مختلف الطوائف والاختصاصات لإيلاء أهمية خاصة لهذه الزيارة وما ستعكس عنه (منيسي، 2014).

إلا أن تعاقب الأحداث الداخلية في البحرين لم يكن لينبئ عن استقرار حقيقي في هذا البلد، بينما راحت العلاقات تنحو إلى التوتر من جديد بعد تولي محمود أحمددي نجاد، سدة الحكم في إيران؛ حيث عادت مسألة أحقية إيران في البحرين إلى البروز من جديد، من خلال مواقف متعددة، كذلك المقال الذي كتبه المستشار الثقافي للمرشد الأعلى ورئيس صحيفة "كيهان" حسين شريعتمداري في يوليو/تموز 2007، الذي ألهب الخلافات من جديد. اتخذ هذا الخلاف منحى تصاعدياً جديداً من خلال الأحداث التي شهدتها البحرين، على غرار ما حدث في بعض دول "الربيع العربي"، حيث تسوّدت الجمعيات الدينية الشيعية المعارضة هذا الحراك، ومن هنا فإن إيران كانت المتهم الأبرز في هذه الأحداث، وهي التي لم تخف تعاطفها ومساندة قنواتها التلفزيونية الرسمية والقنوات الريفية لوجهة نظر المعارضة. (حسام الدين، 2013).

بعد الانتهاء العملي للاحتجاج الذي استمر شهراً (منتصف فبراير/شباط حتى منتصف آذار 2011)، شكّلت البحرين لجنة دولية مستقلة لتقصي حقائق ما حدث، عُرفت بـ"لجنة بسيوني" نسبة إلى رئيسها محمود شريف بسيوني، والتي أكدت أنه "لا توجد أدلة قاطعة" تثبت أن إيران لعبت دوراً في تأجيج الشارع البحريني، غير أن العاهل البحريني اعتبر أن الممارسات التي تصدر عن الإعلام الإيراني دليل على التدخل السافر التي تقوم به طهران في شؤون البحرين. وعبر ملك البحرين عن أسفه العميق للهجمة الإعلامية الشرسة في القنوات الإعلامية الرسمية الإيرانية التي تحرض أبناء البحرين على التخريب وارتكاب أعمال العنف؛ مما أسهم في إذكاء نار الطائفية، وقال: "إن ذلك يدل دلالة واضحة على تدخل سافر لا يحتمل في شؤون البحرين الداخلية، وإن هذا التدخل أدى إلى معاناة كبيرة للشعب والوطن"، موضحاً في هذا الصدد أن "حكومة البحرين ليست في وضع يمكنها من تقديم أدلة على الصلات بين إيران وأحداث معينة في المملكة هذا العام" (منيسي , 2014, ص:12).

جاءت الاحتجاجات الشعبية في البحرين التي ابتدأت بأحداث 14/فبراير/ 2011 استلهاماً للانتفاضات الشعبية التي جرت في كل من تونس ومصر، وقد استخدمت ذات وسائل الاتصال من قبل عناصر شابة للدعوة إلى اعتصام يوم 14 فبراير في دوار اللؤلؤة، كما أن الشعارات التي رُفعت على مدار أيام الاعتصام والأحداث بشكل عام تشابهت مع تلك الشعارات التي رُفعت في انتفاضتي تونس ومصر حيث تراوحت ما بين الدعوة للإصلاح بشكل عام وبالإصلاح الدستوري بشكل خاص وما بين الدعوة إلى إسقاط النظام، فضلاً عن أن طابع الاحتجاجات الشعبية في البحرين اتخذ ذات المنحى السلمي الشعبي في التعبير عن المطالب.

وبدون شك، فإن ما جرى في البحرين لا يمكن تفسيره برغبة التقليد لما جرى في كل من تونس ومصر، بل كان انعكاساً لأزمات داخلية تفاقمت على وجه الخصوص بعد صدور دستور مملكة البحرين الجديد في الرابع عشر من فبراير 2002 والدعوة لانتخابات المجالس البلدية في مايو 2002، وانتخابات مجلس النواب في أكتوبر من ذات العام بعيداً عن التشاور مع القوى السياسية الاجتماعية وهو ما اعتبرته هذه القوى تراجعاً عن ميثاق العمل الوطني،

وكذلك إصدار مجموعة من القوانين التي تحد وتقيّد من الحريات العامة، ومنها قوانين تتصل بالجمعيات السياسية "الأحزاب السياسية"، وبالجمعات ومكافحة الإرهاب وبالسلامة الوطنية.

فقد فاقم من حدة اختلاف الاحتجاجات في البحرين عن غيرها أن البحرين واحدة من الدول شديدة الخصوصية في العالم العربي، فهي أصغر الدول من حيث المساحة الجغرافية، وهي أضعفها من حيث التركيبة الديموغرافية، خاصة في ضوء وجود أغلبية شيعية محكومة وأقلية سنية حاكمة. أضف إلى ذلك فإنها تواجه تهديداً من جانب إيران (مجلة البينه، 2002).

ومن ثم، فإن الاحتجاجات خلقت أزمة في البحرين شديدة التعقيد ومتعددة الأبعاد، فهي في أحد أبعادها أزمة علاقة بين الدولة والمجتمع، وفي بعد آخر أزمة بين النظام والمعارضة، وفي بعد ثالث أزمة طائفية بين الأقلية السنية والأكثرية الشيعية، وفي بعد رابع هي أزمة علاقات ثنائية بين المنامة وطهران، وفي بعد خامس هي امتداد لأزمة التنافس السعودي- الإيراني على النفوذ الإقليمي.

فمنذ اندلاع الاحتجاجات في مملكة البحرين، بدأ واضحا تدخل إيران في تحريك الأحداث. وفي ورقة قدمها في مؤتمر «مستقبل البحرين»، الذي انعقد في العاصمة البريطانية، لندن يوم 10 مايو-آيار 2013، تطرّق فيصل فولاذ، الأمين العام لجمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان في البحرين، ضمن جلسة حول تأثير الدور الأجنبي في البحرين، إلى إشكاليات التدخل الإيراني في البحرين. عدّد فولاذ في ورقته براهين مختلفة تثبت تورط إيران في ما تشهده مملكة البحرين. وأول هذه البراهين الدستور الإيراني الذي يقر بشرعية التدخل في الشؤون الوطنية للدول الأخرى والخليجية بشكل خاص والبحرين على نحو مؤكد ومكرر، بالإضافة إلى مزاعم القادة السياسيين بعدائية مملكة البحرين لها، بوصفها إحدى مقاطعاتها الإدارية، فإن المادة الثانية عشرة من الدستور الإيراني المعدل لعام 1989 نصت على التدخل الإيراني بالشأن الوطني للبحرين و للدول العربية والإسلامية، بموجب المادة (المذكورة) واعتبرته منهجا عقائديا وسياسيا لولاية الفقيه، التي تعدّ مبدأ «تصدير الثورة» أحد أدواتها لتوسيع حاكمية «قانون الله» (مجلة البينه، 2002).

وهكذا بدت صفحة النزاع الإقليمي والدولي، انطلاقا من نظرية الثورة الدائمة، حاملة رسالة «ولاية الفقيه» أو (مدينة الله) التي تشمل الأمم كافة، وتخضع لسلطانها ذرات الكون، وفق تفسير المرشد الأعلى وتنظيرات مريديها المثالية، التي تنطوي على عقم في التحليل ورداءة في الاستنتاج.

والدليل الثاني الذي استندت إليه مداخله فيصل فولاذ يتمثل في الدور التعبوي، الذي يلعبه المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، والذي يعكس عدائية شديدة. وشهدت الفترة الأخيرة تدخلات لхамئي في الشأن الداخلي للبحرين، ودوره في إذكاء الفتنة الطائفية.

وتدخل البرلمان الإيراني من خلال إصدار بيان وقعه 267 نائبا، يتبنى دعم المطالبات الشعبية في المنطقة خاصة في البحرين وطالب البيان جيش المملكة للوقوف في صف شعبه واتخاذ الخطوات الحاسمة لإسقاط النظام الملكي الدستوري. ويواصل البرلمان الإيراني عبر لجنة العلاقات الخارجية، إصدار بيانات مناهضة للبحرين، ويدعو إلى تغيير النظام بالقوة. ويحث المعارضة على اشتراط عدم الدخول في الحوار الوطني مع الدولة، إلا بعد تنحية رئيس الوزراء.

## الخاتمة:

لقد شكّلت خاتمة الدراسة من النتائج التي تمثل الإجابة عن أسئلة الدراسة بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات، وقد أخذت الدراسة بعين الاعتبار أهم الاتجاهات النظرية، وأهم المدارس الفكرية التي ساهمت في تعزيز الإطار النظري للدراسة، وبمقتضى ذلك جاءت الدراسة لتبرز البعد الديني في العلاقات الدولية سياسة إيران الخارجية دراسة حالة حيث تعد إيران قوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط، وبفضل قدراتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية الكبيرة، إلى جانب إرثها الحضاري والإمبراطوري الذي لا يمكن إغفاله، نجحت، خلال مراحل مختلفة، في أن تمارس أدواراً متباينة في صياغة الترتيبات الإقليمية في الإقليم.

وقد خلصت الدراسة إلى إبراز الانقلاب الشامل الذي أحدثته الثورة علي مجمل السياسات التي انتهجها النظام السياسي الإيراني، فإن إيران في عهد الثورة لم تتخل عن طموحاتها الإقليمية، واعتمدت في هذا السياق علي ركائز جديدة، كان علي رأسها ما يسمى بتصدير الثورة إلى الخارج، والتي أدت إلي توتير علاقاتها مع معظم الدول العربية، ودخولها في حرب مع العراق دامت ثماني سنوات، فضلا عن تعرضها لعزلة دولية وإقليمية. وأن استمرار إيران في تحديها واستمرارها في برنامجها النووي المثير للجدل سيؤدي إلى مزيد من سباق التسلح وعدم الاستقرار في المنطقة. وقد جاءت موجات التغيير والتحول الديمقراطي التي اجتاحت الدول العربية لتترك أوراق وحسابات إيران من جديد، ورغم ان الوقت لا يزال مبكرا للحديث عن تأثير هذه الثورات والاحتجاجات الشعبية في التوازن الاستراتيجي في المنطقة فإنه يمكن القول ان الموقف الإيراني من الثورات العربية قد إتسم بالتناقض،

حيث أيدت الثورات الشعبية العربية في كل من تونس، مصر، ليبيا والبحرين ورأت فيها استلهاما للثورة الإسلامية الإيرانية، في حين نظرت إلى الثورة الشعبية في سوريا على انها موامرة أجنبية تستهدف صمود ومقاومة سوريه.

ومما تقدم فإن خطأ الخارجية الإيرانية يدافع عن تدخلات إيران في المنطقة، خاصة ازاء الثورات العربية من 2011 إلى الوقت الراهن، وهذا ما نلاحظه من خلال حديث الكاظمي:



الهدف الإيراني بفضل قوتها وتطويرها الاقتصادية والسياسية وتأمين محيطها الأمني، الدول العربية تعامل إيران معاملة غير الأثقة سياسياً وثقافياً واقتصادياً ولا ندري ما هو السبب وراء ذلك، يفرض على بضائعها جمارك عالمية بينما غيرنا لا يفرض عليه شيء فهي تضيق الخناق على إيران .

مصطلح تصدير الثورة ينظر إليه العرب بشكل خاطئ فالإمام الخميني لم يتحدث عن تصدير الثورة ألا بشكل فكري، إيران كان يتم التحكم في جميع قراراتها وفرض أي قرار عليها من الخارج فما السبب الرئيسي لقيام الثورة؟ كون إيران كانت محاولة من الدول العظمى وأمريكا على وجه الخصوص .

لأ يتم تصدير الثورة ألا إذا قبل الفكر العربي بها، وتكون بشكل سلمي حضاري ويحق للعرب قبول هذا الفكر أو رفضه، إيران لا تستطيع تصدير ثورتها كونها بحاجة إلى برامج والبرامج بحاجة إلى محرك اقتصادي لذلك فإن إيران لا تعد تصدير الثورة هدف أسمى يجب تحقيقه ولا تسعى لذلك.

تم تقديم مساعدات جديدة من قبل إيران لعدة دول عربية كلبنان وكُعمان كمستشفى الهلال الأحمر ومستشفى الإمام الخميني وفي سوريا مراكز للكهرباء وبعض المصانع لتصنيع السيارات في العراق وسوريا، قديماً يوجد مقهى إيران في دبي.

الدين، التاريخ، الثقافة، الموسيقى، نقاط الاختلاف المسائل العالقة فيما بين العرب وإيران بالإضافة إلى تدخلات الدول الكبرى ومحاولة خلق (بعبع) في الخليج،

الكويت "مثل حبة الفستق" كون الدول الثلاث التي تحيط به دول كبرى فالعراق من الشمال والسعودية من الجنوب وإيران ومن الشرق فيجب على الكويت إن يكون متوازن في علاقاته مع الدول الثلاث، خرجت مره واحدة فندمت، لذلك بحيث انها وقفت مع العراق ضد إيران وبعد ذلك احتلها العراق بيوم واحد فيجبان تقوم بتوازن في علاقاتها مع جيرانها .

الإمارات كانت جنة, الإمارات لحكام ولخص فالأمير محمد بن راشد درس في إيران اما ألان فالتوجه الى الغرب لا لايران, الجزر الثلاث منذ قديم الزمان هي لإيران ولكن بريطانيا وضعت يدها عليها بحكم العلاقة مع القبائل في الامارات بعد إن خرجت بريطانيا سنة 1973 من الخليج الفارسي تم احتلال هذه الجزر من قبل شاه فهي اراضي إيرانية ويوجد ما يثبت ذلك.

يوجد عرب ساكنين في هذه الجزر وهم تحت الحكم الإيراني لم يطالب إيران هذه الجزر إلا سنة 94-95 لم تطالب بها قبل ذلك منذ احتلالها لا يوجد خلاف مع إيران سوى الجزر.

البحرين (انتهت قضية البحرين من زمن),ولكنهم يستخدمون إيران كبعبع لمصالح خاص.

البحرين تعامل الشيعة تعامل غير لائق مما يؤدي لسوء العلاقات واستياء إيران من معاملة الحكومة البحرينية مع الشيعة في إيران .

عُمان وسوريا: عُمان هي البلد الوحيد الذي لم تعمل أي شيء يضر بإيران, بالاضافة إلى علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية فيما بين البلدين, اما بالنسبة للتقارب المذهبي فالمذهب السني( الشافعي) اقرب من المذهب الإباضي في عُمان, والزبيدي في اليمن وحتى العلويين في سوريا فكثير من علماء الشعية يقول بأنهم ليسو شعية فالمذهب يستخدم لزعزعة العلاقات عن طريق الإعلام ليس إلا .

## نتائج الدراسة والتوصيات:

تتمثل أبرز النتائج كما يلي:

خلصت الدراسة الى ابراز الانقلاب الشامل الذي احدثته الثورة على مجمل السياسات التي انتهجها النظام السياسي الايراني, فان ايران في عهد الثورة لم تتخل عن طموحاتها الاقليمية, واعتمدت في هذا السياق على ركائز جديدة, كان على رأسها ما يسمى بتصدير الثورة الى الخارج, والتي ادة الى توتير علاقاتها مع معظم الدول العربية و دخولها في حرب مع العراق دامت ثمان سنوات, فضلا عن تعرضها لعزلة دولية واقليمية, وان استمرار ايران في تحديدها واستمرارها في برنامجها النووي المثير للجدل سيؤدي الى مزيد من سباق التسلح وعدم الاستقرار في المنطقة .

قد جاءت موجات التغيير والتحول الديمغرافي التي اجتاحت الدول العربية لتربك اوراق وحسابات ايران من جديد, ورغم ان الوقت لا يزال مبكرا للحديث عن تاثير هذه الثورات والاحتجاجات الشعبية في التوازن الاستراتيجي في المنطقة فانه يمكننا القول ان الموقف الايراني من الثورات العربية يتسم بالناقض حيث أيدت الثورات الشعبية العربية في كل من تونس , مصر , ليبيا, والبحرينورات فيها استلهاها للثورة الاسلامية الايرانية, في حين نظرت الى الثورة الشبية في سوريا على انها مؤامرة أجنبية تستهدف صمود ومقاومة سوريا.

كان لدراسة السلوك السياسي الايراني الداخلي والخارجي دلالة واضحة خاصة بشأن السياسة الخارجية, على ان البعد الديني والابعاد " الاهوتية" والثقافية والطائفية, اصبحت تحتل موقعا في البنية النظرية لدراسة العلاقات الدولية, وهذا ينسجم بشكل واضح مع المنظور الدولي ازاء ذلك, من قبيل تقديم قيم الايديولوجيا والقيم الثقافية الى موازات المصالح المنشودة للدول, كمنهج عالمي وعولمي يحكم حركة التاريخ لنظام الدولي وسائر العلاقات الدولية وفق اطروحات صراع الحضارات وصدام الثقافات, كمدرك مستقر بشكل حاد في العقل الاستراتيجي الغربيومتصاعداً في مراحل ما بعد الحرب الباردة المرتهن للعلاقات الدولية.

اثبتت الدراسة صحة الفرضية الخاصة، بأن إيران تمثل نموذجاً للدولة الدينية وذلك من خلال الحيابة والاحتكار الكامل للمصادر التشريعية، وان الحوزة الدينية تتقدم على كل المرجعيات الشعبية والاهلية، حتى التطبيق الخاص بالمنظور الدستوري الخميني ما هو الا اطار مؤسسي لقرار العصمة ووجوب الطاعة لولي الفقية، وبذلك فهي تجافي قيم ومبادئ الدولة المدنية، بحرمانها الاقليات من حقوقها المدنية والسياسية والدينية، وشموليتها المرتبطة بشخص الامام (الدولة / الامام).

ان تصدير الثورة كمشروع ايراني، وخضوع الرؤية للذات والاخر وفق مقتضيات البعد الديني، كرس بشكل واضح طبيعة السلوك السياسي الخارجي الايراني، فحركتها الخارجية ترجمة كاملة لتواجهياتها العقائدية ، بل تعدى ذلك لايجاد المواطن "الايدولوجي الكفاحي" لانجاز اهداف ايران الاستراتيجية وتوظيف كل ادوات السياسة الخارجية لتحقيق ذلك.

رغم مرور نحو اربعة عقود على قيام " الثورة الاسلامية" في ايران، فإن ايران ما تزال تمثل نموذجاً توسعياً عدائياً للمنطقة العربية، وهذا ليس انحيازاً للجانب العربي وانما ما تشهد به خبرة تلك السنين والوضع الراهن، وذلك بالنظر لدورها التوسعي الخطير في العراق وسوريا واليمن ولبنان والخليج العربي، وهذا يكشف عن حالات التناقض بين شعارات الثورة وبين اداء الدولة، الثورة في الداخل الايراني والاقليم المحيط ، في وقت دعت فيه الى حرية الشعوب وتصفية الاستعمار ، لآكن تقوم هي بالاحتلال والاستعمار بذاتها وتعتدي على حق الشعوب بتقرير مصيرها واستقلالها، وكان هذا منسجماً مع موقفها المعادي من الثورات العربية..

وضحت الدراسة بأن رموز الإصلاح في إيران هم ممن يؤمنون بمبادئ الثورة الإسلامية، بل ومعظمهم من عناصرها، وان توجهاتهم الإصلاحية تمثل ضرورة للدولة الايرانية الى الأخذ بنواتج التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والداخلية والدولية، وذلك للخروج من حالة المثالية التي تطرحها الثورة إلى التعامل الواقعي والمتزن لتقوية الدولة الإيرانية بكل مكوناتها، واثبتت الدراسة أن النظام والواقع السياسيين العام في إيران، ما زالا يخضعان إلى محددات أيديولوجية تتمثل بالمعتقد الديني والتسليم بشرعية "ولاية الفقية".

توصلت الدراسة إلى أن المتغير الاقتصادي ذو تأثير بمسار توجهات السلطة السياسية في إيران، وان التوجهات السياسية في المجال الاقتصادي تميل الى التماشي مع السياسات الرأسمالية العالمية الى حد واضح ومتغير عن الأهداف الاقتصادية المعلنة إبان نجاح الثورة، وان الادوات الاقتصادية محل توظيف احترافي من قبل ايران لدعم حلفائها وتحقيق اهدافها العليا من خلال سياستها الخارجية.

أظهرت الدراسة وجود تحد اقتصادي لدى ايران نتيجة جدوى العقوبات الاقتصادية التي يفرضها المجتمع الدولي منذ عام (2006) بسبب مسألة الملف النووي التي في مازالت تتمسك به ايران، حيث أظهرت الدراسة تراجعاً في نسبة التضخم معدل نمو الناتج المحلي، وارتفاعاً في الميزان التجاري لصالح الواردات والبطالة، واختلالاً على حساب الصادرات، ومع الاتفاق النووي الخاص المبرم 2013 تراجعاً حدة هذه العقوبات، لكن عادة الولايات المتحدة الامريكية وخرجت من الاتفاق وفرضت عقوبات جديدة 2018م.

## التوصيات

توصي الدراسة بمراجعة وتقييم حجم المخاطر والتحولت التي طرأت على واقع العلاقات العربية-الإيرانية المتبادلة منذ نجاح الثورة الإسلامية عام (1979) كان ليس لصالح الاستقرار الإقليمي ولم يخدم الطرفين، الامر الذي يستدعي وضع استراتيجية عربية لادارة ازمت الاقليم وازمة الثقة مع الطرف الايراني والاستفادة من حاجة ايران للخروج من عزلتها الدولية وتحقيق مكاسب لكلا الطرفين.

لابد من إقامة قنوات شعبية بين الطرفين الإيراني والعربي بما يسهم في إيجاد جسور الثقة الجماهيرية بهدف مد ثقافة ثقة متبادلة تعزز بالتالي روح التعاون المبني على الاحترام المتبادل والعمل الذي يحترم الخصوصية وسيادة مجمل الوحدات السياسية ولكن مع الانتباه الى المحاذير الخاصة بمصادرة العقل السياسي الجمعي لدى ايران من قبل ولاية الفقيه او المصادرة المقابلة للعقل الجمعي من قبل الانظمة الشخصية وغير الديمقراطية.

كما توصي الدراسة بزيادة بتوسيع دائرة البحث والتوعية في تحديد أولويات المواجهة لطموحات القوى الكبرى والعمل من قبل الطرف العربي العمل على الاستفادة من تناقضات الفرقاء الاقليميين والتفكير بطرق امنة واحترافية اكثر كفاءة لمصادر التهديد للامن القومي العربي.

توصي الدراسة بضرورة اعادة الاهتمام بدراسة الابعاد الدينية والايديولوجية, خاصة من قبل المجتمع البحثي العربي الاكاديمي والمهني المهتم بدراسة السياسات الخارجية والعلاقات الدولية وصياغة الرؤى وتقديم الاقتراحات الخاصة باعادة التخطيط لفهم وممارسة السلوك الخارجي والتعاطي مع التحولات والمنظورات الجديدة في هذا الحقل, خاصة في ابعادها الاقليمية الحاضرة لدوامات الصراع الديني والطائفي والمذهبي والعرقى والاستبادي والاستعماري.

## المراجع

### المراجع العربية

ابراهيم سعد الدين وآخرون ، كيف يصنع القرار في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ن بيروت ، لبنان ، 1985 .

آرشين، أديب مقدم ( 2014). الولايات المتحدة وإيران: مقارنة الملفات ، إيران في السياسة العالمية بعد روحاني، مركز الجزيرة للدراسات،10، نيسان ، قطر.

الأعظمي، وليد حمدي، 1993 'النزاع بين دولة الإمارات العربية وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الوثائق البريطانية '، الإمارات، دار الحكمة.

إيليا حريق، السراتية والتحول السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي الحديث، المستقبل العربي، العدد 80، أكتوبر 1985.

باكينام الشرقاوي، 5 شباط، 2007، "طبيعة المشروع الإيراني في المنطقة"، إسلام أون لاين نت، العدد 3421.

باهي، ريهام ( 2015). الإتفاق النووي الإيراني و الدور الإقليمي لمصر"، الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية، العدد16، السنة الثانية، مصر.

بشندي، هند (2016). زواج فعداء ثم جفاء: مراحل العلاقات المصرية الإيرانية، صحيفة الفد المصرية ، 13 ، نيسان ،مصر.

بكير، علي حسين، 2012، "الثورة السورية في المعادلة الإيرانية-التركية: المآزق الحالي والسّيناريوهات المتوقّعة".المركز العربي لأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة .

البكيري، نبيل 9 يوليو 2009، مجلة الاتحاد، تداخل إيراني وغياب عربي، العدد 21642.

بلقزيز، عبدالله، 1998، أسئلة الفكر العربي المعاصر، - الدار البيضاء: مطبعة النجاح الأيوبية.

تقي الدين، رنده، ( 2014). أوبك في ظل الأزمات ، صحيفة الحياة اللندنية، 1 ، تشرين اول ، لندن.

- جاد، عماد ربيع 2003م، "تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على دور إسرائيل بالمنطقة"، شؤون عربية، عدد 113.
- جمعه، بديع محمد، 1993، العلاقات العربية الإيرانية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية.
- الجوجو، عبد الله حسن (1997). الأنظمة السياسية المقارنة: دراسة مقارنة، الجامعة المفتوحة الليبية، 1997، ليبيا.
- الحريستاني، شاكور محمود (2000). التاريخ الإسلامي. التاريخ المعاصر، إيران وأفغانستان. ط8، مجلد 22، المكتب الإسلامي. ص 26 - 27
- حسام الدين، جابر سالم، العلاقات البحرينية-الإيرانية: 1979-2013، ص47.
- حسين، باكير، علي (2012). "اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية... القدرات وحدود التأثير"، مركز الجزيرة للدراسات، 17/نيسان، قطر.
- الحمد، سعد، 2015، مجلة الأيام، العدد (9688)
- الحنيطي، راشد احمد (2013). مبدأ تصدير الثورة الإيرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربية " الحوثيون في اليمن أمودجاً " رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط الاردن.
- الخرزجي، حمد جاسم (2010). مستقبل النظام السياسي في جمهورية إيران الإسلامية، جامعة النهرين، العراق.
- دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية (1997). طهران: رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، مديرية الترجمة والنشر، المادة الثانية عشرة من الفصل الأول، ص 31.
- الدمشقي (1973) علام الموقعين عن رب العالمين، دار الجيل، بيروت، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ج 1.
- ربيع، محمد محمود، 1978. مناهج البحث في السياسات بغداد: مطبعة جامعة بغداد.
- رسلان، امال (2015). "مصر تدين حرق سفارة السعودية بطهران و تؤكد ضرورة احترام المقار الدبلوماسية، صحيفة العد المصرية، 5، كانون اول، مصر.



الرشيدي ,حسن (2007). إيران من منظور الجغرافيا السياسية, جريدة البيئة ,5, تموز , الرياض , السعودية  
الريس, رياض نجيب, 2002, مصاحف وسيوف, إيران من الشاهنشاهية الى الخاتمية, بيروت, مؤسسة رياض الريس  
للطباعة والنشر .

زهران, جمال علي (2008). الإطار النظري لصنع القرار السياسي (ورؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر),  
جامعة قناة السويس.

الزويري , محجوب (2013). حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر. مركز الجزيرة للدراسات ,16, نيسان  
, قطر.

الزويري, محجوب 2012 إيران الثورية والثورات العربية" المركز العربي لأبحاث ودراسات السياسات, الدوحة .  
زيباكلام, صادق (2012). "الصحة الشيعية بوصفها قوة إيران الناعمة: تحليل تاريخي", مركز الجزيرة للدراسات,  
16/نيسان . قطر.

سامى ذبيان وآخرون(1990) ، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

سعيد, محمد السيد 21 أيلول 2006, "إيران" الغامضة" والعرب "الغرباء" في عالم محاك من حجج خائبة", جريدة  
الحياة, . العدد 2345

السيد, رضوان ( 2014). العرب والإيرانيون والعلاقات العربية الإيرانية في الزمن الحاضر, الدار العربية للعلوم ناشرون  
- بيروت. الطبعة الأولى. لبنان .

السيد, رضوان ( 2012). إلى أين يذهب العرب?: رؤية 30 مفكراً في مستقبل الثورات العربية (بيروت: مؤسسة الفكر  
العربي, الطبعة الأولى, مصر.

سيدي أحمد , ولد أحمد سالم ( 2013). "الولي الفقيه. الدور و الصلاحيات", مركز الجزيرة للدراسات, 27, ايار, قطر.

الشافعي , فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي , التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب, تأليف: دار النشر: دار  
الكتب العلمية - بيروت - 1421هـ - 2000م, الطبعة: الأولى, ج 18 ص 43.

- الشرقاوي، باكينام رشاد، 1993، العلاقات العربية الإيرانية ، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية.
- الشرقاوي، سعاد (2007). النظم السياسية في العالم العاصر، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.
- صافيناز، محمد أحمد، (2016). الأزمة السورية و العلاقات المصرية الإيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجي، 8، شباط، مصر.
- الصمادي، فاطمة ( 2016). إيران والثورات العربية: سرديات بناء المركزية الإيرانية، مركز الجزيرة للدراسات، 8، تشرين ثاني، قطر.
- عارف، محمد المنهج في علم الاجتماع، الجزء الأول، "المنهج الكيفي والمنهج لكمي في علم الاجتماع"، القاهرة، دار الثقافة، 1972.
- عبد الحي، وليد (2013). "بنية القوة الإيرانية وآفاقها"، مركز الجزيرة للدراسات، 16/نيسان /قطر.
- عبد المجيد، وحيد (2014). اليمن «الجديد»... بين إيران والقاعدة، صحيفة الاتحاد الإماراتية، العدد 4567.
- عبدالله، عادل علي، 2008، محركات السياسة الفارسية في منطقة الخليج العربي. دار النشر ب.د.
- عدوان ممدوح ( 2013). الحرب في سورية توسع الخلاف بين المرجعيات الدينية الشيعة في العراق وإيران"، القدس العربي، 21، تموز، لندن.
- عليان، محمود عليان (2016). الغاز الطبيعي العربي: من مضيق جبل طارق إلى مضيق باب المندب التحديات والمخاطر الاستعمارية، المركز الديمقراطي العربي للنشر، ألمانيا
- العمر، فاروق عمر (2001). صناعة القرار والرأي العام. ط1 القاهرة، ميريت للنشر.
- العمري، حسن أحمد ( 2012). "القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة"، مركز الجزيرة للدراسات، 16/نيسان /قطر
- غليون، برهان (2009). إيران وحقبة ما بعد الثورة الإسلامية، مركز الجزيرة للدراسات، 24، تموز، قطر.
- كديفر، محسن ( 2000). نظريات الحكم في الفقه الشيعي: بحوث في ولاية الفقيه. تر: دار الجديد، ط4. بيروت، لبنان.

- كسراي , شاكرا ( 2016). تاريخ إيران الحديث, الدار العربية للموسوعات, بيروت.
- ليلة, محمد كامل (1971). النظم السياسية: الدولة والحكومة. ط1, دار الفكر العربي, القاهرة.
- لينشوفسكي, جورج , الصفوة السياسية في الشرق الأوسط, ترجمة د. عادل مختار الهواري, القاهرة, دار الموقف العربي, 1987. .
- المبيضين, مخلد, 2008 العلاقات الخليجية الإيرانية " (1997 – 2006) (السعودية, دراسة حالة) مجلة المنارة المجلد 14 العدد 2. مجلة البيئة, العدد 150 سبتمبر 2002, العلاقات الإيرانية الخليجية .
- مزاحم, هيثم ( 2018 ).الدين والدولة في إيران.. أثر ولاية الفقيه على السياسات الداخلية والخارجية, المعهد الدولي للدراسات الإيرانية , 21 , شباط , ايران
- مسعد, نيفين 30 من يونيو 2011م, مجلة البيئة, العلاقات الإيرانية العربية موقف إيران من الأزمة السورية, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- المقداد , محمد , احمد (2013). تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية – العربية: حالة دراسة, مجلة العلوم الاسلامية والاجتماعية, العدد 2 , الاردن.
- المنوفي, كمال, 1987, أصول النظم السياسية المقارنة الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع, الكويت .
- منيسي, أحمد ( 2014). العلاقات البحرينية-الإيرانية بين أزمات الماضي وآفاق المستقبل, مركز التنوير للدراسات الإنسانية, , 18 , آب لبنان.
- الهباس, خالد بن نايف ( 2015). حول الدور الإيراني في المنطقة العربية, جريدة العرب الدولية 2, اذار, الرياض , السعودية ,
- الونشريسي , أحمد بن يحيى المعبار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب , 13 مجلدا , وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية, الرباط, 1983-1981.

James Bill, and Robert L. Hardgrave, Comparative Politics: the Quest for theory,(Ohio: charles E. Merril Publishing Comparative Politics: the Quest for theory,(Ohio : charles E. Merril Publishing Company, 1973),

Janathan, M. (1985). Decision Making during International crises, Macmillan Press.

Karl W. Deutsch, Politics, and Governmetn: How People Decide their Fate,(Boston: Houghton Mifflin company, 1974.

Martin N. Marger, Elites and Masses , An introduction to Political So ciology(New York, D. Van Nastrand Company, 1981

Paolo Zannoni,"the concept of Elite" European Journal of Political Research, vol. 6 1978